الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز الجامعي نور البشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور البنك العالمي في الحد من الفقر حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من 2000 إلى 2023

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين :

- سعيدات أحمد
- عليوي عامر

اشراف الأستاذ:

- طالبي صلاح الدين

الأستاذ	الرتبة	الصفة
قصابي شعبان	أستاذ محاضر ب	رئيس
طالبي صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا
حسيبة مداني	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

في كل شيء نحمد الله العلي القدير على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

ونشكره على أنه وفقنا لإنجاز هذا العمل وامدنا بالصبر على انهائه

ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

الدكتور طالبي صلاح الدين الذي كان له دور في انجاز هذا العمل عبر

نصائحه وارشاداته لغاية إنهاء هذا العمل .

كما نتقدم بجزيل الشكر الى كل الأصدقاء والزملاء وكل من ساعدنا من قريب

أو من بعيد.

شكرا

الاهداء

الحمد لله وكفى وصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى

اما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة واخوات

اهديكم هذا العمل المتواضع

راجيا من الله تعالى أن يمننا بعونه وتوفيقه

أحمد

الإهداء

إلى التي أفضلها عن نفسي،

فهي التي ضحت من أجلي والتي لم أراها يوما ما تدخر جهدا في سبيل إسعادي دائما وابدأ

إليك أمي الحبيبة

دائما ما نسير في دروب الحياة،

ويبقى معنا من يسيطر على أذهاننا في كل طريق نسلكه

فلك أنت يا صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة

فلم أراك تبخل علينا بأي شيء طيلة حياتي إنه

أنت والدي العزيز .

إلى الذين هم ملاذي وفخري واعتزازي فأنا منهم وهم مني إخوتي وأخواتي .

عامر

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	/
الاهداء	/
المقدمة	أ-ط
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة الفقر	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم حول الفقر	03
المطلب الأول: المفاهيم التقليدية للفقر	07
المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة للفقر	09
المطلب الثالث: أنواع الفقر	09
الفرع الأول: الفقر المطلق	09
الفرع الثاني: الفقر النسبي	10
الفرع الثالث: الفقر المدقع	10
الفرع الرابع: الفقر النقدي	10
الفرع الخامس: الفقر البشري	10
الفرع الساس: الفقر الحضري	11
الفقر السابع: الفقر الريفي	11
الفرع الثامن: فقر التكوين وفقر التمكين	12
المبحث الثاني: قياس الفقر ومؤشراته	12
المطلب الأول: خطوط الفقر	12
الفرع الأول: حط الفقر	16
الفرع الثاني: ملامح الفقر	18
المطلب الثاني: قياس الفقر	18
الفرع الأول: أساليب قياس الفقر	20
الفرع الثاني: قياس الفقر في اطار الحاجات الأساسية	21
المطلب الثالث: مؤشرات الفقر	29
المحث الثالث: مؤشرات الفقر وآثاره والنظريات المفسرة له	29
المطلب الأول: أسباب الفقر	29

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية	30
الفرع الثاني: الأسباب السياسية	31
الفرع الثالث: الأسباب الديموغرافية	33
المطلب الثاني: آثار الفقر	33
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية	33
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية	34
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للفقر	34
الفرع الأول: نظريات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المفسرة للفقر	39
الفرع الثاني: المنظور الفردي لتفسير الفقر	42
الفرع الثالث: التفسيرات الاجتماعية	42
الخلاصة	44
الفصل الثاني: الاطار النظري للبنك العالمي	
تمهيد	46
المبحث الأول: ماهية البنك العالمي	47
المطلب الأول: تعريف البنك العالمي	47
المطلب الثاني: تاريخ و نشأة البنك العالمي	48
المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنك العالمي	50
الفرع الأول: أهداف البنك الدولي	51
الفرع الثاني: وظائف البنك الدولي	53
المبحث الثاني: دور البنك العالمي في تحقيق التنمية المستدامة	53
المطلب الأول: دور البنك العالمي في تقديم المساعدات الفنية	55
المطلب الثاني: دور البنك في مكافحة القفر	57
المطلب الثالث: دور البنك في حماية البيئة	64
المبحث الثالث: موارد البنك العالمي في تحقيق التنمية الاقتصادية	64
المطلب الأول: موارد البنك الدولي وأهم المشاريع التي يمولها	64
الفرع الأول: موارد البنك الدولي	69
الفرع الثاني: أهم المشاريع التي يمولها	73
المطلب الثاني: أنواع وخصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي	73

الفرع الأول: أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي	75
الفرع الثاني: خصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي	76
المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي	76
الفرع الثاني: شروط الإقراض	78
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: جهود البنك الدولي في دعم اقتصاديات دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	
تمهيد	82
المبحث الأول: اقتصاد دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	83
المطلب الأول: تحليل اقتصادي لدول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	83
الفرع الأول: النمو الاقتصادي	83
الفرع الثاني: القطاعات الاقتصادية الرئيسية	86
الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية	86
المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي والتطور في الدول العربية	89
المطلب الثالث: أثر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على اقتصادات دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	92
المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية لدول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	95
المطلب الأول: معدلات الفقر و البطالة في الدول العربية	95
المطلب الثاني: مستوى الامية و توزيع التعليم في المنطقة العربية	98
المطلب الثالث: الحالة الصحية و الخدمات الطبية لدول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	101
المطلب الرابع: جودة الحياة و السكن و البنية التحتية في الدول العربية	103
المبحث الثالث: جهود البنك الدولي و منح القروض	105
المطلب الأول: دور البنك الدولي في تحفيز النمو الاقتصادي و التنمية و البنى التحتية لدول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	105
المطلب الثاني: برامج القروض التي يقدمها البنك الدولي لدع اقتصادات الدول العربية	107
المطلب الثالث: تقييم جهود البنك الدولي و آليات تحسينها في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة	108

خلاصة الفصل	110
الخاتمة	112
قائمة المصادر و المراجع	116
الملخص	124

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	منحنى لورنز	**25**
02	حلقة الفقر	**40**
03	معدلات النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط	**84**
04	معدلات البطالة في بلدان الشرق الأوسط	**87**
05	معدلات التضخم في بلدان الشرق الأوسط	**88**
06	عائدات النفط والغاز لبعض الدول العربية	**90**
07	الاقتصاد الجزائري في الأرقام	**93**
08	نسبة الفقر في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	**96**
09	ا نسبة البطالة في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	**97**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01	التمييز بين دليلين HPI-1 و HPI-2 للفقر البشري	**26**
02	نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 25.1 دولار في اليوم	**56**

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على دور البنك العالمي في مكافحة ظاهرة الفقر في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من سنة 2000 الى غاية سنة 2023 من خلال المنهج الوصفي والتحليلي توصلنا إلى وجود اختلاف في درجة الفقر بين هذه الدول، الامر الناجم عن اختلاف المستوى الاقتصادي.

ولقد لعب البنك العالمي دورا في التخفيف من هذه الظاهرة من خلال منح والقروض المتلفة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة من خلال مساعدة الدول الفقيرة والفقيرة جدا عن طريق قروض المشروعات وقروض البرامج.

الكلمات المفتاحية: البنك العالمي، الفقر، المنح، القروض.

Summary:

This study attempts to examine the role of the World Bank in combating poverty in the Middle East and North Africa from 2000 to 2023 through a descriptive and analytical approach. We found differences in the level of poverty among these countries, stemming from economic disparities. The World Bank has played a role in alleviating this phenomenon through grants and concessional loans in collaboration with the United Nations, assisting poor and very poor countries through project and program loans.

Keywords: World Bank, poverty, grants, loans.

المقدمة

لقد جرت العادة أن يتناول قضية الفقر من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية ومألوفة وموجودة في جميع المجتمعات، وفي جميع العصور؛ كما تزخر العلاقات الاجتماعية بتصنيف الأفراد إلى فقراء وأغنياء، حتى أننا نجد الأديان تلزم واجب الأغنياء اتجاه الفقراء باعتبار أن الفقر والغنى محنة لهؤلاء وامتحان أولئك.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة، إذ نجده توسع من فكرة الظاهرة الاجتماعية إلى الظاهرة العالمية، وأصبحت الدول تصنف إلى دول فقيرة وأخرى غنية وفقا لمقاييس ومؤشرات خاصة بكل بلد ووضعه المادي والاجتماعي .

وعلى هذا عقدت الأمم المتحدة جمعية عامة في سبتمبر 2000 بنيويورك، خرج المشاركون فيها بإعلان يقر بالتزام حكومات البلدان بتحرير العالم من ظاهرة الفقر، باعتباره هدفا استراتيجيا يسعى الجميع إلى تحقيقه، من خلال تسطير قائمة لأهداف تنموية للألفية الثالثة، ما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنمية وتطويرا؛ وذلك بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتكون أداة فعالة في مكافحة الفقر، وبتعزيز مفهوم التنمية البشرية المستدامة ونشرها في كافة أنحاء العالم .وبالرغم من الإمكانات المادية المتاحة والتزامات الدول المتقدمة للتقليل من ظاهرة الفقر، زاد الفقر وسط الوفرة مخلفا بذلك هوة بين الأغنياء والفقراء، نتيجة للتوزيع العكسي للثروات الذي يتم من الدول النامية نحو الدول المتقدمة لا العكس؛ كما تسيطر فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال والنفوذ السياسي على مقدرات الاقتصاد والمجتمع ككل، في مقابل أشكال مروعة للفقر تسود أكثر من نصف المجتمعات العالمية.

وتعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل،

وتتكون من ثلاثة فروع تمويلية وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية معنية بالتمويل الحكومي، ومؤسسة التمويل الدولية معنية بتمويل القطاع الخاص، بالإضافة الى فرعين مكلفين بالاستثمارات الأجنبية وهما المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتوفر مجموعة البنك الدولي مزيج من القروض والمنح والمشورة الفنية التي تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل ومن بينها منطقة افريقيا جنوب الصحراء التي تواجه عقبات وتحديات تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

أ- الإشكالية:

انطلاقا مما سبق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور البنك العالمي في الحد من الفقر في المناطق الفقيرة وخاصة حالة منطقة شرق الأوسط وشمال افريقيا من 2000 إلى 2023؟؟

من الإشكالية الرئيسية نتطرق الى الإشكاليات الفرعية التالية:

1- ما هو دور البنك العالمي في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر؟

2- ماهي النظريات المفسرة للفقر وأسبابه؟

3- ماهي الجوانب النظرية لكل من الفقر والبنك العالمي؟

4- ماهي الآليات التي تساهم في تخفيف الفقر؟

ب-فرضيات البحث:

للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع، وأملا في تحقيق أهدافه قمنا بصياغة الفرضيات التي نسعى لاختبارها:

- يحدد الفقير عن غيره باستخدام أساليب ودراسات علمية تعرف بالمؤشرات متفق عليها دوليا، وتظهر الدول الفقيرة من خال ل ارتباطها بالدول المتخلفة، ألنها تأخذ كل مظاهر التخلف.
- إن الفقر يمثل الكلفة الاجتماعية التي يدفعها أفراد المجتمع من خلال معاناتهم الشديدة في سد النقص الحاصل في الحاجات الضرورية لهم.
- لقد كان تدخل البنك الدولي في اقتصاديات الدول النامية إيجابي من ناحية المجتمعات الاقتصادية الكلية لكن تحقيق ذلك كان على حساب تدهور الجهاز الإنتاجي والمستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع.

ج- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب موضوعية أهمها ما يلي:

-تماشي موضوع الدراسة مع تخصصنا العلمي، بالإضافة غلى فضولنا الشخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره.

- تقصي أسباب الفقر ومؤشراته.

- التعريف بالبنك العالمي كهيئة مساندة للدول الفقيرة.

- ابراز أثر البنك العالمي على تحقيق التوازن الاقتصادي في الدول التي لها اختلالات اقتصادية.

د- أهمية الدراسة:

إن أي بحث علمي لابد من أن يساعد في رصد الثغرات الموجودة بل يتطرق إلى حلول ممكنة التحقيق على ارض الواقع ما بالك موضوع الفقر باعتباره مشكلة اجتماعية منذ القدم.

فان هذا البحث تطرقنا فيه إلى أسباب الفقر ونتائجه القريبة والبعيدة اجتماعيا واقتصاديا وغير ذلك .... وكذلك دور البنك العالمي في مكافحة الفقر والتخفيف من حدته.

و- مجال وحدود الدراسة:

ليتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

الإطار المكاني: تم تحديد الإشكالية جغرافيا لتشمل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الإطار الزماني: شملت دراستنا الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2023

هيكل البحث :

في ظل الحدود الموضوعية للبحث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول.

يتضمن الفصل الأول الإطار النظري لظاهرة الفقر من خلال التطرق إلى مفاهيم حول الفقر في المبحث الأول وطرق قياس الفقر في المبحث الثاني ومسببات الفقر والنظريات المفسرة له في المبحث الثالث .

ثم تعرض الفصل الثاني إلى الإطار النظري للبنك العالمي مع ابراز في المبحث الأول مفهوم و نشأة البنك العالمي وفي المبحث الثاني دور البنك العالمي في تحقيق التنمية المستدامة، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى دور البنك العالمي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما الفصل الثالث نتطرق الى اقتصاد دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا كمبحث أول ، ثم للمؤشرات الاجتماعية لدول الشرق الأوسط ، لنختم بدور و جهود البنك الدولي لمحاربة الفقر في هاته الدول.

أخيرا، نعرض الخاتمة العامة مختلف نتائج المتواصل إليها..

منهج الدراسة:

لعالج الإشكال المطروح، ولتحليل فرضيات الدراسة من أجل بلوغ لنتائج هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي والأدوات التحليلية.

المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي يرتكزان على استقصاء الظاهرة الاقتصادية، من خلال معرفة مؤشرات الفقر وأنواعه وأسبابه وآثاره، ومن خلال دراسة الاستراتيجيات المتبعة للحد من ظاهرة الفقر، وكذا من خلال وصف بعض التجارب وتتبع آثارها على تلك الدول .وكذلك استقراء دور البنك العالمي.

أما أدوات التحليل؛ فكانت مختلف المصادر من كتب، وملتقيات، وندوات فكرية، ورسائل أكاديمية في موضوع الدراسة والمتوفرة لدى المكتبات؛ والأدوات الإحصائية التي تصف واقع الفقر في البلدان المدروسة والإحصائيات التي تبين الوسائل المستخدمة بالأرقام للحد من ظاهرة الفقر.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستا على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

1- دراسة د. خـولـة غـريب فـرج مقالة بعنوان الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق نموذجا) ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل، العراق ، العدد 36 ، 2017 أهم نتائج هذه الدراسة تمثلت في:

- توفير شبكات الأمان الاجتماعي متمثل بحزمة من الأمان الاجتماعي مثل تخصيص رواتب شهرية لهذه الأسر .
- العمل على زج الفقراء والعاطلين عن العمل في دورات مجانية لتدريبهم .
- تمويل وتنمية المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة ولا سيما النساء.
- تحسين البنى التحتية المادية والاجتماعية للمجتمع .
- خلق عمالة جيدة المردود .
- العمل على تحويل المجتمع من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج.

2- دراسة حمر العين سامية وخباز نورة بعنوان النمو الاقتصادي وأثره على التخفيض من حدة الفقر حالة الجزائر مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاديات العمل جامعة ابن خلدون- تيارت ،2020/2019

وأهم ما خلصت اليه هذه الدراسة:

- البطالة السبب الرئيسي لزيادة معدلات الفقر في الجزائر.

- المستوى التعليمي المتدني له تأثير مباشر على ارتفاع عدد الفقراء.
- بزيادة معدلات الفقر في الجزائر مؤخرا دليل على تدهور الوضع الصحي في البلاد.
- توجد علاقة وطيدة بمستوى الدخل وانتشار ظاهرة الفقر فكلما انخفض مستوى الدخل أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر.

3-دراسة حنان قارة و منية كادون بعنوان دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ، 2016-2017 .

أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة:

- إصلاح الهيكل الإداري لهذه المؤسسة، ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على قراراتها.
- وضع آلية محددة لتمويل الدول الأعضاء طالبة التمويل في أوقات الأزمة، وأخرى لتمويل الدول الأعضاء في الأوقات العادية، وضرورة تيسير وتخفيف شروط الإقراض كلما كانت الحاجة أكبر، كما يجب تطوير التسهيلات الإقراضية للمؤسسة لما يخدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
- تحديد أسعار الفائدة على أساس حجم المبالغ المقترضة من هذه المؤسسة وليس على نسبة هذه المبالغ إلى حصة العضو المقترض.

- إعادة توجيه مهام البنك الدولي، فهو أصبح يهتم بإعداد وتفيد سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية على حساب تمويل الاستثمارات في هذه البلدان، وعليه فتوجيه مهام البنك ضرورية لجعلها قناة لانسياب القروض الاستثمارية من الأسواق المالية الدولية إلى البلدان النامية وبأسعار فائدة منخفضة بالاعتماد على المركز المالي الجيد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

4- دراسة عبيدات ياسين بعنوان تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011-2012

أهم ما خلصت اليه من نتائج تجلى فيما يلي:

- تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المتعددة الأطراف في البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل منها.

- تأثر سياسة مجموعة البنك الاقراضية بالاعتبارات والعوامل والمواقف السياسية للدول الرأسمالية الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المقترضة من حيث حجم القروض وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.
- انعدام الديمقراطية في نظام التصويت داخل فروع مجموعة البنك الدولي وهو ما يؤثر على القرارات الصادرة والمتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان النامية.
- يعاب على كل من هيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية أن مواردهما قليلة ومحدودة، وبالتالي فائدتهما ليست كبيرة للدول المنخفضة الدخل.
- فشل البنك الدولي في تحقيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خال من الفقر .
- تمثل الأهداف الانمائية للألفية منتصف الطريق فقط نحو وضعية للفقر، فحتى إذا تحققت هذه الأهداف والغايات في كل من البلدان المنخفضة الدخل، فسيظل الفقر قضية رئيسية تتطلب اهتماما مستمرا سواء على الصعيد القطري أو العالمي.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة الفقر

تمهيد:

يعتبر الفقر من المفاهيم المجردة والنسبية، لأنه ظاهرة تتغير من زمان لآخر ومن مكان لآخر، ومن مجتمع لمجتمع، فتعددت التعاريف له واختلفت الرؤى حول مسبباته، بسبب التباين في طرق قياسه والمؤشرات الدالة عليه، لنخلص في النهاية إلى أثار لا يحمد عقباها ازدت من شدة الفاقة قي جميع البلدان الفقيرة وأصبحت أبعاد ومسببات جديدة لتحقيق حلقة الفقر.

فالفقر أكثر من مجرد انعدام للدخل، فهو أيضا انعدام للرعاية الصحية والتعليم، وانعدام للحريات الفردية في ممارسة نشاطاتهم السياسية وانعدام للأمن والأمان، وبالتالي يعتبر عقبة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه عقبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وحتى البيئي، وأصبح يخلط بينه وبين مفهوم التخلف.

وعليه ستكون لنا وقفة في هذا الفصل، في إلقاء الضوء على بعض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالفقر كمفهومه، وأهم النظريات المفسرة له، ومؤشرات قياسه، وكذلك أسباب نشوئه والآثار المترتبة عليه .

المبحث الأول: مفاهيم حول الفقر

عرفت الإنسانية الفقر والفقراء منذ أزمنة ضاربة في أغوار التاريخ، إذ حاولت الأديان والفلسفات منذ القدم أن تحل مشكلته، ومع استفحال الظاهرة وانتشارها مع مر العصور إلى أن أصبحت اليوم واحدة من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي، الأمني والاجتماعي، الأمر الذي أصبح يهدد التواجد البشري فوق المعمورة، إذ تشير التقديرات إلى أن خُمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن.[1]

فالفقر كما يشخصه اغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة، والحاجات الأساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، والانعزال والاغتراب الناجمة عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وكذلك الاتكالية، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، وعدم الشعور بالأمان إن هذا الاختلاف والتطور التفصيلي الجوانب الفقر، أدى إلى توسع النظرة، الأفاق في إطار السياسات والمناهج اللازمة لمحاربة الفقر. [2]

المطلب الأول: المفاهيم التقليدية للفقر

مع أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي، والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة والبطالة، والكوارث والأزمات.[3]

واقتصاديا يعني عدم استطاعة الإنسان توفير دخل مناسب أو موارد كافية لكي يعيش حياة لائقة طبقا المستويات المعيشة في بلده.

---

[1] فضيلة تواتي، **المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (أسبابه، مشاكله وقياسه)**، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08 العدد 02 ديسمبر 2021 ص1

[2] النجفي سالم توفيق أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة خاصة إلى الوطن العرب مركز دراسات الوحدة العربي**، بيروت، 2002 ص 39

[3] باقر محمد حسين. **قياس الفقر في التطبيق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**،2007 ص01

وهذا التعريف للفقر هو التعريف السائد بحيث يعتمد فيه الإنسان على الحد الأدنى للمعيشة، وذلك من خلال توفير الدخل الضروري لتلبية حاجياته أو حاجيات أسرته، وذلك بتوفير المأكل والمشرب والملبس والوقود اللازم للاستعمال المنزلي، وايضا توفير المسكن، عدا ذلك تعتبر العائلة في حالة فقر، وهو ما يطلق عليه الفقر النقدي أو فقر الدخل.

ويعرف الفقر أيضا على أنه عجز الناس على امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعية ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا.[1]

وقد عرف البنك الدولي الفقر أنه "عدم القدرة على ممارسة الحد الأدنى من مستوى المعيشة" أما صندوق النقد الدولي للتنمية والزراعة فيرى أنه مشكلة إنتاج، وأن مجرد التخفيف من حدته يعتبر استثمار.[2]

وفي تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1998 يرى أن الفقر هو الجوع، والافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة الفقر هو الأمية وليس له القدرة إلى الذهاب التعلم، وعدم القدرة على التعلم كما ينبغي الفقر هو عدم امتلاك العمل، والخوف من المستقبل. والعيش ليومه الفقر هو موت الأطفال لعدم توفر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية.[3]

ولفهم الفقر فهما عميقا بوصفه ظاهرة متعددة الجوانب يتم تحديده في إطار الفقر المطلق، والفقر النسبي، ففي حالة الفقر المطلق يكون الفقراء محرومون من الناحية المادية إلى الحد الذي تكون حياتهم على خطر العيش أو بمعنى آخر عدم توفر الأحد الأدنى من الدخل الازم لتحقيق ظروف المعيشة المقبولة اجتماعيا، أما في حالة الفقر النسبي فيكون الفقراء أكثر حرمانا في العلاقة بالنظر إلى فئات اجتماعية أخرى يكون موقعهم أقل شدة أو تأثير.[4]

ولعل أكثر التعاريف شيوعا التي ذهب اليها البنك الدولي في تقريره هو أنه "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، والغذاء والتعليم

---

[1] تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية لعام (1998) الفصل السادس، ص 10

[2] the state of world rural poverty, IFAD Rome. (1992). P 14

[3] فضيلة تواتي المرجع السابق، ص 12

[4] النجفي سالم أحمد فتحي عبد الحميد (2002) المرجع السابق، ص 45

والملبس، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتحقيق مستوى لائق في الحياة" وعلى المستوى العام كثيرا

ما يكون الفقر ناتجا عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو البطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يمتلكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل لأي سبب كان، غالبا ما يكونون فقراء. [1]

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1997 فيرى بأن الفقر هو الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية لعيش حياة طويلة وصحيحة والتمتع بمستوى لائق من الحياة والحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين.[2]

وتقارير التنمية البشرية الأخيرة ترى في الفقر أنه أكثر من مجرد كونه الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاه المادي، فهو ايضا الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر اساس للتنمية البشرية أكثر من شيء آخر، وهذا التعريف الأخير كان بناء على ما جاء به امارتيا سن (Amartya Sen)، إذ أن الفقر باعتقاده يتألف من توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للمفرد .[3]

ونستطيع تلخيص ما جاء به في أن الفقر هو حرية الأشخاص وإمكانيتهم بالوصول إلى الوظائف الاجتماعية اللائقة، والتعليم والصحة وطول العمر، واحترام الذات الإنسانية، التمتع بالمواطنة الكاملة وذلك بانتفاعه من كل الفرص الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المساهمة في الحياة المدنية .

كما يرى (نيركسه Nurkse) أن الفقر هو عبارة عن حلقة مفرغة، إذ يرى في فكرته أن للحلقة المفرغة للفقر "أن انخفاض الدخل الحقيقي ليس إلا انعكاس أو نتيجة للإنتاجية المنخفضة، وهذه بدورها ترجع إلى نقص رأس المال أساسا، أما ذا الأخير فهو نتيجة لسببين: أولهما يتمثل في المقدرة الضعيفة على الادخار وثانيهما يتمثل في ضعف الحافز على الاستثمار، وهذا يرجع إلى لضيق السوق، أي انخفاض المقدرة الشرائية لدى المستهلكين، وعلى انخفاض المقدرة على الادخار والاستهلاك إنما ترجع إلى

---

[1] مصطفي أحمد حامد رضوان، **الفقر في ظل العولمة دراسة تطبيقية على الدول المتقدة والنامية ودول العالم الثالث** الدار الجامعية مصر، (2011) ص 37

[2] تقرير التنمية البشرية لعام (1997) ص 27

[3] التنير سمير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، دار الساقي، بيروت، (2009) ص 46

انخفاض الدخل الحقيقي، وهكذا بحد أن نتيجة الفقر وسببه شيء واحد، وهذه هي الحلقة المفرغة للفقر كما أسماها نيركسه. [1]

ومنذ صدور تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 أصبح ينظر للفقر من منظور آخر هو منظور التنمية البشرية، إذ عرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس.

وأهم هذه الخيارات هي العيش حيا طويلة في صحة جيدة، والتعلم والتمتع المستوى معيشة لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة، تلك هي بعض الخيارات الأساسية التي يمكن أن يؤدي عدم توافرها إلى حجب الكثير من الفرص الأخرى، وبذلك فإن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر، وكذلك رفع مستوى ما يحققونه من رفاهية. [2]

إذن يمكننا القول بأن الفقر فقر التكوين وفقر التمكين، أي أن الإنسان إما أن يفتقر لنقص فيه، وإما الأسباب موضوعية خارجية، ولأن القدرات التي تشبع الحاجات ليست فردية، بل هي قدرات مجتمعية (مؤسسية). [3]

ففقر التكوين إذن فهو فقر ناجم عن أسباب موضوعية، كالعوامل الفيزيولوجية التي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد، أما فقر التمكين فهو يعتبر فقرا مؤسسها يعبر عن عدم قدرة مؤسسات المجتمع على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع ككل، والمتمثل خاصة في الجانب العلمي والصحي والاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن ازدياد فقر التكوين يؤدي إلى ازدياد فقر التمكين وكلاهما يشكل مصدرا للدخل.

---

[1] مصطفى حامد أحمد رضوان (2011). نفس المرجع السابق، ص. 33.

[2] **الفقر وطرق قياسه في المنطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات المؤشرات الفقر**. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، (2003) ص. 11.

[3] كريم حمزة محمد وآخرون، الفقر **والغنى في الوطن العربي**، بيت الحكمة، بغداد،2002 ص 32

المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة للفقر

إن الأسلوب الحديث في تحديد مؤشرات ظاهرة الفقر لا يقتصر على مؤشر واحد أو مجموعة من المؤشرات بل يستند على النماذج التحليلية أو الأسلوب التحليلي الجهازي، من خلال نموذج تصويري يقوم على النظرة العامة للمجتمع على أساس الترابط والمساند بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، باعتبار أن معظم العناصر المتوافرة في المجتمع وحدة واحدة متكاملة أو مركبا معقدا يتكون من أجزاء أو وحدات فرعية متضافرة لما ينشأ بينها من علاقات تبادلية واعتماد متداخل، بحيث يتكون من هذه الأجزاء جهاز عضوي يتماثل لوجود أنشطة من الاتزان الحيوي الديناميكي، والانقسام النوعي وحتمية العشابة النهائي و المعاملة الداخلية. [1]

فقد عرف الفقر على أنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر المزمن من الموارد، القدرات، والخيارات والأمن والقدرة اللازمة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى. [2]

وقدم البنك الدولي مفهومين جديدين للفقر، الأول هو الشعور بالضعف وسهولة التأثر وهو ما يعطي أهمية تفسيرية للفقر، ليس مجرد كونه حالة، بل بأنه مرتبط بشعور إنساني يتمثل بالضعف، وثانيا هو ما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي، والاتكالية والعزلة من خلال نقص الروابط الاجتماعية للعائلة والمجتمع لا سيما ذلك الذي ينتسب اليه الفرد. [3]

ويرتكز الاستبعاد الاجتماعي على مفهوم الفقر النسبي فوفقا (لتاونسند Townsend)يمكن القول بأن الأفراد والأسر وفئات السكان يعانون من الفقر إذا افتقروا إلى الموارد اللازمة لتحقيق ما هو اعتيادي المستوى أو على الأقل ما يشجع أو يوافق عليه في المجتمعات التي ينتمون إليها من نوعية غذاء و ظروف معيشية وأنشطة يشاركون فيها، وأسباب راحة ينعمون بها[4].

---

[1] الحنيطي ع العبد الرازق ب. **تحديد محددات الفقر في ريف جنوب الأردن**، (2007) ص11

[2] مجلس حقوق الإنسان. الجمعية العامة الأمم المتحدة. جنيف، (2008). ص04

[3] النجفي سالم توفيق. أحمد فتحي عبد المجيد. المرجع السابق، ص 45-46

[4] **تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية،** مجلس حقوق الإنسان الدورة السابعة، الأمم المتحدة، (2008) ص 1

كما عرفت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في 1995 الاستبعاد الاجتماعي بأنه العملية التي يستبعد فيها الأفراد والجماعات كلها أو جزئيا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه. [1]

وقد حدد (أتكينسون Atkinson) في كتابه ثلاث سمات رئيسية للاستبعاد الاجتماعي هي:[2]

النسبية: لا يمكن تقدير الاستبعاد إلا بمفارقة ظروف بعض الأفراد الجماعات أو المجمعات بظروف غيرهم في مكان وزمان محددين .

الطرف المسبب: يستبعد الأشخاص بفعل أطراف مسببة.

الديناميكية: لا يمكن أن تظهر خصائص الاستبعاد وأثاره السلبية إلا مع مرور الوقت في شكل استجابة تراكمية.

وعندما يعاني الفرد من الحرمان بسبب انعدام الدخل الكافي أو بسبب الفشل في بلوغ مختلف أشكال التنمية البشرية يمكن تحليل وضعه من حيث ضعف دخله أو افتقار للصمية البشرية، ولكن عندما يعاني الفرد من الحرمان بسبب العمالة المجموعة اجتماعية يؤدي تفاعلها مع مجموعات أخرى إلى هذا الحرمان، فإن المشاكل الناجمة عن ذلك يمكن أن تحلل بشكل أكثر صلة بالاستبعاد الاجتماعي، وعبد الله تكون المواضيع ذات الصلة متعلقة بطبيعة وأسباب انقطاع الأواصر الاجتماعية، وانعدام قدرة المجموعة على المشاركة في المجتمع أو التميز الذي تواجهه أو الحرمان من الحقوق داخل النظام القانوني القائم.[3]

وعليه يمكن أيضا قبول نظرية (امارتيا سن) عن الافتقار للقدرات حرمانا من الدخل ومن التسمية البشرية كما يمكن أن يكون الاستبعاد الاجتماعي ضعفا في القدرات، كما يرى بعضهم أن الفقر هو نتاج المجتمع بحد ذاته، أي أن المجتمع يفتقد مؤشرات التحديث، فالخلل الاجتماعي يؤدي إلى خلل اقتصادي وهكذا يصلون في الدائرة نفسها لا يخرجون منها إلا إذا اكتسبوا خصائص الشخصية الحديثة التي وصفها.

---

[1] جون هيلز وليان لوغارن دافيد بياشو ترجمة الجوهري محمد **الاستبعاد الاجتماعي، محاولة للفهم، عالم المعرفة،** سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 344، أكتوبر (2007)، ص28

[2] مرجع السابق، ص 31

[3] تقرير حقوق الإنسان والفقر المدقع لجنة حقوق الإنسان المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الأمم المتحدة (2005). ص7-8

إنغلز(Angles) بأنها تتميز بدرجة عالية من الانتماء إلى الدولة والمشاركة المحلية والاستقلالية والاعتماد على النفس والإحساس بالفعالية والقدرة على التغيير، وتؤمن بالعلم والتعاون.

المطلب الثالث: أنواع الفقر.

يتداخل تحديد أنواع الفقر مع حد الفقر (خط الفقر) في تحديد مفهوم الفقر، فنجد مثلا الفقر المطلق والفقر النسبي والفقر المدقع كلها مصطلحات انبثقت من دراسة مؤشرات الفقر، فنجد ضمن أنواعه ما يعبر عن حدود الفقر، وسنوضح هنا أهم أنواعه.

الفرع الأول:الفقر المطلق

هو حالة من الحياة محددة بالجهل وسوء التغذية والمرض وارتفاع مستوى وفيات الأطفال وانخفاض فترة الحياة إلى حد أقل من أي تعريف رشيد لحد الكفاف. فالفقر المطلق يتحدد بمستوى الدخل الذي لا يحقق الحاجات الأساسية (حد الكفاف)، أي أساسيات المعيشة من مأكل ومشرب ورعاية صحية، وقد وضع له حد هو حصول الفرد على أقل من 2 دولار يوميا، لأن مبلغ 2 دولار وأقل من لذلك لا يفي أي شخص في استهلاك وجبتين في اليوم ولا حتى وجبة كاملة ومغذية في اليوم، والمبلغ أقل من 2 دولار في الفقر المطلق. [1]

الفرع الثاني: الفقر النسبي

في الفقر النسبي يمكن للفرد أن يحقق الكفاف، ويعبر عنه أيضا بالدخل، ويكون دخل الأسرة أقل بقليل من متوسط الدخل في البلد، ليتم مقارنته مع مستوى المعيشة بين مختلف فئات المجتمع.

وعليه نقول إن الفقر النسبي هو عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع، فإذا كان ثمانون في المائة يملكون سيارة فإن من لا يستطيع شراء سيارة يعتبر فقيرا. [2]

---

[1]John Madduse, The Development philosophy of R. Mc Namara, The World Bank, Washington, 1981,P40

[2] عصام الزامل، **الفقر المطلق والفقر النسبي**، مدونة عصام الزامل كتبت المدونة في 2008 /www.essamalzamel.com

الفرع الثالث: الفقر المدقع

هو الفقر الذي لا يكفي الدخل فيه للوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية للفرد من الغذاء، أو عدم تمكن الفرد من تأمين السعرات الحرارية اللازمة لمزاولة نشاطاته اليومية، ويقدر مبلغ تحديد الفقر المدقع بأقل من 1.25 دولار.

الفرع الرابع: الفقر النقدي

يسمى النقص في الدخل أو المستوى المعيشي بالفقر النقدي، لعدم كفاية الموارد المادية في تغطية نفقات الاستهلاك، فالفقر النقدي هو الحرمان من الغذاء والصحة والتعليم التي يقوى بها الفرد ليحصل على باقي الاحتياجات الأخرى، وعلى أساس الفقر النقدي يحدد خط الفقر.[1]

الفرع الخامس: الفقر البشري

يعرف على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياطات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والغذاء والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن الحرمان من الغذاء والصحة والتعليم، والسكن والأمن، بعد تعدٍ على كرامة الإنسان ويمكن أن يكون مصدرا للنزاعات والعنف والحروب[2].

الفرع السادس: الفقر الحضري

ظاهرة الفقر الحضري ليست معاصرة، فقد ارتبطت بالثورة الصناعية في منتصف القرن 18م، أين تطلب ظهور مصانع عمالة كبيرة، فهاجر القرويون من الريف إلى المدن الصناعية هروبا من الفاقة والجوع فالفقر الحضري ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، وتلعب الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دورا واضحا في تحديدها.

ويعتبر فقراء الحضر وقود كل ثورة وهم أدوات كل عنف سياسي، وهم مصدر تفريخ كافة صور الجريمة والانحراف، لأنهم يعانون من مظاهر الفقر أكثر مما يعانيه فقراء الريف، فهم يسكنون أحياء فقيرة مشوهة

---

[1] PUND, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, 2000, P 173

[2] علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني للنشر، بيروت، 1996، ص 151.

للبيئة ولجمال المدينة، ويعانون الأمراض من جراء استخدام المياه الملوثة وغيرها من المظاهر التي لا تمت للتحضر بصلة. [1]

الفرع السادس : الفقر الريفي

الفقر الريفي ظاهرة اجتماعية قديمة، إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم في الريف، وترتفع معدلات الفقر في المناطق الريفية إذا ما قورنت بالمناطق الحضرية وقد يقوم البعض بالربط بين الفقر والمناطق الريفية. رغم أن الريف لا يزال يمثل العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الدول النامية، ورغم المحاولات المتكررة لتنويع مصادر الدخل لدى القرويين في الأرياف، إلا أنه يعاني شتى صور التجاهل والإهمال والاستنزاف والاستغلال لصالح فئة من سكان الحضر، إضافة إلى المستويات المتدنية في مجال الخدمات المقدمة إليه سواء المتعلقة بالبيئة الأساسية أو الصحة أو التعليم[2].

الفرع السابع: فقر الرفاه

هو الفقر الذي يخص بعض الشرائح الاجتماعية خاصة المجتمعات التي تعيش في البلدان المتقدمة والتي يتمتع أفرادها بكل الوسائل السلعية والخدماتية الحديثة وبعض وسائل الترفيه التي تفتقد إليها بعض الشرائح المجتمعية.

الفرع الثامن : فقر التكوين وفقر التمكين

مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية وفقر التكوين وفقر التمكين. فقر التكوين يتمثل في مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية الفسيولوجية، التي في مقدمتها الإعاقة البدنية والعقلية والنفسية بأشكالها المختلفة والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد؛ فنجد الإعاقة الاجتماعية النفسية مثل المقارنة بين الأنوثة والذكورة، والشباب والأطفال أو كبار السن والجماعات الفرعية مقارنة بعضها البعض. [3]

---

[1] شحاته صيام **التحضر الرث** العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997، ص 75

[2] نعيمة ركباني، **الخصائص وأبعاد الريف العربي الفقر في الريف العربي مفهوم الفقر وتعريفه وأنماطه المختلفة، المنظمة العربية للمنظمة الزراعية. ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي**، صنعاء اليمن، 13-15 فبراير 2005، ص 1و 8

[3] حمزة كريم محمد، **تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي – الفقر والغنى في الوطن العربي**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 46

أما فقر التمكين فهو فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها، [1]بمعنى أن مؤسسات الدولة هي السبب في الفقر لعجزها عن تلبية احتياجات أفراد المجتمع، وعجزها عن استثمار طاقاتهم في وقدراتهم في تحقيق حد الكفاف وتحقيق التنمية.

المبحث الثاني: قياس الفقر ومؤشراته

تكمن أهمية قياس الفقر، في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم بالنسبة للمجتمع، وذلك لمعرفة البنية الديموغرافية للمجتمع، ودراسة مستوى تعليمهم وظروفهم الصحية، وذلك لوضع خطط وبرامج تتماشى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من الفقر في المجتمع. ومن أجل تحديد نسبة الفقراء في المجتمع تستخدم بعض أدوات القياس ومؤشرات ذات أساليب رياضية، ومن بين الأساليب نجد الأسلوب التشخيصي للفقر ويعتمد على وجهة نظر الباحثين الذين يقومون بزيارة الأسر ويطلعوا على وضعيتهم، ومن ثم يتم الحكم على هذه الأسر إن كانت فقيرة أم غير ذلك، وتمتاز هذه الطريقة بعدم الدقة، لأن الأحكام قد تختلف من شخص لآخر، وقد لا تمتاز بالموضوعية، كما أن زيادة الأسر ستكون لفئة قليلة (عينة) فلا تعبر عن الحجم الحقيقي للفقراء ولأوضاعهم المعيشية.

الأسلوب العلمي الذي يعتمد على الدراسات الأكاديمية، ويتخذ من خط الفقر أساس الدراسة والتي تتبلور إلى صيغ رياضية يحدد من خلالها الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، ومن تم يتم تقدير مؤشرات الفقر من الفقر. فجوة الفقر وشدته. وهذا الأسلوب الذي سنستعرضه، من خلال أهم الطرق والأساليب والمؤشرات القياس

المطلب الأول: خطوط الفقر وملامحه.

يظهر الفقر في المجتمعات المتقدمة والدول النامية بأشكال شتى تتجلى للناظر الحكم على من يعاني

الفرع الأول: خط الفقر

يعتبر خط الفقر مصطلح لوصف الدخل السنوي لفرد أو مجموعة من الأفراد التي تكون العائلة، والتي ليس لها القدرة على تأمين المتطلبات الأساسية للحياة، وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وملبس ومسكن ونقل[1]، وتختلف هذه الحاجات بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، لأن الدول النامية غير الدول المتقدمة والفقير في البيئتين ليس واحدا .

وعليه يمكننا القول إن خط الفقر هو الحد الفاصل بين دخل الفرد واستهلاكه، وإن كان دخله أدنى من مستوى احتياجاته من الاستهلاك فيعد فقيرا؛ كما يستخدم لأغراض المقارنة الدولية، وهو أسلوب معتمد من طرف البنك الدولي[2]، ويتطلب تحديد مستوى خط الفقر مجموعة مؤشرات وقياسات لكل شكل منها مجموعة من هذه المؤشرات فنجد أنواع مختلفة منها:

1. خط الفقر المطلق.

هو من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول الحد الأدنى من الحاجات الأساسية من غذاء ويعبر عنه بالقيمة النقدية[3]، وأول من استخدم هذا المصطلح الأمم المتحدة، ويقصدون به قدر معين من الدخل الذي لا يسمح بالحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية التي تلزم الإنسان في الظروف العادية؛ وبذلك لا يأخذون بعين الاعتبار الحاجات الأساسية الأخرى كاللباس والسكن. [4]

وخط الفقر يمكن حسابه بحساب تكلفة الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي تدخل الجسم باستخدام أسعار المواد الأولية التي يتألف منها هذا الطعام، ويستخدم هذا الأسلوب غالبا في الدول النامية لأن الأفراد الفقراء في هذه المجتمعات لا يحصلون على الغذاء الذي يسد رمق جوعهم.

---

[1] عبد الرازق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري2001،ص24

[2]شيرين بشرى عالي **ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها**، رسالة لنيل الماجستير في الاقتصاد جامعة عين شمس القاهرة 2006ص7

[3] نادر مزيان، **البطالة والفقر واقع وتحديات الأردن المغرب، مصر، تونس، لبنان** مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، من 71، بتصرف.

[4] عبد العظيم حمدي، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، دون دار نشر، 1995، ص69

2. خط الفقر النسبي.

يعرف على أنه نسبة من دخل الفرد من الدخل القومي التي لا تلبي الحاجات الأساسية من غذاء وغير الغذاء، ويلاحظ كثرة استخدام هذا التعريف في البلدان الصناعية المتقدمة[1]، ويقل الدخل عن 30% أو 40 % أو 50% من متوسط الدخل أو الإنفاق[2].

وبما أن خط الفقر النسبي يحدد موقع الفرد والأسرة في المجتمع المعني، فإن النسب المذكورة سابقا تعبر عن متوسط الدخل الذي يتغير من بلد إلى آخر، كما يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم اختلاف توزيع الدخل والثروة في الدول الفقيرة نسبيا، إلا أنه أقل حدة من الاختلال المناظر في الدول الفقيرة مطلقاً[3].

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهم الفوارق بين الفقر المطلق والفقر النسبي:

– الفقر المطلق متعلق باحتياجات الأفراد الأساسية احتياجات الكفاف أي أنه مفهوم بيولوجي لا يتجاوز الفوارق بين الفقر المطلق والفقر النسبي الفقر المطلق متعلق باحتياجات الأفراد الأساسية احتياجات الكفاف" أي أنه مفهوم بيولوجي لا يتجاوز المحافظة على حياة الشخص، في حين أن خط الفقر النسبي مفهوم ديناميكي مع اقتصاديات الدول الفرد لا يكتفي بالحاجات الأساسية بل يتعداها لتشمل الخدمات وحتى التنويع منها.

– خط الفقر المطلق مصطلح مرتبط بالدول النامية الجد متخلفة – بينما خط الفقر النسبي هو السائد حاليا، نظرا لظهور وسيلة الضمان الاجتماعي التي تغطي بعض حاجيات المعوزين والعاطلين عن العمل، لأنه حتى البلاد الفقيرة أصبحت تتميز بوجود بيان اقتصادي حديث إلى حد ما.

3. خط الفقر المدقع.

ويسمى بخط فقر الغذاء أو خط الفقر المطلق الأدنى، ويمثل الحالة التي لا يستطيع الفرد تغطية حجاته الغذائية الأساسية، التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته اليومية[4]، لأن توفير الغذاء

---

[1] علي عبد القادر على **البرنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**، مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة 1– 1994، ص 8

[2] فؤاد عبد العاطي محمد قرطام، **دور العوامل الديموغرافية في التخفيف من حدة الفقر في بعض البلدان العربية**، رسالة دكتوراه في الإحصاء الحيوي والسكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 2007، ص 38

[3] عبد العظيم حمدي، مرجع سابق، من 74

[4] فؤاد عبد العاطي محمد قرطام، مرجع سابق، ص 38

يساعد الأفراد على مزاولة النشاطات الإنتاجية التي تضمن بقاؤهم على قيد الحياة، ويقاس بمبلغ مالي قدرته هيئة الأمم المتحدة بـ 1.25 دولار لليوم الواحد أو أقل من ذلك.

4. خط الفقر المحلي وخط الفقر الدولي.

خط الفقر المحلي ويسمى بالقومي يحدد مقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الأساسية والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية، والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المختلفة[1]

وخط الفقر الدولي استخدمه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1999، وذلك بتحديد دولار واحد للفرد في اليوم كحد يقيس الفقر المطلق الأدنى، ودولارين للفرد لقياس الفقر المطلق الأعلى[2]، وفي سنة 2011 أصبح 1.9 دولار وأقل من ذلك هو مقياس الفقر المدقع.

5. خط الفقر الاجتهادي.

ويسمى بخط فقر اليدين، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات أفراد من مجتمع ما على استجواب يقدم لهم، حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إذا كان أعلى أو أقل أو مطابق لمستوى الدخل أو الاتفاق الذي يرونه مناسب ومقبول اجتماعيا،[3] وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفى من الضريبة.

6. خط الفقر الثابت.

هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد كحد أدني أو دولارين كحد أعلى في اليوم، وإن تدنى مستوى الدخل

هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد كحد أدنى أو دولارين كحد أعلى في اليوم، وإن تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر[4].

---

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد **السياسات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008، ص50

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية المستدامة، ووثيقة لسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة البشرية الإنمائي**، 1997، ص 50.

[3] عدنان بدران، **تقدير مؤشرات الفطر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر، الإحصاءات العامة**، 2002، ص 12

[4] سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 50.

ولقد تم استخدام هذا المقياس من البنك الدولي وهو لا يأخذ بعين الاعتبار الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع، وهي لا تتساوى في كل الأحوال.

الفرع الثاني: ملامح الفقر.

تتجلى ملامح الفقر في الصورة الظاهرة للأفراد قبل قياس الفقر، فنجدهم يعانون الجوع، ومحرومون من السكن اللائق، دون تعليم ودون رعاية صحية، يستخدمون المياه الملوثة ويقضون حاجاتهم البيولوجية في العراء، ولا يستطيعون استخدام التطورات الحديثة في الخدمات الأساسية سواء في النقل أو في مجال التكنولوجيات والاتصال وغيرها. ويمكن إيجازها في:

1) تدني مستوى المعيشة والرفاهية.

مستوى المعيشة والرفاهية مفهومين هامين يتم استخدامهما بشكل متكرر في الاصطلاح الاجتماعي والاقتصادي لفهم أو تفسير حالة رفاهية الإنسان، ويشير مستوى المعيشة إلى مستوى الثروة والراحة، والسلع المادية والضروريات المتاحة لفئة اجتماعية اقتصادية معينة في منطقة جغرافية معينة؛ وفي هذا الصدد يتم تحديد خط الفقر من حيث مستوى المعيشة، وبتعبير أدق، تمثل خطوط الفقر القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لتحقيق الاحتياجات الأساسية للأسر[1].

فيما يتعلق باقتصاد الرفاه، وضع أمارتيا سين Amartia Sen نهج القدرة في الثمانينيات، وتتمثل المساهمة الرئيسية لسين 1990 في أن حرية الناس أمر ضروري من أجل الاختيار بين طرق مختلفة للحياة التي يستطيعون تقييمها، وفي مثل هذا الوضع يسلط سين" الضوء على أنه ينبغي أن ينظر للفقر على أنه حرمان من القدرات الأساسية، وأنه لا ينبغي أن يكون فقر الدخل وحده قيمة جوهرية لاقتصاديات التنمية وينبغي لحالة الرفاه دعم مستوى المعيشة ومنع السلوك المساهم في المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار.

حرمان من القدرات الأساسية، وأنه لا ينبغي أن يكون فقر الدخل وحده قيمة جوهرية لاقتصاديات التنمية وينبغي لحالة الرفاء دعم مستوى المعيشة ومنع السلوك المساهم في المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار. ويمثل الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والمياه الصالحة للشرب ومختلف الخدمات الأساسية أهم

[1] كوسيك وسيسيك، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب الدول الإسلامية، أنقرة 2015، ص 9

المعايير التي تقيس مستوى المعيشة ومستوى الرفاء لكل الأفراد، وتقاس باستخدام معيار السلع الأساسية المشبعة وغير المشبعة.

2) عدم المساواة.

عدم المساواة هو مفهوم معاصر، تتم المقارنة من خلاله بين جميع السكان وليس فقط لشريحة معينة من السكان الذين يعيشون تحت عتبة دخل دنيا معينة، فعدم المساواة هي الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول والثروة أو الدخل بطرق غير متكافئة بين الأفراد في مجموعة، وبين مجموعات من السكان، أو بين البلدان وكذلك المقارنة بين توزيع الحاجيات الأساسية بين الجنسين.

وتختلف عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات خلال الفترات التاريخية، ووفق الهياكل والنظم الاقتصادية، وهناك مؤشرات مختلفة لقياس عدم المساواة الاقتصادية، أهمها معامل جيني* الذي يستخدم على نطاق واسع في تحديد درجة الاستبعاد من خلال الدخل[1].

3) الاستبعاد الاجتماعي.

يستخدم الاستبعاد الاجتماعي في قياس مؤشرات التنمية الاجتماعية كإطار لتصور الحرمان البشري ويجسد هذا المفهوم الطبيعة الديناميكية للحرمان بأبعاد مترابطة مختلفة، كأن يخلق إقصاء الدخل أشكال مختلفة للإقصاء مثل محدودية فرص الحصول على الخدمات بما فيها الرعاية الصحية والتعليم، وعدم كفاية الدخل ليس هو العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على الحصول على الخدمات، قد تؤدي السياسات العامة غير المنصفة للإقصاء من الخدمات.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة

فعلى سبيل المثال، تغطي المعاشات التقاعدية العامة أو الرعاية الصحية في بعض البلدان موظفي القطاع العام فقط مستثنية غالبية العاملين في القطاع غير الرسمي. لهذا تم وضع تدابير مختلفة في تحديد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي لتعكس الأبعاد المختلفة للإقصاء الاجتماعي، بوضع مؤشر له ويعرف مؤشر * AROPE تحت خطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي"، وهو نصيب الأشخاص الذين هم عرضة لخطر الفقر أو لحرمان مادي خطير أو يعيشون في أسر مع كثافة عمل جد منخفضة.[1]

المطلب الثاني: قياس الفقر.

بينا سابقا أن كل تعريف من تعاريف الفقر يوضح العديد من المؤشرات بشكل نسبي، إلا أنها تتفق في أن الفقر مرتبط بالحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يلزم لتلبية الحاجات الأساسية، وهناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر: الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس، والثالث مستوى الرفاه الكلي أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى، والمنهجان الأولان هما السائدان في الدراسات التطبيقية المقارنة[2].

الفرع الأول: أساليب قياس الفقر

اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الدخلية أو الاستهلاكية للأسرة، وفي مقدمتها مؤشرات إجمالي الدخل بما تحمله من قيود الميزانية المفروضة على الفرد أو الأسرة وحصة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحجم السعرات الغذائية المستهلكة إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت تطورا كبيرا فظهرت أساليب جديدة، ومؤشرات كبيرة، ويعتمد اختيار الأسلوب الأنسب في قياس الفقر، وطريقة تطبيقه على جملة من العوامل نذكرها:[3]

– يساعد تطبيق أسلوب معين الدولة في السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار ... الخ؛ وكذلك السياسات الاجتماعية من وضع خطط الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وتوفير البنية التحتية للمرافق المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، من 20

* معامل جيني: مؤشر لقياس عدم المساواة بحساب التفاوت في توزيع الدخل بين أفارد المجتمع.

* مؤشر AROPE نسبي يقيس الاستبعاد الاجتماعي الذي يعنى بالمساواة بين أفراد المجتمع، وبين الجنسين من ذكر وأنثى وتكافؤ الفرص بينهم، ويناسب البلدان المتقدمة لأنه يقيس الرفاهية بالنسبة للفقراء.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، من 20

[3] . محمد حسين باقر، "**قياس الفقر في التطبيق**" 2007، ص3–4

– يساهم اختيار أسلوب معين في إجراء المقارنات الدولية للفقراء (دليل الفقر البشري للأمم المتحدة الإنمائي).

– يهدف استخدام مقياس الفقر لتحليل الظاهرة في بلد ثم تقسيمها ومن تم التنبؤ بما سيكون في الفترة اللاحقة، وهذا لتسطير العلاج أو لوضع المقارنات بين مناطق البلد الواحد، أو من أجل المقارنات الدولية بين البلدان

–يعتمد كل نموذج قياسي على مجموعات من البيانات وبالتالي كل دولة تستخدم المؤشر الذي لديها فيه أكثر البيانات.

– درجة الدقة والاعتمادية التي يتصف بها الأسلوب ومدى ما ينطوي على اعتماده من مخاطر وإشكاليات في حال حصول خلل في تطبيقه أو استخدام نتائجه.

–وقد تقتضي الدراسة الاعتماد على مجموعة من المقاييس والمؤشرات بدل الاعتماد على الأسلوب واحد وضع السياسات الأنجع للحد من ظاهرة الفقر.

1. المنهج الأول: قياس الفقر في إطار الدخل.

يعتمد هذا الأسلوب على دخل الأسرة في قياس المستوى المعيشي، وتحديد الفقر في حدود السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بهذا الدخل، وهو يحتمل مجموعة من المؤشرات والطرق التي من خلالها لقياس ظاهرة الفقر، وذلك حسب المعطيات والبيانات المتوفرة في كل بلد؛ ومن هذه الطرق نجد:

أ– الدخل الفردي أو الأسري: يعتبر الدخل هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر، فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو العائلة ما يجب استهلاكه وما يمكن الاستغناء عنه[1]؛ والمشكلة تتمثل في مستوى الدخل الذي يحدد من هم الفقراء، ولهذا يلجأ الاقتصاديون إلى خط الفقر.

كما يحتم علينا هذا الأسلوب مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، بينما يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمل، وهناك من يستخدم الدخل الفعلي (الحقيقي) وليس المحتمل (المتوقع الحصول عليه).[2]

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 22

[2] J.M.Hagenaars Aldi, The Definition and measurement of poverty, in: Lars Osberg, ed' Economie Inequality and Poverty, Intenational Perspectives, 1991, P 134-135. مأخوذ عن عبد الرزاق الفارس، نفس المرجع، نفس الصفحة

ويمكن حساب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي* للمقارنة بين الدول في نسب الفقر، ويحسب هذا المؤشر بقسمة الناتج الوطني الإجمالي لدولة ما على عدد سكانها بالصيغة التالية[1]:

متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي = الناتج الوطني الإجمالي*/عدد السكان

يؤخذ على طريقة قياس الفقر باستخدام الدخل الفردي أو الأسري مجموعة من العوائق التالية:

- يهمل في هذه الطريقة الاستهلاك غير المباشر المتحصل عليه من الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار، والتي يقدر من خلالها الأفراد الإنفاق أعلى من خط الفقر[2].
- تستطيع عائلة ما من تحقيق مستوى إنفاق يفوق دخلها من خلال سحب المدخرات أو من خلال الإقراض[3]

صعوبة تحويل قيمة مؤشر الدخل إلى العملات الأجنبية كونها لا تأخذ في الحساب معيار القوة الشرائية وبهذا يصعب تحديد مقدار القوة الشرائية للعملات في شراء سلع وخدمات محددة في الأسواق المحلية[4] وهذا ما يصعب أيضا المقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بين الدول.

ب – الإنفاق الاستهلاكي: يعتمد هذا الأسلوب على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، ولقد استحدث هذا الأسلوب لتفادي الصعوبات الناجمة عن استخدام الدخل الفردي أو الأسري لأنه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسر التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر[5].

الفرع الثاني: قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية.

تمثل الحاجات الأساسية، القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية بطريقة مقبولة، نجد من هذا العرض لقياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية عدم حصر

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، وعلي عبد الوهاب **اتجاه التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظرية الإستراتيجية** التمويل الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 16

[2] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 49

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 22

[4] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 49.

[5] عدنان داود محمد العذراي وهدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق، من 45.

الحاجات في الغذاء فقط؛ مثلما كانت في المؤشرات السابقة (الدخل –الاستهلاك)، بل اهتم هذا الأسلوب بضروريات الحياة من صحة وتعليم وسكن وغيرها التي تضمن خط الفقر، وهي تنقسم إلى قسمين:

أ– **الاحتياجات الأساسية الغذائية:** تقدم هذه الطريقة حاجة الجسم إلى الطعام، أو مقدار السعرات الحرارية الممارسة النشاط اليومي ويختلف مقدار السعرات الحرارية حسب بنية الجسم والنشاط المزاول من طرف الفرد، وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

ب – الاحتياجات الأساسية غير الغذائية: يقصد بها الحاجات التي تحفظ كرامة الإنسان وهي: الحاجة للسكن والحاجة للملبس، والحاجة للخدمات التعليم، والحاجة للخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل، كما يحتمل هذا المقياس مؤشرات أخرى من مدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان وذلك حسب ما يلي:[1]

– الحد الأدنى اللازم للفرد من كساء، بما يحفظه من الحر والقر.

– الخدمات التعليمية تقاس بواسطة نسب المتعلمين وعدد المدارس والثانويات وكذا عدد المتمدرسين لكل تلميذ وفي كل مستوى تعليمي.

–الخدمات الصحية تقاس بنسبة عدد الأطباء إلى إجمالي عدد السكان وكذا عدد الأسرة المتاحة في المستشفيات، إلى عدد المرضى، ومعدل الوفيات

– الخدمات الإجمالية الأخرى، تقاس عن طريق نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وكذا نسبة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي وغير ذلك.

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر.

هناك ميزتان يجب توافرهما في مؤشرات الفقر هما: بديهية الرتابة وبديهية التحويلات:[2]

– الميزة الأولى تعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى؛

---

[1] سليمة بوعوينة، مرجع سابق، ص 35.

[2] عدنان بدران، **تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997–2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و2002**، الإحصاءات العامة وزارة التخطيط، عمان 2002 www.dos.gov.jo/dos-came-a/neport

– الميزة الثانية تعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا، لابد وان تؤدي إلى زيادة الفقر مع ثبات العوامل الأخرى.

وهناك العديد من المؤشرات وأغلبها تعتمد على أهم مؤشر وهو خط الفقر الذي يسمح لنا بمعرفة الفقراء أدنى من خط الفقر – وغير الفقراء أعلى من خط الفقر.

1. مؤشر نسبة الفقر.

ويعرف أيضا بمؤشر تعداد الرؤوس، يعتبر أكثر المؤشرات شيوعا واستخداما، وهو نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان وعادة يرمز له بالرمز H:[1]

H=Q/N

H: مؤشر نسبة الفقر

Q: عدد السكان الذين يقل دخلهم عن حد الفقر

N: إجمالي السكان

ويلاحظ على هذا المؤشر أنه لا يعكس ميزتا الرتابة وبديهية التحويلات[2]، رغم أنه سهل الفهم والشرح وهو جيد لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، لكنه غير حساس لدراسة الفروقات في عمق الفقر، فلو أن عائلة فقيرة أصبحت أفقر فإن المؤشر لا يتغير[3]؛ وكذلك نجد أن هذا المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفئات الأحسن حالا فإن المؤشر قد يتحسن ويظهر نتائج غير حاصلة[4].

2. فجوة الفقر.

نظرا للعثرة التي تعرض لها مؤشر نسبة الفقر، طوره فوسترو قرير وثوربيك Foster, Greer & "

---

[1] علي عبد القادر علي، **مؤشرات القياس والسياسات** ص6 . www.arab-api/images/publication/pdf/113/113-develop

[2] عدنان بدران، مرجع سابق

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 20-29

[4] Amartia Sen, poverty an ordinal appriach To maesurement economica, vol44, n2, 1976, P219

Thorbecke 1984 ، وتم إدخال فيه أوزان على الفجوة النسبية للفقر لتعكس الاهتمام برفاه أفقر الفقراء[1].

يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر الذي يحدد إلى أي مدى (في المتوسط) تقع الأفراد أو الأسر تحت خط الفقر؛ إذ يقدم هذا المؤشر الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية، ويحسب

تحت خط الفقر؛ إذ يقدم هذا المؤشر الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية[2]، ويحسب كما يلي[3]:

PG: فجوة الفقر

$$PG=\frac{1}{N}\sum_{i-1}^{n}(\frac{Z-y_i}{z})=h(1-\frac{y_i}{z})$$

Yi: إنفاق الفقير المعني أو المتوسط دخل الفقير

Z: خط الفقير يحسب بـ $z=\sum_j P_j \overline{XJ}$

($\overline{X_j}$تكلفة السلع الأساسية حسب أسعار السوق السائدة للسلع P_j) (N عدد السكان)

رغم التغيرات التي أدخلت على مؤشر فجوة الفقر، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء[4]، أو الاختلاف في شدة الفقر بين الفقراء، فمؤشر فجوة الفقر قد يكمل مؤشر تعداد الرؤوس، لكنه قد لا يكون كافيا ليعكس انتشار الفقر في البلد.

3. مؤشر مربع فجوة الفقر.

أو ما يسمى بمؤشر شدة الفقر يعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه بوصفه يساوي الوسط الصحابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبي للفقراء[5]، ويحسب:

$$PS=(\frac{1}{N})\sum_{i=1}^{n}(\frac{z-y_j}{z})*100$$

---

[1] علي عبد القادر علي، **مؤشرات القياس والسياسات**، مرجع سابق، ص 7

[2] كومسيك و سيسريك ، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في المنظمة التعاون الإسلامي، في إطار تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة 2015، ص

[3] علي عبد القادر علي **حول تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية**، مرجع سابق، ص 16

[4] عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص29

[5] سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 52

إن تربيع فجوات الفقر يعطي وزنا أكبر لفجوة الفقر لأفقر الأسر، وقد استحدث هذا المؤشر ليوضح التغيرات في الدخل إن وجدت لدى الفئات الفقيرة.

4. مؤشرات الفقر حسب المفكرين الغربيين.

نجد في هذه الطريقة مجموعة من المؤشرات تنسب إلى أصحابها، مثل:

أ – **مؤشر واتس:** اقترح من قبل واتس 1968، وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل، وهو مقياس ذو حساسية للتحوّل في الطرف الأدنى لتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع الدخل[1].

ب – مؤشر سين: اقترح سين سنة 1976 مؤشرا يسعى لدمج الآثار المترتبة على الفقراء وعمق فقرهم وتوزيع الفقر داخل المجموعة[2]، أي أن هذا المؤشر مركب من مؤشر الفقر لعدد الرؤوس وفجوة الفقر ومن مؤشر Gini لتوزيع الدخل[3]، ويعطي بالعلاقة:

$$P=H[1+(1-i)G]$$

حيث: p: مؤشر سين.

G: مؤشر جيني.

H: مؤشر عدد الرؤوس.

ج – منحنى لورنز: يعني بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني، المحور الأفقي يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد، والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر وكلما زاد الانحناء كلما قلت عدالة التوزيع[4]، حيث يشكل الخط المستقيم في المنحنى لورنز يقسم محوري المنحنى إلى جزأين الدخل المتساوي بين جميع أفراد المجتمع.

[1] كوميسيك و سيسريك، مرجع سابق، ص 12

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] سليمة بوعوينة، مرجع سابق، ص8

[4] شيرين بشرى غالي، مرجع سابق، ص8

الشكل رقم(1) : منحنى لورنز

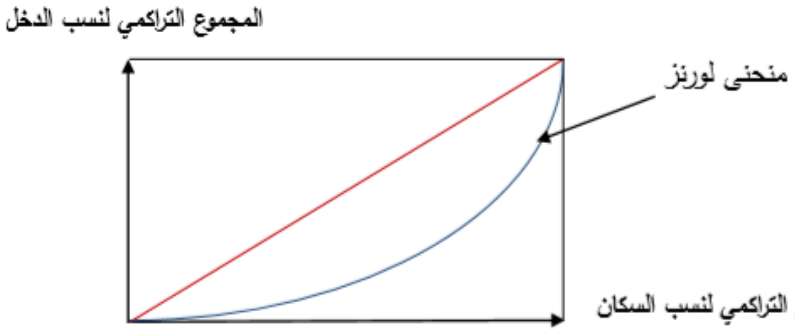

Source: Julie Alice Morasse, Inventaire des Indicateurs de Pauvreté et L'Exculusion Social, Institut de statistique, Québec, P41.

د –معامل جيني: يعتمد على معامل منحنى لورنز، ويقيس التفاوت في توزيع الدخل بين جميع السكان فقراء كانوا أم غير فقراء، وهو مقياس جيد لعدم المساواة لخصائصه القوية، وهي[1]:

- إذا تمت مضاعفة جميع المداخيل فإن المؤشر لن يتغير.
- إذا تغير حجم السكان، وبقي التوزيع ثابت فإن المؤشر لا يتغير.
- إذا تبادل شخصان للدخل فإن المؤشر لن يتغير.
- إذا قام فرد ذو دخل مرتفع بتحويل الدخل إلى شخص ذو دخل منخفض فإن المؤشر سينخفض.

5. قياس الفقر في إطار التنمية البشرية.

بالإضافة للمقاييس المذكورة سابقا، ظهرت مع ظهور مفهوم الفقر البشري، مقاييس وأدوات تهدف إلى الفقر وعدم المساواة أو الحرمان البشري، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. مؤشر الفقر البشري:HPI ظهر عام 1997 في تقرير التنمية البشرية، ويقيس تراكم نواحي الحرمان من أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها هذا الدليل في حالة تحقيق التقدم العام للتنمية[2]، وتتمثل هذه الأبعاد في الحياة المديدة والصحية والمعرفة والإمداد الاقتصادي والاندماج الاجتماعي؛ وقد تم قياس الحرمان بـ:

---

[1] Blandine Destremau et Pierre Salama, **Mésures et Démesure de la Pauvreté,** Presses Universitaire de France, Paris, 1*" édition, 2002, P–P 27–30.

[2] رعد سامي الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار نجلة، عمان، 2008، ص 81.

– بعد الحياة المديدة والصحة تقاس عن طريق النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.[1]

– بعد المعرفة يقاس من خلال نسبة البالغين الأميين[2].

– بعد الإمداد الاقتصادي وبعد الإمداد الاجتماعي يقاسان في ثلاثة مؤشرات نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الأمنة، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، ونسبة الأطفال ناقصي الوزن بشكل معتدل وشديد تحت خمس سنوات، وهو أوسع من مؤشر نسبة الفقر[3]، وفي 2010 تم استبدال مؤشر الفقر البشري بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ومعدل الفقر نوعان أحدهما خاص بالدول النامية وهو (HPI-1) والثاني خاص بالدول المتقدمة هو [4] (HPI-2)

جدول رقم (01): التمييز بين دليلين للفقر البشري HPI-1 و HPI-2

البعد	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
حياة مديدة وصحية	احتمال العيش بعد 40 سنة	احتمال العيش بعد 60 سنة
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية
مستوى معيشي لائق	معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة معدل الأطفال دون الوزن السوي	معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر معدل البطالة لأجل طويل (12 شهر أو أكثر)

المرجع: محمد محمود العلجوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل (غير منشورة) مقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية، جامعة الأميرة سمية، 10-2010/05/12، ص4.

ب – دليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس GDI يمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالنسبة البشرية باعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، مع مراعاة انعدام المساواة من حيث الانجاز بين

[1] كوميسيك وسيسريك، مرجع سابق، ص 13

[2] Blandine Destremau et Pierre Salama, Op cit, P 81.

[3] محمد حسين باقر، مرجع سابق، ص 22

[4] Julie Alice Morasse, Op cit, P 52.

الرجل والمرأة، ومؤشر التمكين الجنساني الذي يعد أكثر خصوصية في تحليل قابلية المشاركة واتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية حسب الجنس البشري[1].

ج مؤشر الفقر متعدد الأبعاد : MPI الفقر متعدد الأبعاد يصف حالة الحرمان الشديد التي يتعرض لها الأفراد في أبعاد التنمية وهي العمر المديد والصحة والتعليم، والمستوى المعيشي اقتصادي واجتماعي، والذي يتألف من 10 مؤشرات[2].

وهو أيضا مكمل للمقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان المتعدد وتداخلهم؛ ومن مزاياه أنه حساس لتحديد الفئات المعوزة، إلا أنه غير حساس لعدم المساواة بين الفقراء.

د. مؤشر التعرض لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي AROPE: جاء مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من طرف الدول الأوروبية لأن الفقر فيها يعتبر أمر نسبي في أغلب الأحيان، بينما أصبح الاستبعاد الاجتماعي شغلها الشاغل[3]، ويرتكز مفهوم الاستبعاد على تعريف الفقر وفق تاونسند"، ويلتقط هذا المؤشر عدة أبعاد تشمل الأشخاص الذين يوجدون على الأقل في واحدة من الفئات الثلاثة التالية[4]:

- الأشخاص المعرضين لخطر الفقر والذين لديهم دخل متكافئ تحت عتبة التعرض لخطر الفقر (حددها الاتحاد الأوروبي ب 60% من متوسط الدخل الوطني المتكافئ المتاح).
- الأشخاص الذين يعانون من الحرمان المادي الشديد ولهم ظروف معيشة مقيدة بسبب نقص الموارد.
- الأشخاص الذين يعيشون في أسر ذات كثافة عمل منخفضة جدا؛

ويهدف وضع هذا المؤشر إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية[5]:

- التماسك الاجتماعي والمساواة بين الرجل والمرأة، وتكافؤ الفرص للجميع؛
- التفاعل الفعال بين تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي، وزيادة الوظائف وتحسينها؛

---

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 55-56

[2] كوميسيك وميسريك، مرجع سابق، ص 14

[3] ارجون سينغفويتا، **تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية**، الأمم المتحدة، الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان الدورة 7، 28 فيفري 2008، ص 11

[4] كوميسيك وسيسريك، مرجع سابق، ص15

[5] أرجون سينغفويتا، مرجع سابق، ص 14-15

- الحكم الرشيد والشفافية واشتراك أصحاب المصلحة في رسم السياسات وتنفيذها.

و. مؤشر الجوع العالمي :GHT يستخدم هذا المؤشر لقياس سوء التغذية في مختلف البلدان وتتبع الجوع حسب البلد والمنظمة، تم تطويره ويتم حسابه من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائيةIFPRI ويجمع بين أربع مؤشرات مرجحة، وهي[1]:

- **نقص التغذية:** نسبة الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية كنسبة مئوية من السكان (نسبة السكان الذين لا يحصلون على السعرات الحرارية الكافية.)
- **الهزال لدى الأطفال:** نسبة الأطفال الذين يعانون النقص الحاد في الوزن دون سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.
- **تقزم الأطفال:** نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص الطول بالنسبة للعمر والذي يعكس نقص التغذية المزمن.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والذي يعبر عن سوء التغذية والبيئة غير الصحية لهم.

[1] IFPRT, Global Hunger Index, International Food Policy Research Institue. www.ifpri.org hopic/globol-hunger-index

المبحث الثالث: أسباب الفقر وآثاره والنظريات المفسرة له

المطلب الأول: أسباب الفقر

إن انتشار الفقر واتساع نطاقه تقف خلفه جملة من الأسباب المتعددة، حيث أضحى هاجسا خطيرا على المجتمعات حيث يمس الجانب الاجتماعي و يعيق تقدم والتطور الاقتصادي.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في النقاط الآتية[1]:

-انخفاض الأجور تحت خط الفقر وكذا ارتفاع معدل أعباء الإعالة مما يصعب الحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم) وكذا سوء توزيع ثروة البلد التي لها تأثير كبير، فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء.

-انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي وكذا انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى تزايد الفقر عن طريق انخفاض الدخل.

-التحكم المحدود للموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد.

- انخفاض إنتاجية العمال.

-السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة والمتعثرة بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية، وكذا تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف.

- ارتفاع معدلات البطالة والعجز في تأمين فرص العمل نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج

[1] عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر و توزيع الدخل**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان،2015، ص 19.

الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة. وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئا على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة البطالة.

– التضخم ويعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

–الأزمات الاقتصادية: لا نغفل أثر الأزمات الاقتصادية فعلى الرغم من توقعات انخفاض نسب الفقر إلى15% سنة 2010 إلا أن الأزمة العالمية لسنة 2008 وحسب التقديرات المعدلة الصادرة من البنك الدولي أن هذه الأزمة ستضيف حوالي 50 مليون نسمة إلى فئة الفقر المدقع في سنة 2009 ،24 مليون نسمة بنهاية سنة 2010 وأن هذه النسب ستبقى إلى ما بعد 2015، 2020 اذا استمر نمو الاقتصاد العالمي في الاضطراب .

–كما أن الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات وتدهور نسب التبادل التجاري والدين الخارجي وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت سلبا على الفقراء.[1]

الفرع الثاني: الأسباب السياسية[2]

– انعدام الوعي السياسي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات المكافحة الفقر.

–تعتبر النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار وكذا الحروب الأهلية والحروب بصفة عامة من أهم مسببات الفقر حيث ينجم عنها دمار وانتشار الأوبئة والأمراض وأرامل وأيتام لا يجدون من يكفلهم ومن أمثلة ذلك الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي دمر البلاد والعباد وكذا العشرية السوداء بالجزائر.

[1] –بان كي مون، **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية**، الأمم المتحدة، نيويورك 2010،ص7.

[2] –حصروري نادية، **تحليل الفقر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2008–2009،ص 111.

–الفساد والبيروقراطية: ففي المجتمعات المتخلفة والنامية تفشي الفساد والبيروقراطية ينمي مظاهر التخلف من خلال:

- انجاز البنى التحتية بأقل نوعية ويقلل الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.
- حجب الإنفاق الحكومي عن أصحابه الحقيقيين.
- تحويل وجهة المساعدات الحكومية لغير مستحقيها خصوصا مع فساد المسؤولين.

الذي يصدر من 2100وما يزيد الطين بلة البيروقراطية التي تزيد معاناة الفقراء وهذا بسبب النظرة الدونية لهذه الفئة، وعن تقرير الفساد في سنة منظمة الشفافية الدولية فإن هذا العامل يؤثر في أربعة جوانب: –البنية التحتية – ارتفاع تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء – عرقلة النمو الاقتصادي – عدم المساواة. [1]

– المساعدات الدولية: والتي تظهر للعيان وكأنها مساعدات حقيقية إلا أنها في الغالب ما تكون عكس ذلك من خلال مثلا تقديم مساعدات مالية لا تفي بالغرض المطلوب وعدم تمكين الدول المتخلفة والنامية من التكنولوجيا الحقيقية وهذا كله بغية بقاء اتكالية هذه الدول على ما يأتي من الدول المتقدمة والتبعية لها في كل شيء، وأكبر مثال على ذلك التجربة الجزائرية مثلا في سنوات التسعينات عند اقتراضها من صندوق النقد الدولي وما انجر عنه من تبعيات كارثية لما أعقب ذلك من غلق للشركات وخوصصة عدة مؤسسات بأسعار زهيدة مما أدى إلى تسريح العديد من العمال الذين أحيلوا إما على التقاعد أو البطالة وكذا فوائد القروض أين وصلت مديونية الجزائر في أواخر التسعينات إلى حوالي 30 مليار دولار، ما ولد أزمة اقتصادية وتنموية صعبة كان ضحيتها الشعب الذي نال منه الفقر[2].

الفرع الثالث: الأسباب الديموغرافية

إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر حيث يؤدي ارتفاع نمو السكان وكبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير.

[1] –علي حسين سبكشي، **العولمة:النظرية بلا نظر**، مطبعة المدينة، حدة، يناير 2001،ص86

[2] – الزبير عروس، **المجتمع المدني، الإدارة، الرأي و الفقراء الجدد، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي**، العدد 53 ،الشركة الوطنية للنشر و الاشهار الجزائر،2000 ،ص16

د- الأسباب الاجتماعية:

إن الفقر في حقيقة الأمر هو الواجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعية واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات. والفقر ليس ظاهرة أبدية متأصلة في الحضارات البشرية، تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد والمجتمعات وإنما هي نتائج الأنماط تاريخية محددة على العلاقات التي تربط بين البشر .

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

-عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية وغير الحكومية) في القضاء على الفقر.

- قلة الخدمات الاجتماعية مثل الصحة بالإضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق وتجدر الإشارة إلى أن تدني المستوى التعليمي للفرد يقلل من قدراته الذهنية في استيعاب نطاق واسع لمحيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي، فنجد البلدان المتقدمة تولي اهتماما بالغا للتعليم والمنظومة التربوية لديها من خلال توفير كل الوسائل والإمكانيات بغية الوصول إلى تحصيل علمي جيد وعلى العكس من ذلك ففي الدول المتخلفة لا تزال البرامج التربوية غير ناجعة بالإضافة إلى سوء التسيير في قطاع التعليم الأسباب التي تؤدي إلى تدني المستوى التعليمي.

-اللامساواة والتي بسببها ينشأ النظام الطبقي والتمايز بين شرائح المجتمع ما يولد انقسامات داخل المجتمع وهذا ما يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة من خلال التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه وهذا ما يقلل الفرص في أوجه البعض.[1]

[1] -حاجي فاطمة، **سياسة مكافحة الفقر دراسة تحليلية" الجزائر والصين نموذجا"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2017، ص50.

المطلب الثاني: آثار الفقر

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

من خلال المفاهيم التي سبق الاشارة إليها في ظاهرة الفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة، فالمستوى الصحي التعليمي الجيد التغذية ، المسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فاعله في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل، مما يحرم الفرد من الالتحاق بسوق العمل، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة منتجة، ففي عام2016 كان هناك أكثر من 25 % من سكان العراق صنفوا على أنهم فقراء، وأن نسبة عالية من هؤلاء الفقراء كانوا يعانون سوء التغذية[1] . وقد أجريت دراسات عديدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد النمو الاقتصادي، كالدراسة التي اجرتها منظمة الامم المتحدة دراسة (عبد الله صادق امين) الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته اذ اثبتت هذه الدراسات أن المستوى الصحي له تأثير مباشر على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل خلال نفس وحدة الزمن، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية أطول[2].

كما أثبتت دراسة قامت بها وزارة التخطيط والتي أجريت على ثلاث مناطق لمدينة بغداد لسنة 2016 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية والبدنية للأطفال، وارتفاع معدل الوفيات بينهم، كما أثبتت دراسة أخرى، أن الصحة الجيدة، والتغذية السليمة، تجعل أداء الأطفال في المدارس أفضل، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل[3] .

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية

يوجد عند الإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصول إليها، وقد صنف العالم ماسلو هذه الحاجات الى عدة اصناف سميت بهرم ماسلو والتي تبدا من الحاجات الضرورية وتنتهي بحاجات أخرى، مثل حاجات الانتماء والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير

---

[1] مصطفى محمود عبد السلام **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، الوراق للنشر والتوزيع ط 1، عمان 2011 ص 14

[2] مصطفى احمد حامد رضوان **الفقر في ظل العولمة**، الدار الجامعية للكتاب ط1، الإسكندرية 2012 ص 16

[3] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي **تقرير الفقر لسنة 2016 لبعض مناطق مدينة بغداد العراق** ص 45

مشبعة عنده فأنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى.. ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والانغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.[1]

لاسيما أن الفقر أصبح يشكل تحديا أخلاقيا لجميع دول العالم في الوقت الحاضر فانه يؤدي إلى المزيد من مظاهر العنف السياسي والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للفقر

تختلف النظريات المفسرة للفقر باختلاف ميولات المفسرين الاجتماعية والاقتصادية، أو استنادا للواقع الذي يعيشون فيه، أو بحسب المدارس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينتمون إليها، غالبا ما يتداخل تفسير الفقر مع مواضيع مهمة فيكون الفقر أحد جوانبها، أو يكون تفسير الفقر أساسيا والجانب الآخر مكملا وعليه سنتطرق في النظريات المفسرة لظاهرة الفقر إلى النظريات التي تعتمد على الفقر كمحور أساسي للتفسير، وذلك بتقسيمها إلى نوعين هما:

الفرع الأول: نظريات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المفسرة للفقر.

توضح هذه النظريات أن الفرد ليس مسؤولا عن الفقر الذي يعانيه، ولكن للأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا مباشرا فيما يعانيه أفراد المجتمع من عدم قدرتهم على الحصول على فرص ووسائل تمكنهم من مستوى معيشي معين فيتشكل الفقر نتيجة التشوهات التي تحدث في (العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية) مقارنة بأوضاعها التوازنية، فالتطرف في هذه العلاقات يؤدي إلى تمركز رأس المال لدى

[1] لامين, عبدالله امين, **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته**, اطروحة غير منشورة جامعة النجاح الوطنية 1995 ،ص 19

[2] العامري ,ذكرى خليل, **السكن العشوائي واثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد**, رسالة ماجستير غير منشورة, ,الجامعة المستنصرية كلية التربية الأساسية 2014 ،ص120

فئات محدودة في المجتمع من جانب واحد، وضالة المصادر المكونة للدخل لفئات واسعة من أفراد ذلك المجتمع من جانب آخر[1].

وبما أن هناك اختلاف في التحليلات الاقتصادية الاجتماعية السياسية للنظم التي قامت على تسيير الدول باختلاف فلسفتها حول المتغيرات المؤدية للفقر، تجد أهم النظريات التالية:

❖ **الفقر في الفكر الإسلامي.**

يختلف الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الحديثة، بأنه يعتمد قواعد ثابتة مصدرها الوحي القرآن والسنة النبوية الشريفة، فهو لا يفصل بين العبادات والمعاملات في ممارسة النشاط الاقتصادي، لأن المعاملات عبادة إن تمت وفق ما شرعه الله.

وقد تعددت الظواهر التي واجهها الاقتصاد الإسلامي منذ المراحل الأولى للدعوة وحتى نهاية العهد العثماني، أي أنها دامت قرابة أربعة عشر قرنا، وكانت في مقدمة هذه الظواهر مشكلة الفقر،[2] التي تتمثل في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بما هو سائد في المجتمع[3]، أي أن الفقر المتعارف عليه في التاريخ الإسلامي هو عدم تحقق حد الكفاية لدى فئة من أفراد المجتمع، نتيجة التفاوت في الأرزاق ونقص الموارد الاقتصادية بسبب الفتوحات الإسلامية من جهة، وبسبب سوء استغلال الإنسان للموارد الاقتصادية من جهة ثانية.

وبما أن القيم والأخلاق أهم مرتكزات الاقتصاد الإسلامي وهي السبيل الموجه لعملية النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والدخل، وعلى أساس تلك القيم نجد الملكية العامة والخاصة في الإسلام لأن البشر مستخلفون لله في أرضه وبالتالي يمكن للأفراد حق امتلاك المنافع واستخدامها ما لم يتعارض مع مصالح المجتمع؛ فالمالك يأخذ احتياجاته ويسعى طوعا للتخلي عن الفائض لصالح من هو أقل حظا، وهنا يتضح أن إعادة توزيع الثروة هو أساس الفقر إن لم يكن للأسباب السالفة الذكر تدخل في وجود يتعارض مع مصالح المجتمع؛ فالمالك يأخذ احتياجاته ويسعى طوعا للتخلي عن الفائض لصالح من هو أقل حظا، وهنا يتضح أن إعادة توزيع الثروة هو أساس الفقر إن لم يكن للأسباب السالفة الذكر تدخل في وجود الفقر، ومحاربة الفقر وتأمين الاحتياجات الضرورية (الحاجيات" من وجهة نظر إسلامية ضرورة لابد منها للتعايش السلمي بين البشر، يقول تعالى: ﴿ رِجَالٌ

[1] سالم النجفي وأحمد فتحي، مرجع سابق، ص 57

[2] سالم النجفي وأحمد فتحي، مرجع سابق،ص58.

[3] أحمد محمد عاشور، "**علاج مشكلة الفقر**"، مقالات معلقة 2016/08/06. www.a lukah

لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ (النور: الآية 37)، ويقول أيضا: آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ، فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ (الحديد: الآية (7). فالمنطق الإسلامي للتنمية يرى أولوية التوزيع عن النمو الاقتصادي، لأن إعادة توزيع الثروة والدخل وتأمين الضروريات من سلع وخدمات صحية وتعليمية والبنيات التحتية كلها من العوامل المؤدية للنمو.

2- النظرية الكلاسيكية في تفسير الفقر.

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، وأن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية[1]."

وقد ظهرت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية (المدرسة الكلاسيكية) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بقيادة آدم سميث، وفي تحليله للفقر تناول مشكلة التوزيع باعتبارها أساس مشكلة الفقر، وكان يرى أن تقسيم العمل أداة فعالة للقضاء على الفقر[2].

وقد نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج ويؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، لزيادة معدلات التكوين الرأسمالي، وفي الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للرأسمال لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الأمر بالركود الذي يخلق الفقر والفقراء، وقد كان يقول لا يمكن لأي مجتمع أن يكون الحاجيات وهي التي تحقق حد الكفاية من مأكل وملبس ومسكن، وزواج ورعاية صحية والتعليم، مزدهرا وسعيدا إذا كان القسم الأكبر من أفراده فقراء وبؤساء، غير أنه لم ير أن مولد نظام السوق بمقوماته الأساسية كان مصحوبا بعدم المساواة في توزيع الدخل وتركز الثروة.[3]

---

[1] . Michael Lipton and Ravallion , Povrety and Policy the world bonk, Washington, 1993, P6

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية،** أبحاث منشورة، ،ص 2 http://qu.edu.iq/ade/wp content/uploads/2016/02/pdf-

[3] سليمة بوعوينة، "**إشكاليات الفقر في الدول العربية ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة**"، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2016،ص31.

ويرى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت في المجتمع والأزمات الاقتصادية تنصب على ما أسماه الربع وليس على الربح، والربع هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، أما الربح فهو مكسب الصناعي الرأسمالي، ويعلل ذلك معتمداً على نظرية آدم سميث في إعطاء القيمة للعمل، بأن الربع ليس ثمناً للعمل ولكنه ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة؛ أي أنه يرى أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الذي يجب الاعتماد عليه في التراكم الرأسمالي، معتمدا في ذلك على نظرية مالتس وقانون تناقص الغلة[1]."

كما نادى بضرورة خفض الأجور إلى حد الكفاف من خلال قانون الأجر الحديدي" الذي أكد من خلاله أنه من الضروري أن يبقى قريبا من حد الكفاف[2] حتى لا يتأذى صاحب العمل، لأن التحكم في الأجور عند حد الكفاف حتى وإن خلق طبقة متدنية المعيشة في المجتمع خاصة وأن ريكاردو لا يرى أية إشارات خاصة بالأزمات الاقتصادية، فالنظام الاقتصادي برغم الأسباب العرضية التي تؤدي إلى إخلال التوازن – يوجد به من القوة ما يدفعه إلى التوازن الجديد.

3- الفقر في التحليل الماركسي.

اهتم الفكر الماركسي بتحليل الآراء الاقتصادية للنمو والتنمية الاقتصادية، ما جعله يفسر الفقر على أساس مسبباته وأساليب المعالجة من خلال الصراع في المجتمع الرأسمالي؛ فالطبقة المهيمنة أو الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، وبتعبير آخر يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج.

إن آراء وأفكار الماركسيين جاءت واضحة في كتابه رأس المال الذي تحدث فيه عن الرأسمالية والمستقبل الحتمي لنسق الاقتصاد الرأسمالي الذي يرفع شعار "دعه يعمل" الذي يسمح للرأسمالية (أصحاب

المصانع أن يربحوا أرباحا ضخمة بينما يدفعون أجورا منخفضة للعمال[3]؛ فالمكاسب التي تحققت في المجتمعات الرأسمالية خلال التطور التاريخي لها، إنما هو إنتاج الصراع الاجتماعي وانعكاساتها

---

[1] Ampama,Mhsya,Population presource and popumation ressource Region,The association for geographical studies,Shoheeb Bhagastsingh college, Universingh of Delhi, 2007, p45.

[2] روبيرت هيلبرونر، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994،ص39.

[3] عدنان داود محمد العذارى وهدى زير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 4

الاجتماعية والعقائدية، من هنا دعا ماركس إلى ضرورة قيام العمال بالثورة ضد الأغنياء ومصادرة أموالهم وإلغاء الملكية الخاصة للوصول إلى مجتمع ليس فيه نقود ولا أجور؛ لأنه يؤدي بالعمال إلى الفقر[1].

النظام الرأسمالي حسب ماركس لا يهدف إلى تحقيق الإشباع للحاجات الإنسانية، بل يخضع للرغبة الجامعة في استخلاص قائض القيمة، وإن تكون الطبقات الاجتماعية وتملك النتاج الاجتماعي الفائض من قبل جزء من المجتمع ينتجان صراع اجتماعي ولا يستمران إلا بفضل صراع اجتماعي دائم[2]؛ كما يرى أن مجتمعا متساويا قائما على الوفرة وليس على الفقر هو ذا الاشتراكية لا يستطيع أن يتطور إلا على قاعدة اقتصاد متقدم، يكون الناتج الاجتماعي الفائض مرتفعا فيه إلى حد أنه يسمح بتحرير جميع المنتجين من كدح مرفق، ويمنح المجتمع بأسره ما يكفي من أوقات الفراغ، ليتمكن من القيام جماعيا بالوظائف الإدارية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية [3]، فالمجتمع الاشتراكي حسب ماركس هو الوحيد الذي يمكنه تحقيق العدالة الاجتماعية، لأنه الوحيد من يحرر المنتجين والعاملين من رق العبودية للمال، والاشتراكية هي السبيل لهدم تلك الطبقات في المجتمع.

ولا يتأتى الفقر وتزايد أهميته في التحليل الماركسي من جراء انخفاض نصيب الأجور من فائض القيمة فقط، إنما أيضا من ميل النظام الرأسمالي إلى الاتجاه نحو تزايد معدل تراكم رأس المال والتوسع في الإنتاج من جراء الضغوط التنافسية على الأرباح، وهو الأمر الذي سيترتب عليه تزايد حجم الإنتاج مقارنة بالطلب عليه، ويؤدي إلى الركود في العديد من أرجاء العالم[4].

4- الفقر في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الحديث.

ظهرت النظرية الكلاسيكية الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد الأزمة الحادة في أسعار النفط التي أدت إلى اندثار نظام بريتون وودز الأسعار الصرف الثابتة وتحولت إلى النظام العالمي الأسعار الصرف المرنة؛ حيث صاحب هذه التغيرات وارتفاع في معدلات التضخم ومعدلات البطالة، وارتفاع كبير في مديونية الاقتصادات النامية، ما ترتب عنها عجز بعض الدول عن الوفاء بديونها تجاه

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، الفقر في المجتمع:سلسلة كتب علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص7.

[2] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، ص17

[3] ارنست ماندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، ترجمة غسان ماجد وكميل داغر(3 -. a.info www.alinounadlil 1977،ص9

[4] سالم النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 66-67

الأطراف والمؤسسات الدولية المقرضة، فانتشر الفقر بصورة رهيبة؛ فكان للمؤسسات الدولية المقرضة الحق في التدخل في اقتصاديات تلك الدول بسن شروط عليها تعتمد على النظرية النيوكلاسيكية بهدف إعادة التوازن الاقتصاديات تلك الدول.

والنظرية النيوكلاسيكية قائمة على برامج التثبيت الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وبرامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى تخصيص الموارد وتوزيعها. ولقد ولدت هذه البرامج تناقضات فقد تم تصميمها للدول النامية لكنها أكثر ملائمة للاقتصاديات الصناعية التي تشكلت تغيراتها الهيكلية خلال المدد الزمنية لتطورها الاقتصادي، وأن كفاءة أداء سياستها الكلية تمكنها من تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وأن الاختلال في نمط التوازن سواء في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات، هي مسائل طارئة يمكن علاجها في المدى القصير[1].

الفرع الثاني: المنظور الفردي لتفسير الفقر.

تبلور هذا الاتجاه في التفسير بتوضيح أسباب الفقر، واختلاف الميولات الاجتماعية للمفكرين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، وكذلك انتماءاتهم الإيديولوجية؛ حيث حدث تداخل كبير بين الفقر ومتغيرات أخرى كعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، فنجد:

1 .نظرية الحلقة المفرغة للفقر.

تفسير نظرية الحلقة المفرغة للمفكر الاقتصادي نوركس NURKS على أساس الدخل الفردي، وتأخذ بمنطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف والفقر، أي أن الفقر حلقة دائرية تبدأ من انخفاض مستوى الدخل لتنتهي إليه، فانخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية الذي يخفض من

المستوى الصحي وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية ومن تم انخفاض مستوى الدخل، وهكذا تكون العودة من حيث بدأ الفقر.

الشكل الموالي يوضح حلقة الفقر:

[1] سالم النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 68.

الشكل رقم(02): حلقة الفقر

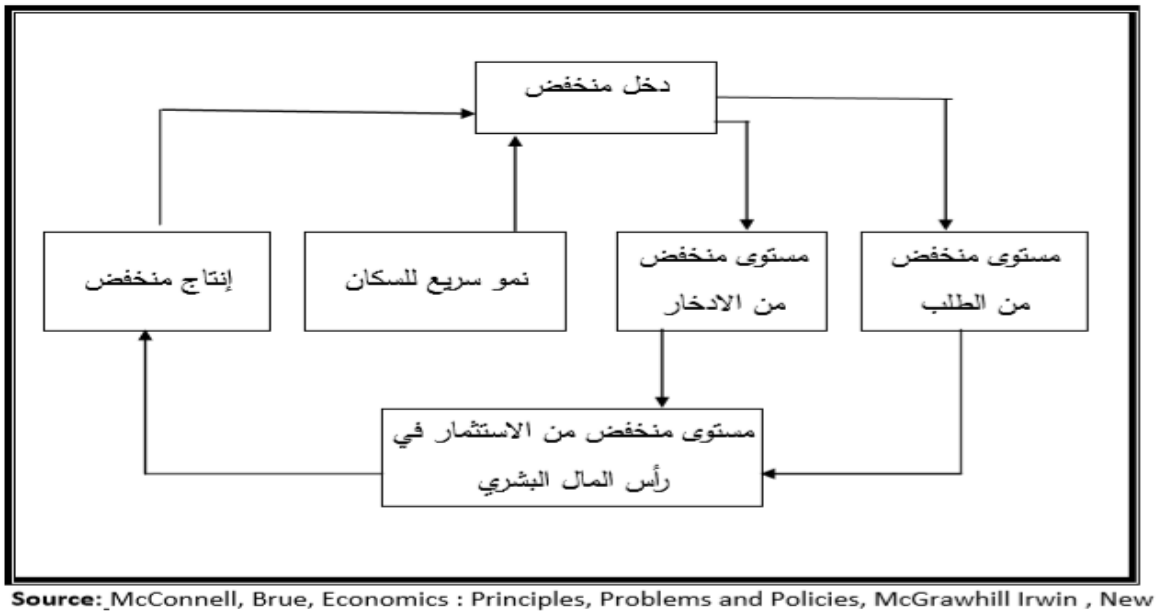

Source: McConnell, Brue, Economics : Principles, Problems and Policies, McGrawhill Irwin , New Fifteenth Edition, New York, 2002, p784.

فهذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء[1]، ومن أمثلة الحلقات المفرغة من جانب الطلب، ينخفض الطلب الفردي فيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، فينخفض الادخار الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن تم ينخفض الإنتاج وبالتالي انخفاض مستوى الدخل؛ أما من جانب العرض فيظهر أن انخفاض الدخل يولد معدل ادخار منخفض وبالتالي نقص في رأس المال وانخفاض في الإنتاج ثم نقص في الدخل، وبالتالي تراكم أسباب الفقر. [2]

وبالنظر لهذه النظرية نجد العديد من الحلقات المفرغة خاصة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية؛ فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية، ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم. وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي[3] وهكذا نجد مجموعة من الحلقات المفرغة التي لا تنتهي، والتي تظهر منطقية لأول وهلة، لكننا إذا أمعن النظر نجد أنها لا تفسر سبب ظاهرة الفقر وسبب حدوث هذا الترابط، كما أنها

---

[1] Nafzinger Wayne, The Economies of Developing Countries, Prentice Hall, London, 2nd édition, 1977, p20.

[2] فطيمة حاجي، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة2014ص13

[3] عدنان داود العذاري، وهدى زوير الدعمي، مرجع سابق، ص 37-38

تعجز عن تحديد بداية الحلقة وتفسيراتها تعتبر سطحية وتبسط الأمور فقط حتى أنه توجد عوامل اقتصادية واجتماعية قد تحدث شق في هذه النظرية. لكن تبقى هذه النظرية من أهم النظريات التي ذاع صيتها في العقود الماضية[1].

2- نظرية مالتوس في الإسكان أو النظرية المالتوسية.

طبقا للنظرية التي وضعها الاقتصادي الانجليزي مالتس توماس روبرت Thomas Malthus (1766-1834) في أواخر القرن 18، سوف تلتهم زيادة عدد السكان أي زيادة في موارد الطعام؛ لأن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية(2-4-8-16-32...)، بينما تتزايد موارد الطعام بمتتالية حسابية (1-2-3- 4-5...)، والنتيجة أنه على البشرية أن تواجه خطر الموت جوعا ما لم تحد من نسلها[2]، لأن الموارد تؤول إلى التناقص وفق قانون تناقص الغلة وهكذا ينتشر الفقر والبؤس في العالم[3].

لاقت النظرية روجا كبيرا أنذاك، رغم انعدام وسائل تحديد النسل حينها، إلا باستخدام الإبادة من طرف الدول الاستعمارية لمستعمراتها، وبدأت بتطبيق النظرية من خلال كوارث الموت جوعا، ففي الهند مات نحو 20 مليون من الأنفس في دورة التاج البريطاني وقت ذاك أي في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن 19م.[4]

يقول مالتوس: إن السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء. [5]

ورغم أن النظرية لم تكن صحيحة وتوقعات مالتوس لم تتحقق، لأن المجاعات لم تحدث من تلقاء نفسها في وسع الاغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء. ورغم أن النظرية لم تكن صحيحة وتوقعات مالتس لم تتحقق، لأن المجاعات لم تحدث من تلقاء نفسها إلا في الفترة الاستعمارية بسبب الإبادة التي انتهجتها الدول الاستعمارية، ورغم أن النظرية انتهت مع نهاية القرن

---

[1]. علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دارسة تحليلية**، مطبعة الكمالية، القاهرة،1971،ط1،ص14.

[2] فيليب عطية، **أمارض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت،ص7

[3] 4Gabriela Gublin, Définitions et approches de la pauvreté, BSI Economics, 2015, P 5. Anurpama Mhsy , Op cit, P46.

[4] فليب عطية، مرجع سابق، ص8

[5] عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مختلف الدعمي، مرجع سابق، ص39.

19 بسبب التقدم الذي ضاعف الموارد بما يكفي، رغم زيادة السكان أضعاف مضاعفة، إلا أن النظرية مازال يستدل بها في فترات عديدة، خاصة في الأبحاث الاجتماعية لأنها تحرض على تحديد النسل.

الفرع الثالث : التفسيرات الاجتماعية للفقر.

تعددت التفسيرات الاجتماعية للفقر، لاختلاف وجهات النظر للمفكرين الاجتماعيين، فمنهم من يرى أن الفقر يورث، ومنهم من يربطه بالمكتسبات والمهارات الفردية. كما نجد من يرى أن الفقر طارئ يزول بزوال مسبباته، وسوف تتوقف عند هذه التفسيرات، فيما يأتي:

أ – تفسير الفقر برده للملامح الفطرية: يرد أصحاب هذه النظرية الفقر إلى جوانب قصور فطرية في الفرد، يا مثل نسبة الذكاء العام وبعض الاستعدادات الوراثية الأخرى، وتأسيسها على هذا يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء، وأن محاولة التمرد على هذا القانون الطبيعي والتي تتمثل في تطلع بعض أفراد الطبقات الدنيا إلى امتيازات الطبقات العليا، هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي[1].

ب– نظرية رأس المال البشري: تهدف هذه النظرية إلى تحديد ماهية رأس المال البشري والتركيز على تحسين المهارات الإنتاجية للفرد، من خلال التعلم طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية[2]، لأن الفرد يتزود بالمعلومات التفسيرية والتعليمية التي تصبح قاعدة لتحليل الظواهر والنظريات والمبادئ والقيم التي تساعده على حل مشاكله اليومية ومجابهة كل ما يعترضه في حياته[3].

وتؤكد هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات[4]، وكما أن اكتساب المهارات والتدريب أقل تكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، بمعنى أنه كلما انخفض التعليم والاستثمار في الرأسمال البشري زاد الفقر وتفاقمت المشكلات المترتبة على انتشاره، لجهل الأفراد وعدم قدرتهم على التفكير واتحاد الحلول لما يعتريهم من عوائق

د نظرية الفقر طبيعة النسق الاجتماعي :

---

[1] محمود شعبان، "**الرؤية النظرية للفقر**"، سلسة الفقر في الوطن العربي، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2005، ص 54.

[2] رياض بن صوشة، "**نظريات الاستثمار في أرس المال البشري**"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، بوابة الكترونية تعني بعلوم إدارة الموارد البشرية ص 7. www.hrdiscussion.com/hr2598.html،

[3] Billy J.H and Johnson J.H, Management and Organzation Behaviour, 1970, P 58

[4] Toe Oscal, Agender Analysism: Rport prepared for the gender equality unit, Swedish International Development Cooperation Agency

ترى أن الفقر ليس أمرا طارئا ومكتسبا، بل هو طبقة من طبقات المجتمع، فهو حتمية للانقسام الطبقي في المجتمع، تأتي الطبقية هذه من خلال الاستبعاد القهري للجماعات المقهورة من فرص الإشباع المادي[1]، أما الاستغلال الاقتصادي فإنه يتمثل في استحواذ جماعة ما من تحقيق الرفاهية بعمل جماعة أخرى، فالتراكم الرأسمالي لا يتم بفعل المنافسة الحرة بين طرفين بقدر ما يتحقق بآليات غير اقتصادية.

[1] William T. Vollmann, Pourquoi êtes-vous pauvres, Paris, Actes Sud, P 120, septembre 2008.

خلاصة الفصل:

خلاصة الفصل الأول الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية و حتى سياسية نشأت تاريخيا، لذا يختلف مفهوم الفقر باختلاف الأديان والأنظمة الاقتصادية وثقافة المجتمع وتطوراته، لكن من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي والمعنوي الذي تتجلى مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، التهميش والاعتمادية، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار وعدم الشعور بالأمان؛ لهذا نجد أنواع متعددة من الفقر فمنها ما ينشأ عن ديمومته، ومنها ما يكون موسمي، ومنها ما يتبع طريقة القياس كالفقر المطلق والفقر النسبي أو باستخدام مؤشرات الفقر التي تتعدد وفقا لحد الفقر ومناهج التنمية البشرية، وهنا يترابط الفقر مع التخلف عند تقدير المؤشرات ويتضح التضاد بينه وبين التنمية .تؤكد الدراسات والمسوحات حول الفقر أن أسبابه عديدة وهي مرتبطة بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تبدأ بالتوزيع غير العادل للثروة والدخل الذي ينشأ عن عدم استغلال الثروة استغلالا أمثل، إما بسبب الجهل أو بسبب متغيرات أخرى كالفساد السياسي المستشري من الاستعمار الذي تعرضت له جل الدول النامية، وكذلك نجد كبر حجم الأسرة الذي يزيد معدل الإعالة بسب البطالة والتضخم التي تعانيها الدول النامية، وكذلك يرتبط الفقر بالمديونية الخارجية لارتفاع حجم الدين الخارجي، الناشئ عن ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة التي أدت إلى ضعف شبكات الضمان الاجتماعي، كل هذا ناشئ عن موجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية بسبب العولمة .كل هذه الأسباب أدت إلى اتساع ظاهرة الفقر وانتشاره.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبنك العالمي

تمهيد:

يعد البنك الدولي أو العالمي للإنشاء والتعمري الذي انبثق عن مؤتمر بريتون وودز woods Bretton سنة 1944 إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، واليت أوكلت لها في السنوات الاولى من إنشائها مهمة إعادة التعمري والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم توسعت مهامه لتشمل تقدمي مختلف أنواع القروض إلى دول العامل الثالث .وسعيا منه لتوفير الموارد اللازمة واستكمال نشاطاته وتحقيق أهدافه أنشأ البنك الدولي مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به ارتباطا وثيقا أمهها "مؤسسة التمويل الدولية" و"هيئة التنمية الدولية"، إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بإدارة الاستثمار الأجنبي. كل هذه المؤسسات مجتمعة تشكل ما يعرف مجموعة البنك الدولي.

وسنحاول في هذا الفصل تفكيك الهيكل المكون لها، قصد التعرف على مكوناتها وذلك بدراسة النشأة والأهداف الخاصة بهذه المجموعة.

المبحث الأول: ماهية البنك العالمي

البنك الدولي لقد تمخض عن اتفاق بريتن وودز بضاحية نيوهامشر البنك الدولي التي كانت فكرة تأسيسه سابقة التأسيس صندوق النقد الدولي، وكانت فكرة إنشائه مرتبطة بالدمار الذي أتى على البنى الأساسية في القارة الأوروبية، ويدير البنك الدولي عدة أطراف، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنك الدولي، تعريف البنك الدولي وأهدافه، وظائف وأدوار البنك الدولي، والنظام الإداري للبنك.

المطلب الأول: تعريف البنك الدولي

للبنك الدولي عدة تعاريف نذكر منها :

تشير عبارة "البنك الدولي" إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معا لتحقيق الهدف المرجو.[1]

ويمكن تعريف البنك الدولي بأنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء.[2]

---

[1] الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة 2008-2009، ص34

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 53

وفي تعريف آخر يمكن القول بأن البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الاطراف والاهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم ويعتبر من مؤسسات اتفاقية بروتن وودز[1].

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للبنك الدولي:

البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية بروتن وودز عام 1945 وبدأ اعماله بتاريخ 25 جوان 1946، وتعمل هذه الوكالة جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي ويعتبر مكمل لأهدافه، كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الاعضاء وعمليات التعمير وبناء الاقتصاد، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتعمل على تحقيق النمو المتوازن الاجل للتجارة الدولية .

المطلب الثاني: تاريخ ونشأة البنك العالمي

إن الاسم الرسمي للبنك الدولي هو البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction And Development، ولقد تم انشائه بمقتضى اتفاقية مؤتمر بريتن وودز Brettonwoods، وقد حضر فعاليتها بولاية نيوهامشر الأمريكية بين 01 و 22 جويلية 1944،[2] وقد

[1] محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 104

[2] ا د. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص133.

حضر هذا المؤتمر 44 دولة، لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول[1] وأن الانبثاق كان استجابة للدول الرأسمالية، إذ كانت تسعى إلى ترتيب أوضاعها المالية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية .

وبعد أن تم التوقيع على اتفاقية بريتن وودز، بدأ البنك أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في 15 نوفمبر 1947 ونزولا عند رغبة الرئيس الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مقر البنك الدولي مدينة واشنطن العاصمة، وأن رئيسه أمريكي الجنسية، والرئيس الحالي للبنك الدولي هو جيم يونغ كيم أصله ياباني ويحمل الجنسية الأمريكية .

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 188 دولة تصب مصالحها وأراءها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، فعضوية البنك تأتى بعد حصول الدولة عضوية صندوق النقد الدولي، بحيث يتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقا لحصتها النسبية في رأس مال كل من المؤسستين، وحددت هذه الحصة بناءا على المكانة الاقتصادية قياسا الى الدول الأخرى.[2]

[1] محمد المجذوب التنظيم الدولي، **منشورات الحلبي الحقوقية**، الطبعة السابعة، لبنان، 2002، ص 588

[2] جميل محمد خالد **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 341

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنك العالمي

الفرع الاول: أهداف البنك الدولي

لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك الدولي على انه أبرز أهدافه ما يلي[1] :

1- مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية على إعادة بناء ما دمرته الحرب، وعلى استغلال موارد البلدان الأعضاء الانتاجية على أفضل وجه ممكن.

2- تشجيع الأفراد والمشروعات الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم للأغراض الانتاجية في البلدان الأعضاء، وإذا لم يتمكن البلد العضو من الحصول على القروض الخارجية من الأفراد وهيئات خاصة فبإمكانه التوجه الى البنك الدولي لمده بالقروض أو لضمان القروض الممنوحة.

3- بذل جهد من أجل نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الأجل والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية من خلال تشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الانتاجية في البلدان الأعضاء.

4- ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك الدولي تبعا لأهمية المشروعات المراد تمويلها ولدرجة الحاجة إليها.

[1] أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الاقتصادية تأثيراتها على اسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 144-145

الفرع الثاني: وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فغن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها [1]:

- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك الدولي في هذه الدراسات بصندوق البنك الدولي ومنظمات دولية وإقليمية، كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ... الخ.
- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص.
- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث خصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية، ويتم نشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشريات.

[1] إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2012** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة – 2013 2014، ص 21-22

- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمته المصرفية والأسواق المالية.

المبحث الثاني: دور البنك العالمي في تحقيق التنمية المستدامة

ترتكز الإستراتيجية التمويلية للبنك الدولي على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم المشورة الفنية والقروض والمنح التي تسهم في الحد من الفقر وحماية البيئة.

المطلب الأول: دور البنك العالمي في تقديم مساعدات فنية

يقوم البنك الدولي بمختلف مؤسساته بنشاط ملحوظ في تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، وللدول النامية بصفة خاصة، والمساعدات الفنية قد تكون مرتبطة بعمليات الإقراض التي يقدمها، وقد لا تكون مرتبطة هذه العمليات.

وبالنسبة للمساعدات المرتبطة بعملية الإقراض، فالهدف منها مساعدة العضو الذي يتفاوض مع البنك من أجل الحصول على قرض، في استخدام القرض بأكثر الطرق رشادة، ومثال ذلك مساعدة الحكومة المقترضة على تحديد أفضلية مشروعات التنمية، أو تقديم النصح لها بتعديل خطة مشروع معين تعديلا يؤدي إلى تخفيض نفقاته، أو جعله أكثر تماشيا مع حاجة الاقتصاد المحلي.

أما المساعدات غير المرتبطة بعملية الإقراض، فمن أهم صورها وضع خطط التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إيفاد بعثات فنية للكثير من الدول لمساعدتها على وضع الخطوط الرئيسية لخطط التنمية اللازمة

لها، مثل تقدير الاستثمارات التي تستطيع الدولة المختلفة القيام بها في حدود مواردها، وأولوية مشروعات الاستثمار، واقتراح السياسات الاقتصادية والمالية ...وغيرها.[1]

ويقوم البنك بممارسة دوره في تقديم المساعدات الفنية من خلال إجراء بحوث قطرية، ووضع أطر تحليلية ونظرية للمساعدات القطرية، وكذلك عمليات التواصل التي تمكن البلدان المتعاملة مع البنك من الوصول إلى المعارف العالمية المتاحة، كما يدخل في مجال البحوث التي يقوم بها البنك المطبوعات المتنوعة والخاصة بالتنمية مثل" تقرير عن التنمية في العالم " والذي يصدر سنويا، وكذلك البحوث الخاصة بالفقر وهو تقرير يصدر عن البنك الدولي بعنوان " تخفيض أعداد الفقراء والبنك الدولي " ويستعرض أثر أنشطة البنك على تخفيض أعداد الفقراء، بالإضافة إلى العديد من التقارير والمنشورات الأخرى التي تستهدف سير عمليات البنك ونشاطاته وسياسته المستقبلية.

كما تشمل المساعدة الفنية للبنك الدولي قيامه بعمل دورات تدريبية من خلال معهد البنك الدولي الذي يقوم ببناء القدرات في البلدان المتعاملة معه، وتقديم المشورة بشأن السياسات، ونتائج الأبحاث والخدمات التي تستهدف مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وهو يهدف من وراء ذلك إلى تطوير المهارات

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 313 .

في الدول النامية من خلال الحصول على معارف عالمية من مصادر متعددة، ثم تكييفها لتلائم المؤسسات والسياسات القطرية.[1]

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في مكافحة الفقر

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نحو 4.1 مليار شخص كانوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 25.1 دولار يوميا سنة 2005 ، أي ما يعادل ربع سكان العالم النامي، وتراجع معدل انتشار الفقر من 52 % من سكان العالم سنة 1981 إلى 42 % سنة 1990 ثم إلى 25 % سنة 2005 ،ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 15 % بحلول سنة 2015 ،والجدول التالي يوضح نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 25.1دولار في اليوم.

[1] عبيدات ياسين ، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التسيير نخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011،ص88.

الجدول رقم (02): نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 25.1 دولار في اليوم

المنطقة / السنة	1990	2005
افريقيا جنوب الصحراء	58	51
جنوب آسيا	49	39
جنوب شرق آسيا	39	19
غرب آسيا	2	6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11	8
المناطق النامية	46.7	27

Source: Nations unies, objectifs du millénaire pour le développement, 2010, p. 6.

تبين معطيات الجدول السابق المناطق التي تشكو ا من نسب مرتفعة من الفقر، حيث سجلت أعلى نسبة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أين قدرت نسبة الفقر في سنة 2005 بـ . 51 ،% تليها منطقة جنوب آسيا بأكثر من 39%.

ويعمل البنك الدولي في إطار سعيه لتحقيق رسالته المتمثلة في العمل من أجل عالم خال من الفقر على تبني إستراتيجيات وخطط عملية للتخفيف من حدة الفقر على المستوى العالمي، وقد كان لإنشاء هيئة التنمية الدولية سنة 1960 فضلا كبيرا في إشراك البنك الدولي بدرجة أ كبر في مهمة مكافحة الفقر في العالم، فقد مكنت الهيئة البنك من أن يؤدي دور أ كبر في البلدان المنخفضة الدخل، وهذا بتوفير قروض ميسرة للزراعة والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع الموجهة للفقراء [1]، وعموما ترتكز إستراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر على:

- تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد ومنح وضمانات إلى الحكومات.
- إتاحة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الأخرى للحد من الفقر وسوء التغذية.
- استخدام شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الأغذية للتخفيف من تأثير الأزمتين الغذائية والمالية.
- زيادة المساندة من أجل الزراعة والأمن الغذائي.

المطلب الثالث: دور البنك الدولي في حماية البيئة

يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك سنة 1970، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال سنة 1989 من خلال إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي

[1] دافيد بيكمان ، **البنك الدولي في الثمانينات**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1986 ،ص 26

لسياساته وعملياته، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول المقترضة من البنك. [1]

كما أنشأ البنك الدولي قسما للبيئة سنة 1990، وعين نائبا لرئيس البنك للشؤون البيئية، وفي سنة 2000 أعد البنك إستراتيجية شاملة للبيئة والتنمية المستدامة تم عرضها على قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة التي عقدت سنة 2002 .

ويمكن القول إن البنك الدولي يلعب دور الفاعل الرئيسي الثاني بعد الأمم المتحدة، خاصة في ضوء اهتماماته بصياغة وتحديد إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة، مع الاتجاه والتحول نحو آليات وأولويات جديدة للاستثمارات الدولية تمكن العالم من خلق بيئة استثمارية دولية أكثر تناغما مع المنظومة البيئية العالمية، ويقع في مقدمة هذه الأولويات اتجاه البنك الدولي إلى تخصيص جانب من القروض التي يمنحها لرفع كفاءة مشروعات ومحطات الطاقة لتقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة، يضاف إلى ذلك أن البنك يأخذ في اعتباراته موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير واشتراطات منح القروض للدول الطالبة لها.[2]

---

[1] فروخات حدة، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، ال عدد السابع، ورقلة، 2010 ، ص 127

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005، ص 330 -331

وهذه كلها مؤشرات دالة على التحول الكبير في سياسات البنك الدولي نحو إدماج الشأن البيئي العالمي ضمن أولويات اهتماماته وأنشطته في مجالات تقديم القروض والمنح التي ترفع من كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وتخفيض الآثار الضارة لظاهرة التلوث البيئي.

ويقوم البنك الدولي في الوقت الراهن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإعداد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة للبيئة التي من المتوقع الانتهاء منها في ديسمبر 2010، ويعكس ذلك العمل التزام مجموعة البنك الدولي المتواصل لضمان أن مساندتها للبلدان المتعاملة معها تؤدي إلى نتائج إنمائية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا .

ويساعد البنك الدولي البلدان النامية على حماية بيئتها عن طريق[1]:

- ✓ مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات:

حيث أن البنك الدولي يأخذ في باعتباراته موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير واشتراطات منح القروض، كما يعمل البنك على إدماج الأنشطة المعنية بإدارة الموارد البيئية والطبيعية في المشروعات القطاعية (الزراعة، المياه، الصرف الصحي والتنمية الحضرية ...الخ.

[1] عبيدات ياسين، مرجع سابق،ص90

✓ تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب:

حيث أن التحليلات البيئية القطرية والتقييمات الإستراتيجية التي يقوم بها البنك الدولي تساعد مختلف البلدان على أن تدرج الاعتبارات البيئية في سياساتها وإستراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية والقطاعية مما يعزز استدامتها، وهذه التحليلات هي أداة للتحليل البيئي، تحدد بانتظام أولويات التنمية البيئية في بلد ما وتعمل على تقييم قدرات مؤسساته الوطنية والمحلية فيما يتعلق بإدارة الموارد البيئية والطبيعية وإجراء تحليل معمق لقضاياه وأولوياته في هذا الصدد .

✓ **المساعدة في حماية البيئة العالمية:**

حيث أقرت لجنة التنمية في الاجتماعات السنوية لسنة 2008 الإطار الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي المعني بالتنمية وتغير المناخ، ويعني هذا الإطار بتحسين الفهم لكيفية تفاعل التنمية مع أثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتأقلم معها .ويعتبر البنك الدولي تغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه هذا القرن، فليس هناك أي بلد يتمتع بالحصانة ضد هذا التحدي، ولا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي للتحديات المترابطة التي يثيرها تغير المناخ، ومع ارتفاع درجة حرارة الأرض يظهر تحول في أنماط هطول الأمطار، ويزداد حدوث وقائع شديدة الحدة مثل انحباس الأمطار وازدياد حرائق الغابات، كما سيهدد حياة الملايين ممن يعيشون في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان، وكذا الدول الجزرية خصوصا مع ارتفاع مستوى سطح

البحر ... وغيرها من الآثار السلبية التي هدد مستقبل البشرية و، الجدول الموالي يبين نسبة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وغاز ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي لسنة 2005.

- ✓ **تمويل خفض الانبعاثات الكربونية لأغراض التنمية:**

حيث أنه منذ التفكير في أول صندوق للبنك الدولي لتمويل خفض انبعاثات الكربون، وهو صندوق الكربون النموذجي في أواخر التسعينات دخل تمويل سوق الكربون مرحلة النضج بعد أكثر من عقد من عمليات صناديق الكربون التابعة للبنك، وفي الوقت الحالي يدير البنك الدولي أكثر من 5.2 مليار دولار أمريكي من خلال صناديقه وبرامجه في سوق الكربون.

وفي سنة 2008 أنشأ البنك صندوقين جديدين وهما برنامج شراكة خفض انبعاثات الكربون في الغابات من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن قطع الأشجار وتدهور الغابات، وبرنامج شراكة خفض انبعاثات الكربون لزيادة استخدام تمويل الكربون، وتسريع وتيرة أنشطة التخفيف من أثار تغير المناخ.

✓ **الشراكات:**

حيث تشارك مجموعة البنك الدولي في العديد من علاقات الشراكة مع وكالات إنمائية أخرى ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، كما تتعاون مع مختلف البرامج والشبكات على حماية البيئة إقليميا ودوليا.[1]

كما انبثقت شراكة فنية غير رسمية بين البنك الدولي والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة صون الطبيعة الدولية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة والصندوق العالمي للأحياء البرية، في مجالها التكيف المستندة إلى الأنظمة الايكولوجية إزاء التكيف مع تغير المناخ عبر الأنظمة الايكولوجية لإدارة الموارد الطبيعية.

✓ **صندوق البيئة العالمي:**

منذ إنشاء صندوق البيئة العالمي وحتى نهاية السنة المالية 2009، قامت مجموعة البنك الدولي بتعبئة 08.4 مليار دولار أمريكي من خلال الصندوق في برامج لمعالجة القضايا المتعلقة بالحفاظ على

[1] Groupe d'évaluation indépendant, viabilité de l'environnement une évaluation de l'aide du groupe de la banque mondiale, Washington, 2008, p.8.

التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتدهور الأراضي وفي السنة المالية 2009 تمت الموافقة على مشروعات جديدة للصندوق لتنفيذها من خلال البنك الدولي تمثل 187 مليون دولار من تمويل الصندوق.

- ✓ **الجهود الداخلية:**

حيث أصبح البنك الدولي في سنة 2006 في إطار التزامه بمسؤوليته البيئية والاجتماعية ومن أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة تغير المناخ، أول بنك تنمية متعدد الأطراف لا ينتج عنه انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من العمليات التي تتم في مقره، وانتقالات موظفيه إلى أعمالهم ومنشآت المؤتمرات، وفنادق الموفدين المرتبطة بالاجتماعات السنوية عديمة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

المبحث الثالث: موارد البنك العالمي في تحقيق التنمية الاقتصادية

الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعدما كانت في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب ويقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

المطلب الأول: موارد البنك الدولي وأهم المشاريع التي يمولها.

الفرع الأول: موارد البنك الدولي

- ✓ **رأس المال:**

أنشأ البنك الدولي برأس مال قدره 10 مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها 100.000 دولار، وحق الاكتتاب فيها قاصر على الدول الأعضاء، ثم زيد رأس مال البنك نتيجة تزايد العضوية وزيادة المساهمات حتى بلغت أكثر من 23 مليار دولار بعد أن زادت العضوية إلى 110 دولة وقد تحددت حصة كل عضو في رأس المال حسب موارده الاقتصادية وتسدد حصص الأعضاء في رأس مال البنك على النحو التالي :[1]

[1] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 ،ص328

- 2% من حصة العضو تسدد ذهبا أو بالدولار، ويستطيع البنك استخدام هذا المبلغ لغرض التسليف.
- 18%من حصة العضو تسدد من عملات الدول الأعضاء ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد الحصول على موافقة أصحابها الدول الأعضاء في البنك.
- 80%الباقية تحتفظ بها الدول الأعضاء لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة احتياجاتها .
- فقد اتفق أن تدفع الأعضاء 20% من حصتها على أن يدفع منها 2% بالذهب أو الدولار والباقي وقدره 18% يدفع بالعملة الوطنية للعضو ويحتفظ بالباقي وقدره 80% إلا إذا طالب البنك العضو بالدفع وقد بلغ رأس مال البنك الدولي 82 مليار دولار عام 1983.[1]

✓ **اقتراض البنك الدولي:**

تمثل القرض 70% من الموارد المتاحة للبنك الدولي، ويقوم البنك بالاقتراض تقريبا من كافة المؤسسات الدولية، ويستطيع الافتراض بأفضل الشروط المتاحة لما يتمتع به ثقة لدى كافة المؤسسات الاقراضية، ويتم

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 328

الاقتراض إما عن طريق إصدار سندات دلية بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات الدلية الأخرى، ومن الممكن أن يقترض من البنوك المركزية أو حتى من البنوك الخاصة للدول الاعضاء مباشرة[1] .

وقد نصت المادة 4 قسم 8 من ميثاق البناء الدولي على أنه بالإضافة إلى العمليات معنية في مواضع أخرى من هذه الاتفاقية فإن البنك له السلطة في الأمور الآتية[2]:

1. أن يشتري ويبيع السندات التي أصدرها كذلك السندات التي ضمنها أو التي استثمر أمواله فيها بشرط حصول البنك على موافقة الدولة العضو الذي تباع وتشتري تلك السندات في أراضيه.
2. أن يضمن الصكوك التي استثمر أمواله فيها بقصد تسهيل بيعها
3. أن يفترض بعملة أي عضو بموافقة هذا العضو.
4. أن يشتري ويبيع غير ذلك من السندات التي يقرر مجلس الإدارة بموافقة ثلاثة أرباع مجموع الأصوات المقررة أنها تصلح لأن يستثمر فيها كل أو بعض الاحتياطي الخاص.

ولممارسة السلطات الممنوحة في هذا القسم يجوز للبنك أن يتعامل مع أي شخص أو شركة تضامن أو جمعية أو شركة أو أية هيئة قانونية في أراضي أي عضو، وعلى ذلك فإن البنك يجوز له وفقا للنص

[1] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، **صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية** ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص133

[2] المرجع نفسه، ص 134.

السابق الاقتراض من الاسواق المالية الدولية عن طريق طرح سندات في أسواقها بشرط موافقة العضو الذي تشترى وتباع هذه السندات في أراضيه، ففي السنة المالية 2003 تجاوزت اقتراضات البنك القائمة من أسواق المال 103 مليار دولار امريكي، وبلغ حجم مجموع فروضه المدفوعة والقائمة (غير المسددة) حوالي 116 مليار دولار، وبلغ حجم الاقتراضات حوالي ثلاثة أمثال حجم المساهمات في رأس المال،[1] كما أن سلطته الاقتراض من صندوق النقد الدولي[2] .

- ✓ **عمليات البنك الدولي بصفته مؤسسة تعاونية:**

لا يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه بقدر ما يسعى إلى تحقيق عائد من أصوله يكفي لضمان مقدرته المالية ومواصلة أنشطته الإنمائية على أساس مستمر، وقد حقق البنك عائد سنويا صافيا من الأصول يبلغ حوالي 1% سنويا، غير أن صافي الأصول للسنة المالية 2003 زاد عن مستوى 2 % لإجراء تخفيض في الاحتياطي المحصص لتغطية خسائر القروض، وقد بلغ دخل البنك من العمليات حوالي 3,021 مليون دولار في السنة المالية 2003 وبلغ دخله القابل للتخصيص أي الذي يمكن تخصيصه للاحتياطات والأنشطة

[1] محمد عبد العزيز محمد الاحرش، مرجع سابق ،ص 134.

[2] عصام محمد هاشم ، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية** ، المكتب العربي الحديث الأزاريطة،2011، ص261.

الانمائية حوالي 3,050 مليون دولار، كما أضاف البنك مبلغ 100 مليون دولار من دخله في السنة المالية 2003 الى حساب الفائض واحتفظ بسيولة كافية لضمان توفر تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماته.[1]

أما في السنة المالية 2016 فقد بلغ صافي مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 13,204 مليون دولار، وبلغ دخل القابل للتخصيص 593 مليون دولار، كما بلغت مساهمته أسهم رأس المال 39.424 مليون دولار أي بنسبة 22.7% من إجمالي القروض الذي بلغ 29,729 مليونين 2 دولار، أما بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية فقد بلغ صافي منفعتها في نفس السنة المالية 8.806 مليون دولار.[2]

- ✓ **التمويل المشترك:**

ويقصد بالتمويل المشترك مساهمة البنك الدولي بأموال يرتبط بتقديمها لمشروعات محددة يمولها البنك، وذلك عن طريق التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية والنقدية الدولية ووكالات المعونة الثنائية ومؤسسات إئتمانات التصدير من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل، منها بنوك وصناديق إقليمية للتنمية كالبنك الأمريكي للتنمية، وبنك

[1] مرجع نفسه، ص 134-134

[2] التقرير السنوي للبنك الدولي 2016 ،ص 62-63

التنمية الافريقي، وعدد من الصناديق الجديدة مقرها الشرق الأوسط لغرض الاستفادة من فوائض إيرادات النفط وبرامج المعونة الثنائية، وجميعها تستثمر الأموال في المشروعات التي يتولى البنك الاشراف عليها.[1]

الفرع الثاني: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع والتي تخص البنية الأساسية الصناعية ومشاريع النفط والغاز بالإضافة إلى مشاريع الزراعة والتنمية الريفية ومشاريع الاسكان في المدن، ويمكن إيجاز هذه المشاريع فيما يلي:[2]

1- مشاريع البنية الأساسية:

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل والاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطابا بالقروض البنك ويمكن إيجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي فيما يلي :

[1] تقي الحسني عرفان، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجد الوي للنشر، عمان، 1999، ص308.

[2] إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص131 .132.

✓ **النقل:**

يكتسي قطاع النقل أهمية كبيرة في الاقتصاد والذي يتطلب توفير مرافق لنقل كميات ضخمة من البضائع والمواد على مسافات طويلة وتعتبر الموانئ والمطارات والسكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي.

✓ **الطاقة الكهربائية:**

تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية من أولى المشاريع التي ملها البنك الدولي .وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها وكانت هذه المشاريع مناسبة القروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستوردة من البلدان المتقدمة.

2- المشاريع الصناعية:

تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصص هذه الحصة لا يرجع إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التطفل الرأسمالية الدولي.

3- مشاريع النفط والغاز:

ظل البنك الدولي الأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء الغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما ويرجع هذا إلى سببين :

-أولهما أنه قبل سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار الدلية السائدة، كما أن انتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايد.

- أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز فيرجع إلى توفر رأسمال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة، وقد ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كفؤة للقطاع واختيار المشاريع وتنفيذها وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز، يمكن للبنك الدولى أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:

1. مراجعة سياسات تشجيع القطاع الخاص في قطاع الغاز وتمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخواص.
2. تمويل تكاليف نقل الغاز وتوزيعه.
3. تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز.
4. تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع دون اللجوء إلى الحكومة.

5. تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز.

4- الزراعة والتنمية الريفية.

✓ **الزراعة:**

كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشر الأولى (1948-1963) لم يتجاوز القراض البنك الدولي للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 8.5% من مجموع إقراضه، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور التمويل مشاريع السدود وشبكات الري وقد أصبح البنك الدولي يهتم بتطوير المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات الزراعية.

✓ **التنمية الريفية:**

يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطا واسع المدى، إذ يشتمل الإدارة المستديمة للأراضي المحاصيل الزراعية، وتربية الماشية بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك .ومشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية .

المطلب الثاني: أنواع وخصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي

الفرع الأول: أنواع القروض

يقوم البنك الدولي بتقديم عدة أنواع من القروض وتتمثل في :

- ✓ قروض البرامج:

وهذه الفروض تمنح التمويل برنامج الماني أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه الفروض هي قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية، وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شروط.[1]

- ✓ **قروض المشروعات**

وهذه القروض التمويل مشاريع الري أو محطة توليد الكهرباء.. إلخ وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع العائد على رأس المال لا يقل عن نسبة معية وكذلك يشترط على إدارة المشروع وتنفيذه بطريقة حسنة[2] .

[1] موسى سعيد مطر واخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء النشر والتوزيع ، عمار، 2008، ص168

[2] المرجع نفسه، ص168

✓ **قروض التكييف الهيكلي**

وقد استحدثت في أوائل 1980، [1]وتمنح هذه القروض التسوية الخلل في موازين الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد .

ولقد بينت الحكومة في الدولة العادية التي تشرع في برنامج للإصلاح الهيكلي أن إصلاح السياسات الهامة يطرح أفضل أمل لاستعادة النمو المتواصل، فتمويل ميزان المدفوعات بيسر من التخفيض المنتظم على مراحل في فجوة التمويل عبر فترة من الزمن في حين يجري تنفيذ للإصلاحات الهيكلية يبدأ ظهور تأثيرها.[2]

✓ **قروض التكييف القطاعي:**

تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة، وذلك التصويب وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله، وقد بلغ اجمالي الفروض التي يمنحها البنك الدولي عام 2016حوالي 45,900 مليون دولار.[3]

---

[1] ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل** مداخلة في الملتقى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة جامعة سطيف 01 08 09 ديسمبر 2014، ص208.

[2] جاك ج يولاك، ترجمة أحمد منيب، **البنك الدولي وصندق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات ش، م، م، 2001، ص19

[3] التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص 62

الفرع الثاني: خصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي

تتميز القروض التي يمنحها البنك الدولي بالخصائص التالية [1]:

- تمنح القروض عادة المشروعات محددة يشترط فيها أن تكن معدة إعدادا جيدا من قبل الدولة المعترضة وأن تكون ذات عائد مضمون ونافعة وأن تتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لتسهيل نجاح هذه المشروعات.

- قروض البنك الدولي تمنح للمشروع بهدف تمويل احتياجاته من العملات الاجنبية وعلى المشروع أن يدير بطرقه الخاصة احتياجاته من العملة المحلية، وتنتجه قروض البنك الدولي أساسا لقطاعات الزراعة والنقل والطاقة والصحة والتعليم.

- يمنح البنك الدولي قروضه بسعر فائدة يقل عن سعر فائدة السائد في السوق المالية، وباعتبار أن البنك يحصل على معظم الموارد المالية التي يفرضها عن طريق اقتراضات متوسطة الأجل من أسواق رأس المال في مختلف أنحاء العالم .يرسل البنك بعثات من موظفيه إلى الدولة المستفيدة للتأكد من توافر شروط وظروف الإقراض المشار إليها، كما يحصل البنك على تقارير دورية طوال فترة سريان القرض من المراقبين التابعين له والحكمة المستفيدة على السواء .

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص181-182

- تحظى الدول التي تقترض من البنك الدولي بفترات سداد أطول مقارنة بالبنوك التجارية، تصل فترات سداد البنك الدولي إلى ما بين 15–20 عاما بفترة سماح 3–5 سنوات قبل فترة سداد أصل القرض. وتقترض حكومات الدول النامية الأموال من أجل برامج محددة تتضمن جهود تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة .

المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض

يقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .ويقوم البنك الدولي بمنح القروض وفق المعايير والشروط التالية :

الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراضي للدول الاعضاء فإنه يسعى للحصول على وضعية شاملة للوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في الدول طالبة القرض، ولذلك فإنه يقوم بمجموعة من الاجراءات تتمثل في :

- يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية المعدنية والبشرية .

- تقييم البنية التحتية للدولة وحالة تجارتها الخارجية بالإضافة إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

- يتناقش كلا من البنك الدولي والدولة المعنية بالفرض حول خطط التنمية المستقبلية وإمكانيات تطبيقها.

- بعد عملية التقويم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدولية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك الدولي .

- يقوم البنك الدولي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة الفرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الاقراض تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك الدولي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية، وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو بعد إتمام كل هذه الاجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين البنك الدلي والدولة المقترضة ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع .

الفرع الثاني: شروط الاقراض

يشترط البنك الدولي العديد من الشروط عند قيامه بعمليات الاقراض لأغراض الإعمار أو التنمية أهمها :

1. ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الاقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقديم مدى قدرة الدولة على سداد القرض .
2. أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج .
3. يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية.
4. تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7.5% و 7,75 %.

5. في حالة تقدير البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوؤها فعليا .

خلاصة الفصل:

إن البنك الدولي قوة مالية كبرى له تنظيم إداري يتماشى وفقا مع نشاطاته إضافة إلى ذلك هو مؤسسة تحمل الشخصية المعنوية، يحق له الاقتراض والحصول على فوائد وأرباح نتيجة الاقراض .

كما أن للبنك ملحقات تعمل على مساعدته في نشاطه ومحاولة إبعاد الضغط عليه، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، الهيئة الدولية للتنمية المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار، الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات .

ولقد تعددت نشاطات البنك مع مرور السنوات إضافة إلى منح القروض والتي تكون بشروط ووفق إجراءات ومراحل محددة، يعمل على تقديم المساعدات التقنية وتنسيق مساعدات المالية للبلدان النامية ومن أجل الزيادة في دوره ونشاطاته أقام علاقات وطيدة مع باقي المنظمات العالمية سواء مالية أو إنسانية.

الفصل الثالث

جهود البنك الدولي في دعم اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تمهيد:

تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات فريدة وفرصًا واعدة في آن واحد، نظراً لتنوع اقتصاداتها وتفاوت مستويات التنمية والاستقرار السياسي فيها. وسط هذه التباينات، يظهر البنك الدولي كلاعب رئيسي في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في دول المنطقة. تتنوع الدول في الشرق الأوسط بين اقتصادات نفطية غنية مثل دول الخليج، واقتصادات نامية مثل مصر والأردن، ودول تعاني من أزمات وصراعات مثل سوريا واليمن. يتطلب هذا التنوع في التحديات استراتيجيات مخصصة ومتكاملة للتعامل مع الاحتياجات الفريدة لكل دولة.

يهدف البنك الدولي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تقديم حزم متنوعة من الدعم المالي والفني. يتضمن ذلك توفير القروض الميسرة، والمساعدات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والشراكات مع المؤسسات الدولية والمحلية. تركيز البنك الدولي ينصب على مجالات حيوية تشمل تحسين البنية التحتية، تعزيز قطاع التعليم والصحة، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقوية المؤسسات الحكومية لضمان الحكم الرشيد.

في هذا الفصل، سنستعرض بالتفصيل جهود البنك الدولي في دعم اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها، الأدوات والوسائل التي يستخدمها لتنفيذ برامجه، بالإضافة إلى أبرز المشاريع والمبادرات التي أطلقها في مختلف الدول. سنتناول أيضاً تأثير هذه الجهود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وكيف تسهم في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

يمثل دعم البنك الدولي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزءًا من التزامه الأوسع بتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر على مستوى العالم. من خلال تسليط الضوء على هذه الجهود، نسعى إلى فهم أعمق للدور الذي يلعبه البنك الدولي في تعزيز اقتصادات المنطقة ومواجهة التحديات التنموية الراهنة والمستقبلية.

المبحث الأول: اقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المطلب الأول: تحليل اقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكثر المناطق تنوعاً من الناحية الاقتصادية، حيث تجمع بين الدول ذات الاقتصاد القوي والمرتكز على النفط والغاز الطبيعي، ودول أخرى تسعى إلى تنويع مصادر دخلها بعيداً عن الهيدروكربونات.

1. **النمو الاقتصادي**

النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى، ويرتبط بشكل وثيق بإنتاج وتصدير النفط والغاز. إليك نظرة عامة على بعض الدول الرئيسية:

أ. **المملكة العربية السعودية:** تعد أكبر اقتصاد في المنطقة بفضل احتياطيات النفط الكبيرة. نما الاقتصاد السعودي بمتوسط معدل نمو يتراوح بين **2%** و**3%** في السنوات الأخيرة، مع توجه قوي نحو رؤية **2030** لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

ب. **الإمارات العربية المتحدة:** تعتمد الإمارات، وخاصة دبي وأبوظبي، على اقتصاد متنوع يشمل السياحة، العقارات، والخدمات المالية، بجانب النفط. تسجل الإمارات معدلات نمو مستقرة بفضل سياسات التنويع الاقتصادي.

ج. **قطر:** تمتلك ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم، مما يدعم اقتصادها. تسعى قطر إلى تطوير قطاعات غير هيدروكربونية مثل المالية والتعليم والصحة.[1]

[1] عبد الرحمن عبد الله، **دور البنك الدولي في دعم التنمية المستدامة**، دار الفكر العربي،2021،ص42.

الشكل رقم(03): يمثل معدلات النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط[1]

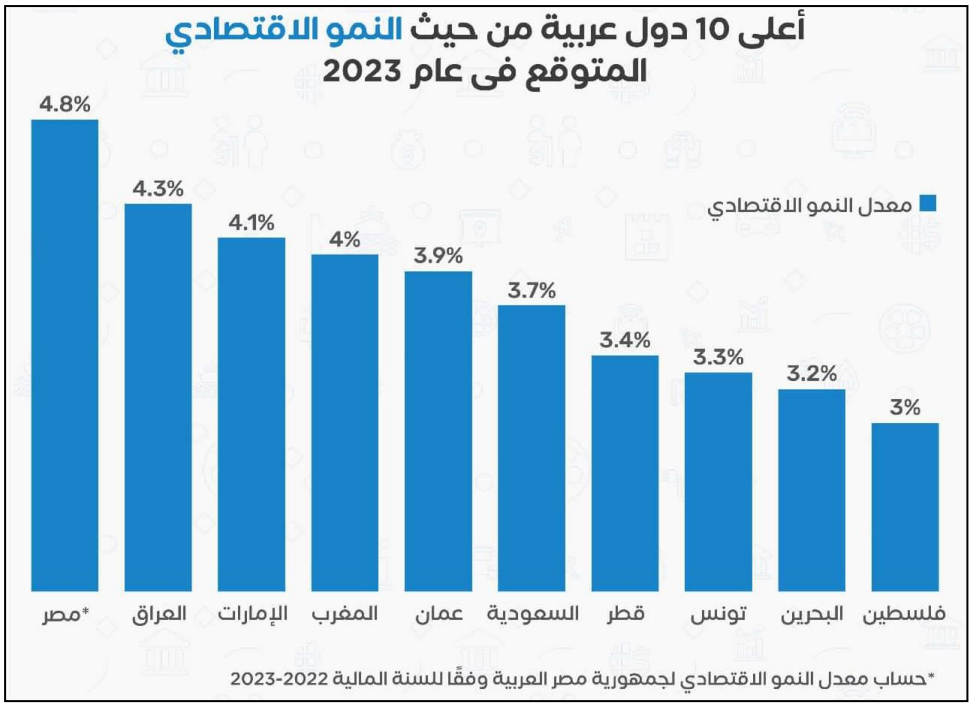

2. **القطاعات الاقتصادية الرئيسية**

أ. **الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد على مجموعة من القطاعات الرئيسية:**

– **النفط والغاز**: يُعتبر القطاع الأهم في العديد من دول المنطقة مثل السعودية، الإمارات، قطر، والكويت. يشكل النفط والغاز نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) وعائدات الحكومة.

– **السياحة**: دول مثل الإمارات (خاصة دبي) ومصر تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للدخل. تمتاز هذه الدول بوجود مواقع سياحية تاريخية وحديثة تجذب الملايين من الزوار سنوياً.

– **الخدمات المالية**: تعد المراكز المالية مثل دبي وأبوظبي في الإمارات، والبحرين، من أهم المراكز المالية في المنطقة، حيث تقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة.

– **التجارة**: تلعب التجارة دوراً مهماً في اقتصادات دول الخليج بفضل موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا. تسعى هذه الدول إلى تعزيز قطاع الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية.[2]

---

[1] https://45bd.com/ 2019

[2] حسن علي ، **التنمية الاقتصادية والبنك الدولي**. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2017.

3. السياسات الاقتصادية

دول الشرق الأوسط تتبنى سياسات اقتصادية متنوعة تهدف إلى تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي من هذه السياسات:

- **رؤية 2030 السعودية:** تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات مثل الترفيه، السياحة، والتكنولوجيا.
- **التنويع الاقتصادي في الإمارات:** تهدف الإمارات إلى تعزيز القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، التعليم، والرعاية الصحية.
- **استراتيجية التنمية الوطنية في قطر:** تركز على تطوير البنية التحتية والتعليم والصحة لتعزيز النمو المستدام.

4. التحديات الاقتصادية

تواجه دول الشرق الأوسط العديد من التحديات الاقتصادية ومنها:

- **التقلبات في أسعار النفط:** تعتمد اقتصادات عديدة على عائدات النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.
- **البطالة:** خاصة بين الشباب، تعتبر مشكلة كبيرة في العديد من دول المنطقة، ما يدعو إلى ضرورة تطوير قطاعات قادرة على خلق فرص عمل.
- **الصراعات الإقليمية:** تؤثر الصراعات السياسية والعسكرية على الاستقرار الاقتصادي وتعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

5. الفرص الاقتصادية

رغم التحديات، توجد فرص اقتصادية هائلة في المنطقة ومنها:

- **التحول الرقمي:** تقدم التكنولوجيا فرصاً كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية.
- **الطاقة المتجددة:** تستثمر العديد من دول الشرق الأوسط في الطاقة المتجددة كمصدر بديل للطاقة، ما يمكن أن يعزز الاستدامة الاقتصادية.[2]

---

[1] عبد القادر محمد ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي:** التحديات والفرص. مؤسسة النيل للنشر،2020،ص156.

[2] عبد الرحمن عبد الله، **مرجع سبق ذكره**،ص178.

- **التنمية السياحية:** يمثل قطاع السياحة فرصة كبيرة لتنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات.

تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات تنوع اقتصادي كبير، حيث تمتزج فيها الثروات الطبيعية مع المبادرات الطموحة لتنويع الاقتصاد. تواجه دول المنطقة تحديات كبيرة، لكنها تمتلك أيضاً فرصاً هائلة للنمو والتطور. من خلال تبني السياسات الاقتصادية السليمة والتركيز على الابتكار والاستدامة، يمكن لدول الشرق الأوسط تحقيق ازدهار اقتصادي مستدام يلبي طموحاتها المستقبلية.

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي والتطور في الدول العربية

1. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**

الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الرئيسي الذي يُستخدم لقياس حجم الاقتصاد والنمو الاقتصادي. يمثل إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية محددة.

أ. **السعودية:** تعد أكبر اقتصاد عربي من حيث الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ نحو **792** مليار دولار أمريكي في عام **2022**.

ب. **الإمارات:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإمارات حوالي **501** مليار دولار أمريكي في عام **2022**، مما يعكس اقتصاداً متنوعاً يعتمد على النفط والخدمات والسياحة.

ج. **مصر:** سجل الناتج المحلي الإجمالي لمصر حوالي **404** مليار دولار أمريكي في عام **2022**، مع مساهمات كبيرة من القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per Capita)**

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد في الدولة، حيث يتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

أ. **قطر:** تمتلك قطر أعلى نصيب فرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، حيث بلغ نحو **60,000** دولار أمريكي في عام **2022**.

ب. **الإمارات:** بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي **55,000** دولار أمريكي، مما يعكس اقتصاداً متقدماً ومتطوراً.[1]

[1] هيثم عبد الحميد، **البنك الدولي والتنمية في الشرق الأوسط**. دار الشروق،2022 ،ص37-39

3. **معدل النمو الاقتصادي**

معدل النمو الاقتصادي يقيس نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر أساسي لتقييم صحة الاقتصاد.

أ. **السعودية:** شهدت السعودية معدل نمو اقتصادي متوسط بلغ حوالي **2.5%** في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بقطاعي النفط والخدمات.

ب. **مصر:** حققت مصر معدل نمو اقتصادي قوي بلغ حوالي **4%** في عام **2022**، بفضل الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في البنية التحتية.

4. **معدل البطالة**

معدل البطالة هو مؤشر مهم لتقييم صحة الاقتصاد وقدرته على خلق فرص عمل.

أ. **السعودية:** بلغ معدل البطالة في السعودية حوالي **6.5%** في عام **2022**، مع جهود مستمرة لتقليل هذه النسبة من خلال رؤية **2030**.

ب. **مصر:** سجلت مصر معدل بطالة حوالي **7.3%** في عام **2022**، مع تحديات كبيرة في توفير فرص عمل للشباب. [1]

الشكل رقم (04): يمثل معدلات البطالة في بلدان الشرق الأوسط[2]

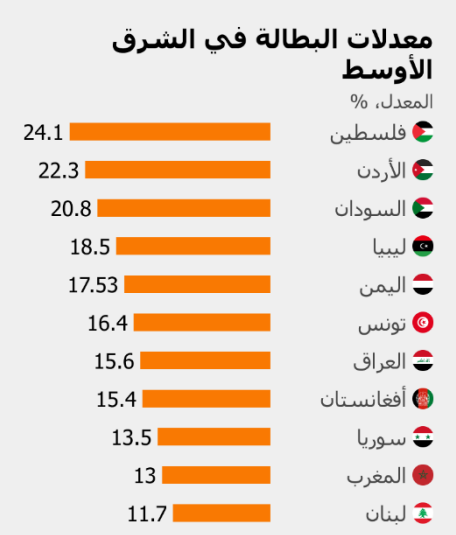

[1] هيثم عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص 67.

[2] https://sarabic.ae/

5. التضخم

التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار بمرور الوقت، ويؤثر على القوة الشرائية والنمو الاقتصادي.

أ. **مصر:** سجل معدل التضخم في مصر حوالي **10%** في عام **2022**، مما يعكس التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

ب. **السعودية:** حافظت السعودية على معدل تضخم منخفض نسبياً بلغ حوالي **2.5%** في عام **2022**، بفضل السياسات الاقتصادية الاستقرار.[1]

الشكل رقم (05) : يمثل معدلات التضخم في بلدان الشرق الأوسط[2]

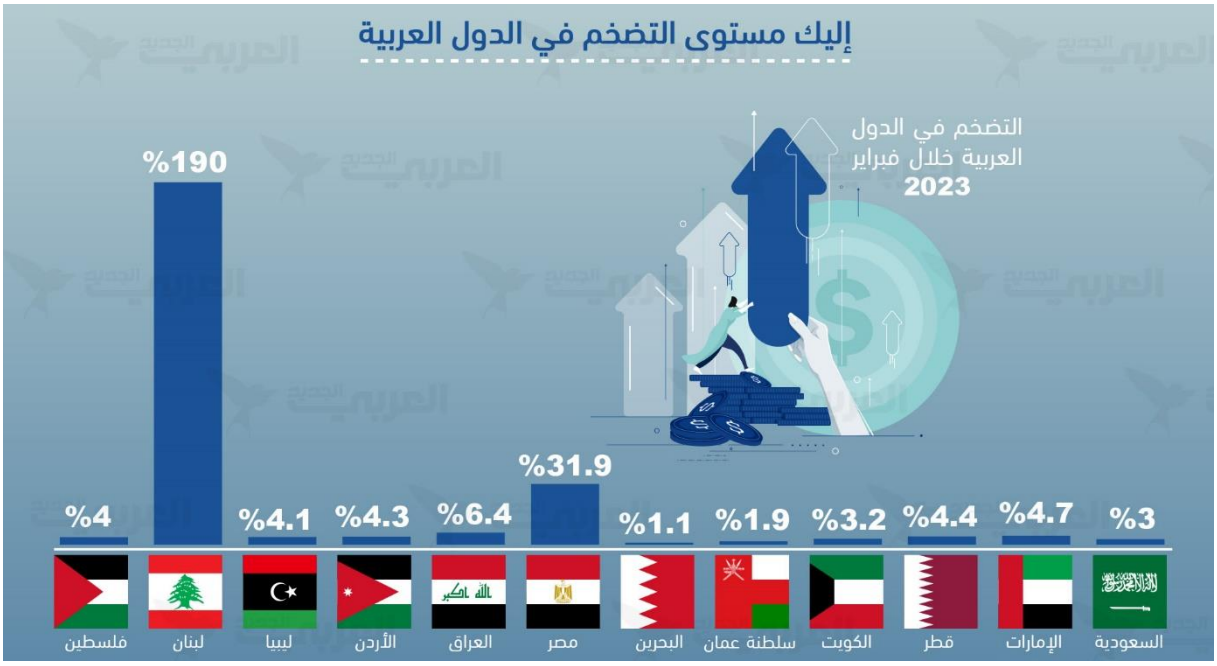

[1] هيثم عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص 70.

[2] https://www.alaraby.co.uk/economy/

6. التبادل التجاري

التبادل التجاري يعكس قدرة الدولة على التصدير والاستيراد، ويؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي.

أ. **الإمارات:** تعد الإمارات مركزاً تجارياً إقليمياً وعالمياً، حيث بلغ حجم التبادل التجاري حوالي **450** مليار دولار في عام **2022**.

ب. **السعودية:** بلغ حجم التبادل التجاري في السعودية حوالي **250** مليار دولار في عام **2022**، مع التركيز على تصدير النفط واستيراد السلع والخدمات.

تعكس مؤشرات النمو الاقتصادي والتطور في الدول العربية تنوعاً كبيراً في الأداء الاقتصادي والتحديات والفرص. من خلال فهم هذه المؤشرات، يمكن للحكومات والمستثمرين وصناع القرار اتخاذ خطوات مدروسة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثالث: أثر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تعتمد اقتصادات دول الشرق الأوسط على مزيج معقد من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية. تشمل العوامل الداخلية السياسات الحكومية، الموارد الطبيعية، والاستقرار السياسي، في حين تشمل العوامل الخارجية تقلبات أسعار النفط، التجارة العالمية، والتدخلات السياسية الدولية.

1. العوامل الاقتصادية الداخلية

أ. السياسات الحكومية

- **السياسات المالية والنقدية:** تلعب السياسات المالية والنقدية دورًا حيويًا في استقرار الاقتصاد. اتبعت السعودية، على سبيل المثال، سياسات مالية تحفيزية لتقليل تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصادها، بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.
- **التنويع الاقتصادي:** تعمل دول مثل الإمارات والسعودية على تنويع اقتصاداتها لتقليل الاعتماد على النفط. تسعى رؤية السعودية **2030** وبرنامج التنويع الاقتصادي في الإمارات إلى تعزيز قطاعات السياحة، التكنولوجيا، والخدمات المالية.[2]

[1] هيثم عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص 71.

[2] Dupont, J.-P, **La Banque Mondiale et le Développement Durable dans le Monde Arabe**. Éditions L'Harmattan,2021,P 67.

ب. **الموارد الطبيعية**

- **النفط والغاز:** تشكل الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز العمود الفقري لاقتصادات دول الخليج. تساهم صادرات النفط بشكل كبير في الإيرادات الحكومية وتمويل المشاريع التنموية. على سبيل المثال، تشكل عائدات النفط أكثر من **70%** من ميزانية السعودية.[1]

الشكل رقم (06) يمثل عائدات النفط و الغاز لبعض الدول العربية[2]

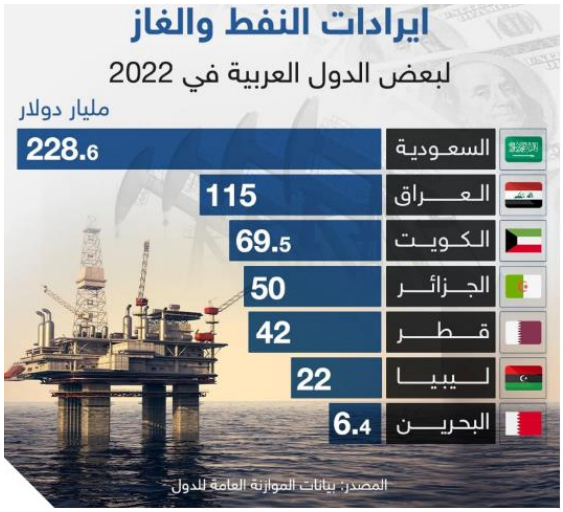

ت. **الاستقرار السياسي**

- **الاستقرار الداخلي:** الاستقرار السياسي الداخلي ضروري لجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي. الإمارات وقطر تعدان من الدول المستقرة سياسيًا، مما جذب استثمارات أجنبية كبيرة في قطاعات مختلفة.
- **التوترات الداخلية:** تعاني دول مثل العراق وسوريا من توترات سياسية داخلية تؤثر بشكل كبير على استقرارها الاقتصادي وتجعل من الصعب تحقيق النمو والتنمية.

[1] Dupont, J.-P,2021,P 68.

[2] https://www.skynewsarabia.com/

2. **العوامل الاقتصادية الخارجية**

أ. **أسعار النفط العالمية**

⇦ **التقلبات في أسعار النفط:** تعتمد العديد من دول الشرق الأوسط على صادرات النفط، وبالتالي تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على ميزانياتها وإيراداتها. على سبيل المثال، انخفاض أسعار النفط في **2014** أدى إلى عجز كبير في ميزانيات دول الخليج. [1]

ب. التجارة العالمية

⇦ **الاتفاقيات التجارية:** تلعب الاتفاقيات التجارية دورًا مهمًا في تعزيز الصادرات والواردات. الاتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة الخليجية تساعد في زيادة التبادل التجاري بين دول الخليج والدول الأخرى.

⇦ **الأسواق الدولية:** تتأثر اقتصادات دول الشرق الأوسط بالتغيرات في الطلب العالمي على النفط والغاز. تراجع الطلب في الأسواق الرئيسية مثل الصين والهند يمكن أن يؤثر سلبًا على الإيرادات.

ج. التدخلات السياسية الدولية

⇦ **الصراعات الإقليمية:** التدخلات السياسية الدولية والصراعات الإقليمية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. الحرب في اليمن والتوترات بين إيران والسعودية لها تأثير كبير على استقرار المنطقة. **العقوبات الاقتصادية:** العقوبات الدولية المفروضة على دول مثل إيران تؤثر بشكل كبير على اقتصاداتها. العقوبات تقلل من إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وتحد من قدرة هذه الدول على تصدير النفط.[2]

3. **التأثيرات المتبادلة بين العوامل الداخلية والخارجية**

أ. **التنويع الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية:** تساهم السياسات الداخلية الرامية إلى تنويع الاقتصاد في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، الإمارات تجذب استثمارات في التكنولوجيا والسياحة بفضل سياساتها الاقتصادية المرنة.

ب. **الاستقرار السياسي والتجارة الدولية:** الدول التي تتمتع باستقرار سياسي مثل الإمارات والسعودية تستفيد بشكل أكبر من الاتفاقيات التجارية الدولية، مما يعزز نموها الاقتصادي.

---

[1] Group, I. C. (2023). Middle East Reports. Retrieved from(https://www.crisisgroup.org)

[2] Dupont, J.-P,2021,P 68.

يتأثر اقتصاد دول الشرق الأوسط بمزيج معقد من العوامل الداخلية والخارجية، السياسات الحكومية، الموارد الطبيعية، والاستقرار السياسي بحيث تعتبر عوامل داخلية رئيسية تؤثر على الأداء الاقتصادي.

على الجانب الآخر، أسعار النفط العالمية، التجارة الدولية، والتدخلات السياسية الخارجية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل مسار الاقتصاد في المنطقة.

من خلال فهم هذه العوامل وتفاعلها، يمكن لصناع القرار تحسين استراتيجيات التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام. [1]

المطلب الرابع: دراسة عينة من بعض الدول العربية مثل الجزائر ومقارنتها مع دول أخرى في المنطقة

1. الجزائر

أ. الوضع الاقتصادي:

الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز. يشكل هذا القطاع نحو **19%** من الناتج المحلي الإجمالي، و**93%** من الصادرات، و**38%** من الإيرادات الحكومية. في السنوات الأخيرة، حاولت الجزائر تنويع اقتصادها عن طريق تعزيز القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية. في **2022**، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **3.0%** بفضل ارتفاع أسعار النفط.

القطاعات الاقتصادية:

1. **الزراعة:** تشكل الزراعة حوالي **11.6%** من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف **10%** من القوى العاملة. تشمل المنتجات الرئيسية القمح والشعير والزيتون والتمر.

2. **الصناعة:** تمثل الصناعة **45.9%** من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف **31%** من القوى العاملة. يهيمن قطاع النفط والغاز على هذا القطاع، حيث تعد الجزائر من أكبر منتجي الغاز في العالم.

3. **الخدمات:** يشكل قطاع الخدمات **38.6%** من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف **59%** من القوى العاملة. السياحة لديها إمكانات كبيرة بفضل الشواطئ المتوسطية والصحراء، لكنها تساهم بجزء صغير فقط من الاقتصاد. [2]

---

[1] حسن علي،**مرجع سبق ذكره**،ص154.

[2] العربي ,م .ا، **البنك الدولي ودوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،2022،ص4

الشكل رقم (07) يمثل الاقتصاد الجزائري في أرقام[1]

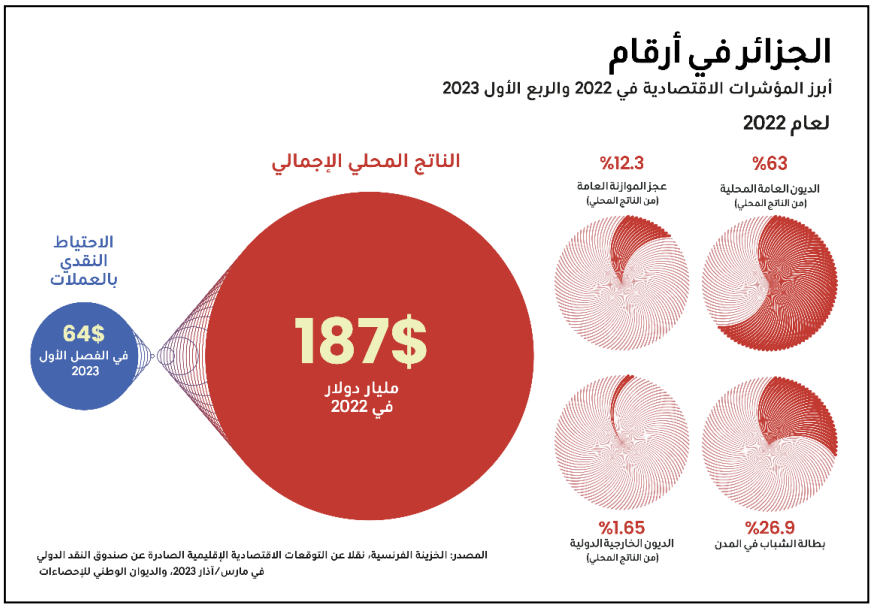

1. المقارنة مع دول أخرى في المنطقة

أ. مصر:

1. **الوضع الاقتصادي:** مصر تمتلك اقتصاداً متنوعاً يشمل الزراعة، الصناعة، والخدمات. السياحة تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى قناة السويس التي تعتبر مصدر دخل هام.
2. **القطاعات الاقتصادية:** الصناعة تمثل **35.1%** من الناتج المحلي الإجمالي، الخدمات **51.1%**، والزراعة **13.8%**. نسبة البطالة تبلغ حوالي **7.3%**.

ب. المغرب:

1. **الوضع الاقتصادي:** يعتمد الإقتصاد المغربي على الزراعة، الصناعة، والخدمات، مع اهتمام خاص بالسياحة والصناعات التحويلية. المغرب يعمل على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.
2. القطاعات الاقتصادية: الزراعة تشكل **12.3%** من الناتج المحلي الإجمالي، الصناعة **29.1%**، والخدمات **58.6%**. نسبة البطالة تبلغ حوالي **9.2%**.[2]

[1] https://www.majalla.com/

[2] مجلة الدراسات الاقتصادية، **الاستدامة الاقتصادية ودور البنك الدولي في الشرق الأوسط**، 2021، ص7.

ج. السعودية:

1. **الوضع الاقتصادي:** الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على النفط، لكنه يعمل على تنويع مصادر الدخل من خلال رؤية **2030** التي تهدف إلى تعزيز قطاعات مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا.
2. **القطاعات الاقتصادية:** النفط والغاز يشكلون الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، لكن هناك تركيز متزايد على تطوير القطاعات غير النفطية لزيادة تنوع الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة.

د. الإمارات:

1. **الوضع الاقتصادي:** الإمارات تمتلك اقتصاداً متنوعاً يشمل التجارة، السياحة، الخدمات المالية، والعقارات. دبي و أبوظبي تعتبران مركزين عالميين للأعمال والسياحة.
2. **القطاعات الاقتصادية:** التجارة والسياحة تلعبان دوراً كبيراً في الاقتصاد، حيث تجذب الإمارات الاستثمارات الأجنبية بفضل بنيتها التحتية المتطورة وبيئة الأعمال الجاذبة.

التحديات والفرص

1. الجزائر:

أ. **التحديات:** الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تنويع اقتصادها والحد من الاعتماد على النفط والغاز. البطالة، خصوصاً بين الشباب، تعتبر مشكلة رئيسية، وكذلك التضخم الذي بلغ **9.3%** في **2022**.

ب. **الفرص:** هناك إمكانات كبيرة لتطوير القطاع الزراعي، وخاصة إنتاج الحبوب، وزيادة الإنتاج الصناعي. السياحة يمكن أن تلعب دوراً أكبر إذا تم تطوير البنية التحتية بشكل أفضل.

2. مصر والمغرب:

أ. **التحديات:** في مصر، التحديات تشمل البطالة والتضخم، وكذلك الحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات. المغرب يواجه تحديات في تحسين القطاع الزراعي ومواصلة تطوير الصناعات التحويلية.

ب. **الفرص:** مصر لديها فرص كبيرة في قطاع السياحة والتكنولوجيا المالية. المغرب يمكنه الاستفادة من موقعه الجغرافي لتعزيز التجارة مع أوروبا وأفريقيا، بالإضافة إلى تطوير قطاعي السياحة والزراعة.

بشكل عام، الجزائر تمتلك إمكانات كبيرة لتنويع اقتصادها وتحسين فرص العمل من خلال تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية. المقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة تظهر أن التنويع الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال يمكن أن يساهمان بشكل كبير في تحسين الأداء الاقتصادي وتقليل البطالة. [1]

المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية في دول الشرق الأوسط

المطلب الأول: معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية

1. معدلات الفقر

الفقر في الدول العربية يتفاوت بشكل كبير بين البلدان، ويرتبط بشكل كبير بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية. إليك نظرة مفصلة على معدلات الفقر في بعض الدول العربية:

أ. سوريا:

- الحرب الأهلية المستمرة أدت إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية، مما جعل حوالي **90%** من السكان يعيشون تحت خط الفقر بحلول عام **2022**.

ب. اليمن:

- نتيجة الصراع المستمر والأزمة الإنسانية، يقدر أن **80%** من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأكثر من **70%** يعيشون تحت خط الفقر.

ج. مصر:

- شهدت مصر تحسناً نسبياً في معدلات الفقر بسبب برامج الإصلاح الاقتصادي، لكن لا يزال حوالي **29.7%** من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني وفقًا لأحدث البيانات.

د. العراق:

- بعد سنوات من الصراع، لا يزال العراق يواجه تحديات اقتصادية كبيرة، حيث يعيش حوالي **24.8%** من السكان تحت خط الفقر الوطني.

هـ. المغرب:

- يتمتع المغرب بمعدلات فقر أقل نسبياً مقارنة ببعض الدول الأخرى في المنطقة، حيث يعيش حوالي **8.9%** من السكان تحت خط الفقر الوطني.[2]

---

[1] مجلة الدراسات الاقتصادية ،**مرجع سبق ذكره**،ص8.

[2] Internationale, R. d,**Le Développement Durable et la Banque Mondiale au Moyen-Orient**,2023,P10.

الشكل رقم (08): يمثل نسبة الفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]

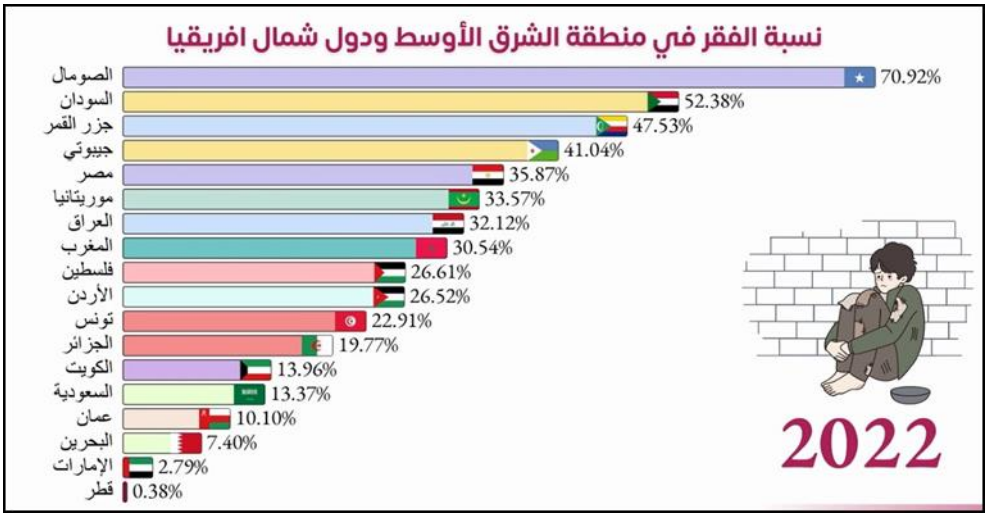

2. معدلات البطالة

البطالة تعد من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية، وتتفاوت معدلاتها بشكل كبير بين الدول، كما تختلف بين الفئات العمرية والجندرية. فيما يلي نظرة تفصيلية على معدلات البطالة في بعض الدول العربية:

أ. الجزائر:

- يبلغ معدل البطالة العام حوالي **11.4%**، مع ارتفاع البطالة بين الشباب إلى **31.9%**، مما يشير إلى تحديات كبيرة في سوق العمل للشباب.

ب. تونس:

- معدل البطالة يبلغ حوالي **16.7%**، مع ارتفاع نسب البطالة بين الشباب والنساء. تشكل السياسات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي عوامل رئيسية في ارتفاع معدلات البطالة.

ج. الأردن:

- يعاني الأردن من معدل بطالة يبلغ حوالي **23.2%**، مع ارتفاع البطالة بين الشباب إلى **50%** تقريباً. يعتمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على المساعدات الخارجية، مما يؤثر على سوق العمل.

د. المملكة العربية السعودية:

[1] https://data.unescwa.org/

- بفضل جهود التنويع الاقتصادي وفقًا لرؤية **2030**، انخفضت معدلات البطالة إلى حوالي **7.4%**، لكن لا تزال معدلات بطالة النساء مرتفعة نسبيًا.[1]

هـ. لبنان:

- نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة، قفزت معدلات البطالة إلى أكثر من **40%** في بعض التقديرات. تعاني البلاد من تدهور حاد في الأوضاع المعيشية وتزايد معدلات الفقر.

الشكل رقم (09): يمثل نسبة البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]

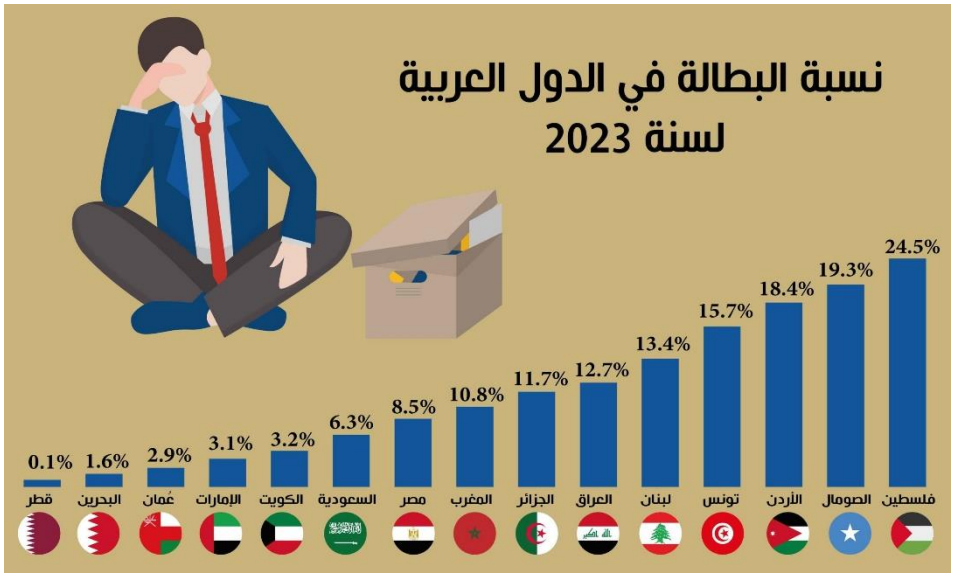

3. الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والبطالة

تسعى الدول العربية إلى مواجهة تحديات الفقر والبطالة عبر تنفيذ برامج إصلاحية وتنموية متعددة، بما في ذلك:

أ. برامج الحماية الاجتماعية:

- يتم تطبيق برامج الحماية الاجتماعية لتقديم الدعم المالي والخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحتاجة. تشمل هذه البرامج الدعم النقدي والإعانات الغذائية وبرامج التدريب المهني.

[1] Internationale, R. d،P11.

[2] https://www.baidarcenter.org/

ب. تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني:

- تحسين جودة التعليم وتوسيع برامج التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل. تهدف هذه الجهود إلى تقليل الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة وزيادة فرص العمل.

ج. تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية:

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. تشمل هذه الجهود تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة.[1]

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في مكافحة الفقر والبطالة، مع تفاوت ملحوظ بين الدول والفئات السكانية. تتطلب مواجهة هذه التحديات جهودًا منسقة ومستدامة تشمل تعزيز الحماية الاجتماعية، تحسين التعليم والتدريب، وتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يساهم في تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص عمل أفضل للمواطنين في المنطقة.

المطلب الثاني: مستوى الأمية وتوزيع التعليم في المنطقة العربية

1. معدلات الأمية

تعد معدلات الأمية في الدول العربية متفاوتة بشكل كبير وتعكس اختلافات اقتصادية واجتماعية. وفقًا لبيانات اليونسكو، يبلغ معدل الأمية في العالم العربي حوالي **25%**، وهو أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو **14%**. تعاني الدول الأقل نمواً مثل اليمن وموريتانيا من معدلات أمية أعلى تصل إلى أكثر من **40%**، بينما تسجل دول الخليج مثل قطر والإمارات العربية المتحدة معدلات أمية منخفضة تقل عن **5%**.

2. توزيع التعليم

توزيع التعليم في المنطقة العربية يعكس التفاوت الكبير في البنية التحتية التعليمية بين الدول. على سبيل المثال، تتمتع دول مثل السعودية وقطر بنظام تعليمي متطور يتيح نسبة عالية من التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي والعالي، بينما تعاني دول مثل السودان واليمن من ضعف في البنية التحتية التعليمية مما يؤدي إلى معدلات تسرب عالية من المدارس.

[1] Martin, P, **Développement Durable et Infrastructures au Moyen-Orient**. Éditions Dunod,2020,PP 78-79.

3. التعليم الأساسي

تظهر الإحصاءات أن معظم الأطفال في الدول العربية يلتحقون بالتعليم الأساسي، إلا أن هناك تفاوتات في جودة التعليم ومعدلات إتمام المرحلة الابتدائية. على سبيل المثال، في مصر، نسبة إتمام المرحلة الابتدائية تصل إلى **94%**، بينما في اليمن تقل هذه النسبة إلى حوالي.

4. التعليم الثانوي والعالي

تعاني العديد من الدول العربية من تحديات في مرحلة التعليم الثانوي، حيث تتفاوت معدلات الالتحاق بين الدول. في لبنان، يتمتع حوالي 75% من الطلاب بفرصة الالتحاق بالتعليم الثانوي، بينما في دول أخرى مثل العراق وسوريا، تأثرت هذه المرحلة بشكل كبير بسبب النزاعات والحروب. في المقابل، دول الخليج مثل الإمارات والسعودية تتيح فرص تعليم ثانوي متقدمة ومرتفعة الجودة.[1]

5. الفجوات بين الجنسين

تعد الفجوات بين الجنسين في معدلات التعليم من القضايا الملحة في العديد من الدول العربية. بالرغم من التحسن الكبير في العقود الأخيرة، إلا أن النساء لا زلن يشكلن النسبة الأكبر من الأميين في بعض الدول مثل مصر والمغرب واليمن. على سبيل المثال، تصل نسبة الأمية بين النساء في اليمن إلى **70%**، مقارنة بـ **30%**.

6. جهود الإصلاح

تشهد العديد من الدول العربية محاولات إصلاحية في القطاع التعليمي، تتضمن تحسين البنية التحتية، وزيادة الاستثمار في تدريب المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير الدولية. على سبيل المثال، تبذل قطر جهوداً كبيرة لتحسين نظامها التعليمي من خلال شراكات مع مؤسسات تعليمية عالمية واستثمار كبير في التكنولوجيا التعليمية.

تعكس معدلات الأمية وتوزيع التعليم في الدول العربية تنوعًا كبيرًا بين الدول. الجهود الإصلاحية قائمة، ولكن التحديات المتعلقة بالنزاعات والفجوات الاقتصادية والجنسية لا تزال تعيق التقدم في بعض الدول. تعزيز البنية التحتية التعليمية وتبني استراتيجيات تعليمية شاملة ومستدامة يمكن أن يساعد في تقليل معدلات الأمية وتحسين جودة التعليم في المنطقة.[2]

---

[1] Martin, P,PP 80-81.

[2] Martin, P,PP 82.

المطلب الثالث: الحالة الصحية والخدمات الطبية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتنوع الحالة الصحية والخدمات الطبية في دول الشرق الأوسط بشكل كبير، حيث تعكس مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. سنناقش بالتفصيل بعض الجوانب الرئيسية مثل المؤشرات الصحية العامة، التحديات التي تواجه النظم الصحية، والخدمات الطبية المتوفرة في المنطقة.

1. المؤشرات الصحية العامة

تواجه دول الشرق الأوسط مجموعة متنوعة من التحديات الصحية، بدءًا من الأمراض المعدية وحتى الأمراض غير السارية. على سبيل المثال، لا تزال الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والسكري تشكل عبئًا كبيرًا على الصحة العامة في المنطقة. في المقابل، تستمر الأمراض المعدية مثل الالتهابات التنفسية والإسهال في التسبب في وفيات عالية، خاصة بين الأطفال.

2. التفاوتات في الخدمات الصحية

هناك تباينات كبيرة في مستوى الخدمات الصحية بين الدول ذات الدخل المرتفع مثل دول الخليج والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض مثل اليمن وسوريا. دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، تتميز بنظام صحي متقدم مع بنية تحتية قوية ورعاية صحية شاملة، في حين تعاني دول مثل اليمن وسوريا من تحديات هائلة نتيجة الصراعات والنقص في التمويل الصحي.

3. الأنظمة الصحية والإصلاحات

قامت العديد من دول المنطقة بمبادرات لإصلاح أنظمتها الصحية وتحسين خدمات الرعاية الصحية. تشمل هذه الإصلاحات تحسين الهيكل التنظيمي والتمويل وتنمية القوى العاملة الصحية وتبني تقنيات الصحة الرقمية. على سبيل المثال، استثمرت دول الخليج بشكل كبير في البنية التحتية الرقمية الصحية لتحسين جودة الرعاية وكفاءتها.

4. الخدمات الصحية والمبادرات الخاصة بالصحة العامة

تستثمر دول مثل الإمارات والسعودية في تعزيز الرعاية الصحية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية وتطوير الخدمات الصحية عن بعد. كما تسعى هذه الدول إلى تعزيز القدرات المحلية في تصنيع الأجهزة الطبية والأدوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات.[1]

[1] عبد الرحمن عبد الله,**مرجع سبق ذكره**,ص287.

5. التحديات الصحية الراهنة

تعاني المنطقة من تحديات متعددة مثل نقص الكوادر الطبية المؤهلة، وعدم تكافؤ الوصول إلى الخدمات الصحية بين المناطق الريفية والحضرية، والتحديات المرتبطة بالأمراض المزمنة والأمراض المعدية. كما أن النزاعات المسلحة في بعض الدول مثل سوريا واليمن تؤثر بشكل كبير على النظام الصحي وتؤدي إلى تدهور الخدمات الصحية.

تعتبر الحالة الصحية والخدمات الطبية في دول الشرق الأوسط مرآة تعكس التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. في حين أن بعض الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين الرعاية الصحية، لا تزال دول أخرى تعاني من تحديات كبيرة تتطلب تدخلات وإصلاحات جذرية لتحسين صحة السكان وتوفير خدمات طبية عادلة وشاملة للجميع. **[1](عبد الله، 2021، صفحة 288)**

[1] عبد الرحمن عبد الله,**مرجع سبق ذكره**,ص288.

المطلب الرابع: جودة الحياة والسكن والبنية التحتية في الدول العربية

جودة الحياة والسكن والبنية التحتية في الدول العربية تتفاوت بشكل كبير بين البلدان وفقًا لعدة عوامل تشمل النمو الاقتصادي، السياسات الحكومية، والبيئة الطبيعية. هنا نستعرض بعض الجوانب الرئيسية لهذه الموضوعات في عدة دول عربية:

1. جودة الحياة

أ. **الإمارات العربية المتحدة:** تتصدر قائمة الدول العربية في مؤشرات جودة الحياة، حيث تحتل مكانة متقدمة عالميًا. الإمارات تتميز ببنية تحتية متطورة، نظام صحي عالي الجودة، ونظام تعليمي جيد. المدن الكبرى مثل دبي وأبوظبي توفر مستوى عالٍ من الخدمات والمرافق.

ب. **السعودية:** تسعى لتحسين جودة الحياة كجزء من رؤية **2030**، مع التركيز على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة. المملكة تشهد مشاريع ضخمة لتحسين المساحات الخضراء مثل مبادرة "الرياض الخضراء" التي تهدف إلى زراعة ملايين الأشجار.

2. السكن

أ. **السعودية:** تعمل على توفير عدد كبير من الوحدات السكنية كجزء من خطتها التنموية، مع مشاريع مثل "بوابة الدرعية" التي تهدف إلى إضافة **20,000** وحدة سكنية جديدة بحلول عام **2027**.

ب. **الإمارات:** تتميز بوجود مشاريع سكنية فاخرة، لكن هناك أيضًا جهود لتوفير سكن ميسر للأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض. دبي وأبوظبي هما أبرز المدن التي تحتوي على مشاريع سكنية متنوعة تلبي مختلف احتياجات السكان.

3. البنية التحتية

أ. **البنية التحتية في الإمارات:** تعتبر من بين الأفضل في المنطقة، مع استثمارات كبيرة في النقل، الطاقة، والمشاريع البيئية. على سبيل المثال، مشروع حديقة محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية يعتبر من أكبر المشاريع من نوعه في العالم ويهدف إلى إنتاج **5,000** ميغاوات من الطاقة بحلول **2030**.

ب. **السعودية:** تشهد استثمارات ضخمة في البنية التحتية، بما في ذلك الطرق، الجسور، والمشاريع العملاقة مثل "نيوم" و"البحر الأحمر". هذه المشاريع تهدف إلى تعزيز السياحة وتحسين جودة الحياة للسكان. [1]

[1] Bourdin, F, **Économie et Développement au Moyen-Orient et Afrique du Nord: Perspectives et Défis**. Éditions Armand Colin,2022,P98.

4. تحديات وتحسينات

أ. **التحديات البيئية:** التلوث والبيئة الحضرية المزدحمة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المدن الكبرى في الدول العربية. المبادرات الخضراء وتحسين معايير الانبعاثات الصناعية تعتبر خطوات هامة لمعالجة هذه المشاكل.

ب. **الاستدامة والابتكار:** هناك توجه نحو تبني تقنيات البناء المستدامة واستخدام المواد المبتكرة في الإنشاءات، مع زيادة استخدام التكنولوجيا مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد في مشاريع البناء.

تظهر الدول العربية تنوعًا كبيرًا في مستوى جودة الحياة والسكن والبنية التحتية، حيث تلعب السياسات الحكومية والاستثمارات في المشاريع التنموية دورًا حاسمًا في تحسين هذه الجوانب.

تبقى التحديات البيئية وتوفير سكن ميسر من أبرز القضايا التي تحتاج إلى معالجة مستمرة لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة.[1]

[1] Bourdin, F,P 99.

المبحث الثالث: جهود البنك الدولي والمنح والقروض

المطلب الأول: دور البنك الدولي في تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1. التحفيز الاقتصادي والبنية التحتية

البنك الدولي يلعب دورًا حاسمًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (**MENA**). من خلال توفير التمويل والمساعدات الفنية، يهدف البنك إلى دعم التحولات الاقتصادية وتطوير بنى تحتية مستدامة ومرنة. يركز البنك الدولي على عدة جوانب رئيسية:

أ. **دعم المشروعات الكبرى:** يسعى البنك الدولي إلى تمويل مشروعات البنية التحتية الكبرى، مثل مشروعات الطاقة المتجددة وتحسين شبكات النقل، لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين الاتصال بين المناطق المختلفة.

ب. **تعزيز الاستدامة:** يدعم البنك مشروعات تهدف إلى تقليل البصمة الكربونية وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. هذا يشمل زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية والرياح، مما يساعد على تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ.

ج. **تطوير البنية التحتية الرقمية:** يسعى البنك إلى تسريع التحول الرقمي في المنطقة عبر تحسين الوصول إلى الإنترنت وزيادة استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية الرقمية، مما يسهم في تحسين الشمول المالي وزيادة الفرص الاقتصادية للشباب والنساء.

2. جهود التكيف مع التحديات الإقليمية

تواجه دول الشرق الأوسط تحديات متعددة تشمل النمو السكاني المرتفع، والبطالة بين الشباب، والتوترات السياسية. يلعب البنك الدولي دورًا هامًا في مواجهة هذه التحديات من خلال:

أ. **تمويل التعليم:** يساهم البنك في تمويل برامج تعليمية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وزيادة فرص التعليم العالي والتدريب المهني، مما يسهم في تأهيل الشباب لسوق العمل.

ب. **دعم الأمن الغذائي:** يساهم البنك في مشروعات تعزز الأمن الغذائي عبر تحسين تقنيات الزراعة ودعم المزارعين المحليين، مما يقلل من الاعتماد على الواردات ويعزز الاقتصاد المحلي.[1]

[1] حسن علي,**مرجع سبق ذكره**,ص300.

ج. **تعزيز المرونة الاقتصادية:** يعمل البنك على تحسين مرونة الاقتصاديات المحلية من خلال دعم السياسات الاقتصادية الشفافة وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية، مثل جائحة **COVID-19** التي أبرزت الحاجة إلى بنى تحتية صحية واقتصادية قوية.

3. التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين

يعتمد نجاح مشروعات البنك الدولي على التعاون الوثيق مع الحكومات المحلية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين. يهدف هذا التعاون إلى:

أ. **تحقيق تنمية شاملة:** من خلال شراكات فعالة، يضمن البنك تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستفيد منها كافة شرائح المجتمع، وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا.

ب. **تشجيع الاستثمار الخاص:** يسعى البنك إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص، مما يساعد في تمويل مشروعات البنية التحتية الكبيرة وتقليل العبء المالي على الحكومات المحلية.

في الختام، يلعب البنك الدولي دورًا جوهريًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية في دول الشرق الأوسط من خلال تمويل المشروعات الكبرى، دعم التحولات الاقتصادية، وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين. هذه الجهود تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وزيادة الفرص الاقتصادية لسكان المنطقة.

البنك الدولي يلعب دوراً محورياً في دعم اقتصادات الدول العربية من خلال برامج المنح والقروض التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية. هذه الجهود تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات التي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.[1]

[1] Martin, P,P 98.

المطلب الثاني: برامج المنح والقروض التي تقدمها البنك الدولي لدعم الاقتصادات العربية

البنك الدولي، عبر مؤسسته الفرعية، المؤسسة الدولية للتنمية **(IDA)**، يقدم قروضًا ميسرة ومنحًا تستهدف الدول ذات الدخل المنخفض لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة. في السنة المالية **2023**، التزمت المؤسسة بتقديم **34.2** مليار دولار، منها **7.3** مليار دولار كمنح. تشمل هذه الالتزامات تمويل مشاريع في مجالات التعليم، الصحة، المياه والصرف الصحي، الطاقة، النقل، وإدارة النفايات، وغيرها.

1. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البنك الدولي يدعم أيضًا التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة **(SMES)** لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. يشمل هذا الدعم تقديم خطوط ائتمان خاصة، وضمانات ائتمانية جزئية، وتمويل الابتكار في المراحل المبكرة. على سبيل المثال، قدم مشروع **ISME** في لبنان تمويلًا بقيمة **30** مليون دولار لدعم الشركات الناشئة والمبتكرة، مما أدى إلى جذب استثمارات خاصة بقيمة **25.47** مليون دولار.

2. التمويل التنموي

إلى جانب القروض، يقدم البنك الدولي منحًا لدعم الإصلاحات المؤسسية والسياساتية. تشمل هذه المنح تحسين بيئات العمل، دعم نظم التعليم والصحة، وتعزيز القدرات المحلية لإدارة الموارد العامة. على سبيل المثال، حصلت الأردن على دعم لتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، بينما حصلت مصر على تمويل لتحسين التعليم الأساسي ودعم مشروعات البنية التحتية.

3. أمثلة على المشاريع

أ. **مصر:** البنك الدولي موَّل مشروعات لتحسين جودة التعليم، مثل مشروع "تحسين التعليم في مصر" بتمويل قدره **500** مليون دولار، يهدف إلى تحسين بيئة التعليم والارتقاء بمستويات التحصيل الدراسي.

ب. **الأردن:** حصل الأردن على تمويل لمشروعات المياه والصرف الصحي لتحسين الوصول إلى مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية.

ج. **لبنان:** تمويل مشروع **ISME** لدعم الشركات الناشئة والمبتكرة وتعزيز البيئة الريادية في البلاد.

من خلال هذه البرامج، يساهم البنك الدولي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مما يساعد في تحسين جودة الحياة وتقليل معدلات الفقر والبطالة في المنطقة.[1]

المطلب الثالث: تقييم جهود البنك الدولي وآليات تحسينها في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة

1. دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة

البنك الدولي يلعب دوراً محورياً في تعزيز التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

أ. التحديات والإصلاحات

واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه جهود البنك الدولي في المنطقة هي التباينات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين الدول. على الرغم من التقدم في بعض المجالات، فإن العديد من الدول لا تزال تواجه تحديات كبيرة مثل الفقر، البطالة، والنزاعات. البنك الدولي يعمل على مواجهة هذه التحديات من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومات المحلية.

ب. تقييم جهود البنك الدولي

وفقاً لتقرير التنمية المستدامة **2023**، فإن البنك الدولي قد أحرز تقدماً في عدة مجالات بما في ذلك تحسين البنية التحتية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التنمية الريفية. ومع ذلك، هناك حاجة مستمرة لمزيد من العمل لتحقيق الأهداف المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل المستدام وتحسين نوعية الحياة للسكان في المناطق الريفية والمهمشة.

2. الآليات المقترحة لتحسين الجهود

أ. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يجب على البنك الدولي تعزيز آليات الرقابة والمتابعة لضمان استخدام الموارد بفعالية وكفاءة، وتجنب الفساد المالي والإداري.

ب. **توسيع نطاق التمويل المستدام:** زيادة الاستثمارات في المشاريع المستدامة التي تدعم البيئة وتقلل من الأثر البيئي السلبي، مثل مشاريع الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية.

[1] Group, I. C, https://www.crisisgroup.org).

ج. **تعزيز الشراكات:** العمل على تعزيز الشراكات مع الحكومات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

د. **التكيف مع التغيرات المناخية:** تعزيز جهود التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تمويل المشاريع التي تركز على تحسين القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية.[1]

البنك الدولي يستمر في العمل على تحسين استراتيجياته وبرامجه لضمان تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة، ويعتمد في ذلك على تقييم مستمر للنتائج والتحديات، والبحث عن أفضل الممارسات العالمية والمحلية لتحسين الأثر الإيجابي لمبادراته.

[1] Internationale, R. d,P 12.

الخلاصة

في ختام هذا الفصل، يتضح أن البنك الدولي يلعب دورًا حيويًا ومحوريًا في دعم وتعزيز اقتصاديات دول الشرق الأوسط. من خلال تقديم الدعم المالي والفني، يعمل البنك الدولي على معالجة مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دول المنطقة. تشمل هذه الجهود تحسين البنية التحتية، تعزيز التعليم والرعاية الصحية، دعم الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي.

البنك الدولي يسعى لتحقيق أهدافه الاستراتيجية عبر مجموعة من الأدوات والبرامج المصممة بعناية لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل دولة. من خلال الشراكات الوثيقة مع الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية الأخرى، يساهم البنك في خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. تم تنفيذ العديد من المشاريع الناجحة في مختلف الدول، مما ساعد على تحسين جودة الحياة للملايين من السكان ودفع عجلة التنمية الشاملة.

لا تزال التحديات كبيرة، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة التي تشهدها المنطقة. ومع ذلك، تظل جهود البنك الدولي مستمرة ومكثفة لمعالجة هذه التحديات ودعم الدول في رحلتها نحو التنمية المستدامة. من خلال التكيف مع الظروف المتغيرة والاستجابة للاحتياجات الملحة، يثبت البنك الدولي مرونة وفعالية في تحقيق أهدافه.

في النهاية، يمثل دعم البنك الدولي لاقتصادات دول الشرق الأوسط جزءًا لا يتجزأ من جهوده العالمية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. من خلال التركيز على الحلول المبتكرة والشراكات الاستراتيجية، يسعى البنك إلى خلق مستقبل أكثر إشراقًا واستقرارًا للمنطقة. ستكون الفصول القادمة مخصصة لدراسة تأثير هذه الجهود بشكل أعمق على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم دراسات حالة توضح الأثر الفعلي للمشاريع والمبادرات المختلفة.

الخاتمة

تعد دراسة دور البنك العالمي في الحد من الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2000 إلى 2023 مثالاً حياً على أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للملايين. على مدى العقدين الماضيين، أطلق البنك العالمي العديد من المبادرات والبرامج التنموية التي ركزت على معالجة القضايا الملحة في المنطقة مثل البنية التحتية المتدهورة، التعليم غير المتكافئ، النظام الصحي الهش، وتطوير القطاع الخاص.

في مجال البنية التحتية، مول البنك مشاريع ضخمة شملت بناء الطرق والجسور، وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي، وتطوير شبكات الكهرباء. هذه المشاريع لم تسهم فقط في تحسين جودة الحياة، بل أيضاً في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي في المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، أدت مشاريع تحسين شبكات المياه والصرف الصحي إلى تقليل الأمراض المنقولة عن طريق المياه، وبالتالي تحسين الصحة العامة والحد من النفقات الصحية للأسر.

أما في مجال التعليم، فقد كانت مبادرات البنك العالمي موجهة نحو بناء المدارس وتدريب المعلمين وتطوير المناهج التعليمية. هذه الجهود ساعدت في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وتقليل نسب التسرب المدرسي، ورفع مستوى التحصيل العلمي للطلاب. كما تم التركيز على تعزيز التعليم للفتيات، مما ساهم في تقليل الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم، وبالتالي تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل.

في قطاع الرعاية الصحية، دعم البنك بناء وتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتدريب الكوادر الطبية. هذه الجهود أسفرت عن تحسين الرعاية الصحية وخفض معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال والأمهات. تم أيضاً تنفيذ برامج للتوعية الصحية، والتي ساهمت في زيادة وعي السكان بأهمية الوقاية والرعاية الصحية الأولية.

تطوير القطاع الخاص كان أيضاً من أولويات البنك العالمي، حيث قدم البنك القروض والدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر عصب الاقتصاد وأساس النمو الاقتصادي. هذه المشروعات ساعدت في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. كما ساهمت في تنويع الاقتصادات المحلية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مما جعل الاقتصادات أكثر مرونة واستدامة.

ومع كل هذه النجاحات، لا تزال المنطقة تواجه تحديات كبيرة تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل. الصراعات السياسية المستمرة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتفاوت الفرص بين المناطق الحضرية

والريفية، تشكل عقبات كبيرة أمام التنمية. الصراعات في بعض الدول أدت إلى تدمير البنية التحتية، وتهجير السكان، وتراجع في العديد من المكاسب التي تحققت على مدار السنوات.

لمواجهة هذه التحديات، يجب أن يواصل البنك العالمي تعاونه مع الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية لتعزيز الاستقرار وتنفيذ البرامج التنموية المستدامة. يتطلب ذلك التركيز على تحقيق السلام والاستقرار السياسي، وتعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وضمان الشفافية في إدارة الموارد. كما يجب أن يتم تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الشمولية والعدالة الاجتماعية، وضمان وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية.

على الرغم من التحديات، تُظهر تجربة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن التعاون الدولي والمساعدات الموجهة بشكل استراتيجي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. مع استمرار الجهود المشتركة، وتكييف الاستراتيجيات مع الواقع المتغير، يمكن تحسين حياة الملايين من الناس في المستقبل. من الضروري أن يستمر البنك العالمي في متابعة التقدم، وتقديم الدعم الفني والمالي، والعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والمؤسسات المحلية لضمان استدامة النتائج وتحقيق رؤية التنمية الشاملة.

في الختام، إن دور البنك العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2000 إلى 2023 يعكس التزاماً حقيقياً بتحسين الظروف المعيشية للسكان ومكافحة الفقر، بفضل الجهود المشتركة والتعاون الدولي، يمكن تجاوز العقبات والتحديات، وبناء مستقبل أكثر إشراقاً واستدامة لهذه المنطقة الحيوية من العالم.

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

- ✓ **الكتب:**

1. أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الاقتصادية تأثيراتها على اسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
2. باقر محمد حسين. **قياس الفقر في التطبيق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**،2007
3. تقي الحسني عرفان، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجد الوي للنشر، عمان، 1999
4. جاك ج يولاك، ترجمة أحمد منيب، **البنك الدولي وصندق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات ش، م، م، 2001
5. جميل محمد خالد **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
6. حاجي فاطمة، **سياسة مكافحة الفقر دراسة تحليلية" الجزائر والصين نموذجا"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2017
7. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، القاهرة، ط1
8. حسين عبد الحميد رشوان، **الفقر في المجتمع:سلسلة كتب علم الاجتماع**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، ط1، 2007
9. حمزة كريم محمد، **تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي – الفقر والغنى في الوطن العربي**، بيت الحكمة، بغداد، 2002
10. الحنيطي ع العبد الرازق ب. **تحديد محددات الفقر في ريف جنوب الأردن**، (2007)
11. رعد سامي الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار نجلة، عمان، 2008
12. روبيرت هيلبرونر، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994
13. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد **السياسات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008
14. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005
15. شحاته صيام **التحضر الرث** العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997
16. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002

17. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010

18. عبد الرازق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري2001

19. عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر و توزيع الدخل**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان،2015

20. عبد الرحمن عبد الله، **دور البنك الدولي في دعم التنمية المستدامة**. الناشر: دار الفكر العربي، 2021.

21. عبد العظيم حمدي، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، دون دار نشر، 1995

22. عبد القادر محمد التنمية المستدامة في الوطن العربي: التحديات والفرص. مؤسسة النيل للنشر،2020.

23. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012

24. عدنان بدران، **تقدير مؤشرات الفطر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر، الإحصاءات العامة**، 2002

25. عصام محمد هاشم ، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية** ، المكتب العربي الحديث الأزاريطة،2011

26. علي حسين سبكشي، **العولمة:النظرية بلا نظر**، مطبعة المدينة، جدة، يناير 2001

27. علي عبد القادر على **البرنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**، مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة 1- 1994

28. علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دارسة تحليلية**، مطبعة الكمالية، القاهرة،1971،ط1

29. علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني للنشر، بيروت، 1996

30. فيليب عطية، **أمارض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت

31. كريم حمزة محمد وآخرون، الفقر **والغنى في الوطن العربي**، بيت الحكمة، بغداد،2002

32. كوسيك وسيسيك، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب الدول الإسلامية، أنقرة 2015

33. محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001

34. محمد المجذوب التنظيم الدولي، **منشورات الحلبي الحقوقية**، الطبعة السابعة، لبنان، 2002

35. محمد حسين باقر، "**قياس الفقر في التطبيق**" 2007

36. محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، وعلي عبد الوهاب **اتجاه التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظرية الإستراتيجية** التمويل الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007

37. محمد عبد العزيز محمد الأحرش، **صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية** ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2006

38. محمود شعبان، "**الرؤية النظرية للفقر**"، سلسة الفقر في الوطن العربي، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2005

39. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993

40. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009

41. مصطفى احمد حامد رضوان **الفقر في ظل العولمة**، الدار الجامعية للكتاب ط1، الإسكندرية 2012

42. مصطفى محمود عبد السلام **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، الوراق للنشر والتوزيع ط 1، عمان 2011

43. موسى سعيد مطر واخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء النشر والتوزيع ، عمار، 2008

44. نادر مزيان، **البطالة والفقر واقع وتحديات الأردن المغرب، مصر، تونس، لبنان** مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000

45. النجفي سالم توفيق أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة خاصة إلى الوطن العرب مركز دراسات الوحدة العربي**، بيروت، 2002

46. نعيمة ركباني، **الخصائص وأبعاد الريف العربي الفقر في الريف العربي مفهوم الفقر وتعريفه وأنماطه المختلفة، المنظمة العربية للمنظمة الزراعية. ورشة العمل القومية حول سياسات وبرامج الحد من الفقر في الريف العربي**، صنعاء اليمن، 13-15 فبراير 2005،

✓ **المجلات:**

1. جون هيلز وليان لوغارن دافيد بياشو ترجمة الجوهري محمد **الاستبعاد الاجتماعي، محاولة للفهم، عالم المعرفة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 344، أكتوبر (2007)، ص28
2. دافيد بيكمان ، **البنك الدولي في الثمانينات**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1986
3. الزبير عروس، **المجتمع المدني، الإدارة، الرأي و الفقراء الجدد، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي**، العدد 53 ،الشركة الوطنية للنشر و الاشهار الجزائر،2000
4. فروخات حدة، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، ال عدد السابع، ورقلة، 2010
5. فضيلة تواتي، **المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (أسبابه، مشاكله وقياسه)**، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08 العدد 02 ديسمبر 2021
6. مجلة الدراسات الاقتصادية. (2021). الاستدامة الاقتصادية ودور البنك الدولي في الشرق الأوسط.

✓ **أطروحات دكتوراه:**

1. سليمة بوعوينة، **"إشكاليات الفقر في الدول العربية ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة"**، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2016
2. عبيدات ياسين ، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التسيير نخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011
3. فطيمة حاجي، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة2014
4. فؤاد عبد العاطي محمد قرطام، **دور العوامل الديموغرافية في التخفيف من حدة الفقر في بعض البلدان العربية**، رسالة دكتوراه في الإحصاء الحيوي والسكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 2007

5. لامين, عبدالله امين, **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته,** اطروحة غير منشورة جامعة النجاح الوطنية 1995

✓ **رسائل الماجستير:**

1. حصروري نادية، **تحليل الفقر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2008-2009
2. شيرين بشرى عالي **ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها**، رسالة لنيل الماجستير في الاقتصاد جامعة عين شمس القاهرة 2006
3. الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة 2008-2009
4. العامري ,ذكرى خليل, **السكن العشوائي واثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد**, رسالة ماجستير غير منشورة, ,الجامعة المستنصرية كلية التربية الأساسية 2014

✓ **مذكرات ماستر:**

1. إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2012** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة -2013 2014

✓ **تقارير:**

2. ارجون سينغفويتا، **تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية،** الأمم المتحدة، الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان الدورة 7، 28 فيفري 2008،
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية المستدامة، ووثيقة لسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة البشرية الإنمائي**، 1997
4. **تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية**، مجلس حقوق الإنسان الدورة السابعة، الأمم المتحدة، (2008)
5. تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية لعام (1998) الفصل السادس

6. تقرير التنمية البشرية لعام (1997)
7. التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص 62
8. تقرير حقوق الإنسان والفقر المدقع لجنة حقوق الإنسان المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الأمم المتحدة (2005)
9. عدنان بدران، **تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997-2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و2002**، الإحصاءات العامة وزارة التخطيط، عمان 2002 www.dos.gov.jo/dos-came-a/neport
10. **الفقر وطرق قياسه في المنطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات المؤشرات الفقر**. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، (2003)
11. لتقرير السنوي للبنك الدولي 2016
12. مجلس حقوق الإنسان. الجمعية العامة الأمم المتحدة. جنيف، (2008).

2/ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Amartia Sen, poverty an ordinal appriach To maesurement economica, vol44, n2, 1976
2. Blandine Destremau et Pierre Salama, **Mésures et Démesure de la Pauvreté,** Presses Universitaire de France, Paris, 1*" édition, 2002
3. Bourdin, F. (2022). Économie et Développement au Moyen-Orient et Afrique du Nord: Perspectives et Défis. Éditions Armand Colin.
4. Dupont, J.-P. (2021). La Banque Mondiale et le Développement Durable dans le Monde Arabe. Éditions L'Harmattan.
5. Gabriela Gublin, Définitions et approches de la pauvreté, BSI Economics, 2015 Anurpama Mhsy , Op cit,.
6. Group, I. C. (2023). Middle East Reports. Retrieved from https://www.crisisgroup.org).

7. IFPRT, Global Hunger Index, International Food Policy Research Institue.
8. J.H and Johnson J.H, Management and Organzation Behaviour, 1970,
9. Martin, P. (2020). Développement Durable et Infrastructures au Moyen-Orient. Éditions Dunod.
10. Nafzinger Wayne, The Economies of Developing Countries, Prentice Hall, London, 2nd édition, 1977
11. PUND, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, 2000,
12. Toe Oscal, Agender Analysism: Rport prepared for the gender equality unit, Swedish International Development Cooperation Agency
13. William T. Vollmann, Pourquoi êtes-vous pauvres, Paris, Actes Sud, septembre 2008.
14. www.ifpri.org hopic/globol-hunger-index
1. Internationale, R. d. (2023). Le Développement Durable et la Banque Mondiale au Moyen-Orient.
2. https://ieg.worldbankgroup.org/. (s.d.).
3. https://sarabic.ae/
4. https://nabd.com/
5. https://www.alaraby.co.uk/economy/
6. https://www.skynewsarabia.com/
7. Ampama,Mhsya,Population presource and popumation ressource Region,The association for geographical studies,Shoheeb Bhagastsingh college, Universingh of Delhi, 2007
8. https://www.majalla.com/

9. https://www.baidarcenter.org/